الجمهورية التونسية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

المشروع السنوي
للأداء لسنة 2022
لمهمة الاقتصاد والتخطيط

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة 4

تقديم استراتيجية المهمة 4

تقديم برامج المهمة 8

الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط 9

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة 17

البرنامج عدد 1 : التوازنات الجملية والاحصاء 17

تقديم البرنامج واستراتيجيته 17

أهداف ومؤشرات الأداء الخاصّة بالبرنامج 19

إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 26

البرنامج عدد 2 : دعم التنمية القطاعية والجهوية 31

تقديم البرنامج واستراتيجيته 31

أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 32

إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 40

البرنامج عدد 3 : التعاون الدولي 48

تقديم البرنامج واستراتيجيته: 48

أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 51

إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 56

البرنامج عدد 4 : الإحاطة بالاستثمار 57

تقديم البرنامج واستراتيجيته: 57

أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 60

إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 75

البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة 76

تقديم البرنامج واستراتيجيته 76

أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 77

إطار النفقات متوسط المدى 2022-2024 87

الملاحق: 88

بطاقات المؤشرات 88

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

تقديم استراتيجية المهمة

في ظلّ ما يشهده الظرف الاقتصادي الوطني من صعوبات كبرى وخطيرة من جراء الانعكاسات الخطيرة لجائحة كورونا وإنعدام الاستقرار السياسي، تعيش تونس مرحلة دقيقة في مسيرتها التنموية مليئة بالتحديات والرهانات والإشكاليات التنموية التي تعيق التطوّر الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وفي هذه الإطار تحرص الوزارة وهياكلها على تدعيم نشاطها من أجل المساهمة في تطوير الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتحسين المناخ العام للأعمال ودعم نشاط الترويج لتحسين صورة تونس والتعريف بميزاتها التفاضلية لدى أوساط الأعمال العالمية ولإستهداف المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتشجيع الإستثمار في القطاعات ذات الأولوية باعتبار مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الكبرى المرسومة على المستوى الوطني.

كما أنّه ورغم دقّة الوضع على الصعيد الوطني، تبدو الآفاق المستقبلية إيجابية إنطلاقا من سنة 2022 من أجل دفع التنمية بالجهات وتقليص الفوارق بينها وتحسين ظروف العيش بالمناطق المحرومة وخلق موارد الرزق بإعتماد الآليات والبرامج الخصوصية المتاحة مع البحث عن آليات جديدة لتطوير تدخلات المهمة في هذا المجال.

هذا وبالنظر إلى تأثيرات الأزمة الوبائية على الإقتصاد وعلى المواطن على حدّ السواء، فقد إستوجب الوضع إيلاء مزيد العناية إلى تطوير المعلومات الإحصائية وإحصائيات الحسابات القومية والمؤشرات الظرفية وتوسيع خارطة الإحصائيات لتشمل الإحصائيات الجهوية.

وعلى هذا الأساس، تتمثل أبرز التوجهات الاستراتيجية لمهمة الاقتصاد والتخطيط بمختلف المؤسسات التابعة لها خلال سنة 2022 في ما يلي:

المحور الاستراتيجي 1: دعم التنمية الجهوية والحدّ من التفاوت الجهوي

تشمل التوجهات العامة للإستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية للفترة القادمة:

- مواصلة توطين الإطار الموحّد لتقييم وإدارة إستثمارات العمومية: يعتبر الإطار الموحّد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية من أهمّ الإصلاحات التي تمّ إحداثها في سبيل تطوير التصرّف في نفقات الاستثمار وحسن إنتقاء المشاريع للرفع في نسب استغلال الإعتمادات المبرمجة وضمان الشروط الأساسية للتقدّم في انجاز المشاريع. وسيتم خلال الفترة المقبلة الشروع في إعتماد منظومة "ترتيب" التي تمّ تطويرها بالتعاون مع كافة المتدخلين ليتسنى ترتيب المشاريع المرشّحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات حسب الأفضلية بما سيمكّن من تصويب الإستثمارات العمومية وتوجيها نحو المشاريع ذات المردودية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية الأفضل،
- دعم التخطيط الوطني والجهوي: من المتوقع أن تشهد سنة 2022 إتمام إعداد الرؤية المستقبلية تونس 2030 والمخطط الخماسي للتنمية 2021-2025،

- متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الإفريقية 2063: حيث تمثل الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية نقطة الإتصال الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الإفريقية 2063. وعلى هذا الأساس، سيتم التنسيق مع مختلف المتدخلين من وزارات ومؤسسات ومجتمع مدني ومنظمات وطنية للتعريف ونشر هذه الأهداف وتحديد مؤشرات قيس الأداء وضبط الأولويات إلى جانب إعداد تقارير متابعة في الغرض.
- تفعيل مخرجات وتوصيات الدراسة التقييمية للبرنامج الجهوي للتنمية وذلك بإصدار منشور جديد يتضمّن تعديلات تخصّ إنجاز البرنامج وتهمّ بالأساس مجالات ومناطق التدخل وحوكمة البرنامج ومقاييس التنفيذ ويشمل بالأساس:

✓ وضع تمشّي جديد لتقسيم ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية حسب الولايات يرتكز بالأساس على مؤشر التنمية الجهوية المعدّل بالكثافة السكانية والقدرة التنفيذية ومدى تقديم تقارير المتابعة في الآجال المحدّدة،

- إعطاء الأولوية لمشاريع التنمية المندمجة المتواصلة واستكمال الإنجاز المادي للقسطين الأول والثاني قبل موفى سنة 2022 وإتمام تنفيذ مشروعي التنمية الحضرية المتكاملة خلال سنتي 2021 و2022 بولاية القصرين حيث بلغت نسبة الإنجاز المالي 73 % تعهدا و38 % دفعا في موفى أفريل 2021 بالإضافة إلى التقدّم الكبير في أشغال مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة الذي يشمل 100 معتمدية، حيث تركزت الجهود خلال الفترة 2019-2021 على إعداد الدراسات الفنية والتنفيذية والجدوى للعناصر الجماعية وإنجاز أشغال بعض العناصر على غرار المسالك الريفية والماء الصالح للشراب وبلغت بذلك نسبة الإنجاز المالي 16 % تعهدا و5,3 % دفعا في موفى أفريل 2021،

المحور الإستراتيجي 2: دفع الإستثمار وتحسين مناخ الأعمال

تماشيا مع توجهات الدولة الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتسهيل إجراءات تمويل المؤسسات الاقتصادية ودعم إنتاجية القطاع الخاص وإعادة ثقة المستثمرين في الوجهة التونسية، سترتكز الجهود خلال سنة 2022 بالخصوص على:

- ضبط إستراتيجية دفع الإستثمار الخاص على المدى المتوسط وذلك ضمن الأشغال المبرمجة للمخطط الخماسي للتنمية للفترة القادمة،
- تحسين مناخ الأعمال ودفع المبادرة الخاصة من خلال تثمين المنظومة الجديدة للإستثمار عبر ما يوفره القانون الجديد للاستثمار عدد 71 لسنة 2016 والأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها بالإضافة الى التسهيلات المنتظرة التي يوفرها القانون الأفقي الجديد الصادر في ماي 2019 والمتعلق بتحسين مناخ الاستثمار،
- تسريع مسار تحرير المبادرة الخاصة في إطار برنامج مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية في إتجاه ضبط جملة من التراخيص التي سيتمّ حذفها أو تعويضها بكراسات شروط،

- إعتماد سياسة نشيطة لإستقطاب الإستثمارات الخارجية وللترويج لصورة تونس كموقع متميز للإستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية وإستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفّر فيها تونس مزايا تفاضلية.

المحور الإستراتيجي 3: تطوير المنظومة الإحصائية الوطنية

تهدف الإستراتيجية الوطنية للإحصاء إلى الإرتقاء بأداء المنظومة الإحصائية إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية بما يساعد على أخذ القرار ويستجيب إلى تطوّر حاجيات مستعملي البيانات الإحصائية بالنجاعة المطلوبة.

وفي هذا الإطار، تتمثل الأولويات خلال السنوات الثلاث القادمة في:

- مواكبة الإنتاج الإحصائي لآخر المستجدات الحاصلة على مستوى المعايير والمناهج المعمول بها (تحيين سنة الأساس وإعتماد معايير جديدة في إعداد المؤشرات الإحصائية)،
- دعم الإستثمار في التكنولوجيات الحديثة وتعميم إستعمالها في كلّ المسوح على غرار اللوحات الرقمية والهاتف بهدف تطوير نوعية الإحصائيات من جهة وإحترام روزنامة الإنتاج والنشر في ضوء تداعيات الأزمة الصحية من جهة أخرى. وقد أثبتت التجربة نجاعتها من خلال المسح الذي أعدّه المعهد بالتشارك مع مجموعة البنك الدولي حول إنعكاسات وباء كورونا على الأسر وعلى المؤسسات،
- إنجاز مسوحات تتعلق بقضايا راهنة على غرار المسح حول العنف ضدّ المرأة والمسح الثالث حول الأمن والحريات والحوكمة،
- إعتماد خطّة عمل خاصّة بإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة وتيسير النفاذ إليها من قبل كل المستعملين بالإضافة إلى توسيع مجالات الإنتاج الإحصائي لا سيّما الإحصائيات الجهوية،
- تغطية مجالات إحصائية أخرى وتحسين جودتها وتوظيف التكنولوجيات الحديثة في كامل السلسلة الإحصائية من تجميع ومعالجة ونشر.

تقديم برامج المهمة

سعيا لضمان التصور الأمثل لهيكلة برامج مهمة الاقتصاد والتخطيط تم الاتفاق على اعتماد التقسيم الوظيفي لتحديد برامج الوزارة والمقصود به برنامج لكل وظيفة رئيسية من الوظائف التي تقوم بها الوزارة وتغطي كامل مجال تدخلاتها على غرار "التنمية الجهوية والقطاعية – "الاستثمار" –التعاون الدولي ...). وفي هذا السياق تم تفريع مهمة الاقتصاد والتخطيط إلى (04) برامج عملياتية وبرنامج القيادة والمساندة تتوزع كالتالي:

- البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء.
- البرنامج عدد 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية.
- البرنامج عدد 3: التعاون الدولي.
- البرنامج عدد 4: تنمية الاستثمار.
- البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة.

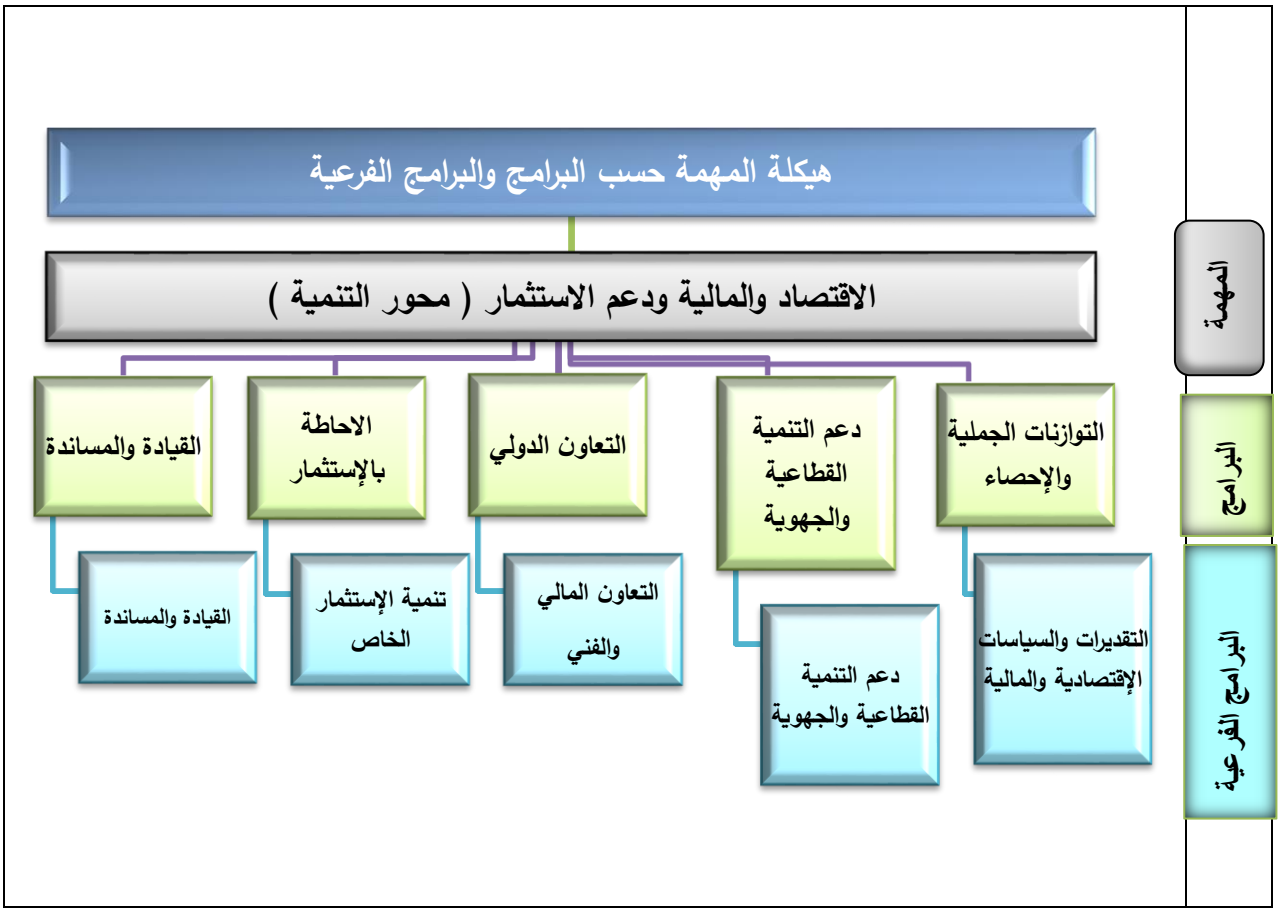

الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط

أ- بيان تطور ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الأقسام / البرامج	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
المهمة								من ميزانية الدولة
	2022	76417	13220	769883	350	45130	925000	
	2021	71910	13817	758723	330	45520	890300	
	نسبة التطور (2021/2022)	%6.3	%4.3-	%1.5	%6.1	%0.9-	%3.9	
	النسبة من ميزانية المهمة	%8.44	%1.46	%85	%0.04	%5	%100	
البرامج								النسبة من ميزانية المهمة
البرنامج 1: التوازنات الجملية والاحصاء	2022	33206	2985	23944	-	-	60135	%7
	2021	30603	3465	10776	-	-	44844	
	نسبة التطور	%8.5	%13.9-	%122.2	-	-	%34.1	
البرنامج 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية	2022	19986	1393	670701	-	-	692080	%76
	2021	19340	1350	670009	-	-	690699	
	نسبة التطور	%4.0	%5.6	%2.5	-	-	%0.2	
البرنامج 3: التعاون الدولي	2022	6901	768	630	-	-	53429	%6
	2021	7047	768	630	-	-	53965	
	نسبة التطور	%2.1-	%0.0	%0.0	-	-	%1.0-	

الأقسام / البرامج	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
البرنامج 4: الإحاطة بالإستثمار	2022	10469	3053	74194	-	-	87716	%10
	2021	9592	3213	76894	-	-	89699	
	نسبة التطور	%9.1	%5.0-	%0.5	-	-	%2.2-	
برنامج القيادة والمساندة	2022	5855	5021	414	350	-	11640	%1
	2021	5328	5021	414	330	-	11093	
	نسبة التطور	%9.9	%0.0	%0.0	%6.1	-	%4.9	

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

تبلغ ميزانية المهمة لسنة 2022 ما قدره 905 مليون دينارا أي بزيادة قدرها 14.7 مليون دينارا مقارنة بسنة 2021 ونسبة تطور تقدر ب 1.7 بالمائة، وتعزى هذه الزيادة بالأساس إلى :

- ترسيم إعتماد قدره 11.568 مليون دينارا لفائدة المعهد الوطني للإحصاء لتغطية نفقات الأشغال التحضيرية للتعداد العم للسكان والسكنى لسنة 2024 والذي ينجزه المعهد،
- الترفيع في مساهمة الدولة في كلفة مشروع "الحد من الفقر من خلال تثمين منظومة تربية الماشية" بما قدره 1.150 مليون دينارا وذلك في إطار التعاون التونسي الإيطالي.

ب- توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج والأنشطة

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة

(اعتمادات التعهد)

الوحدة:ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج 1التوازنات الجملية والاحصاء			
– **النشاط 1** ضبط التقديرات الكلية ومضمون السياسات الجملية في إطار الميزان الاقتصادي السنوي والمخطط الخماسي للتنمية	335	476	%42.1
– **النشاط 2**. المساهمة في ضبط التوازنات المالية على المدى القصير والمتوسط ورسم استراتيجيات واصلاحات القطاع المالي	307	268	-%12.7
– **النشاط 3** انتاج الاحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها	38397	53665	%39.8
– **النشاط 4** انجاز التحاليل والدراسات الاقتصادية والاجتماعية وقياس الأثر:	5805	5726	-%1.4
البرنامج 2 دعم التنمية القطاعية والجهوية			
– النشاط 1: تخطيط التنمية	460	379	%17.6-
-النشاط 2:متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية	561	0	%100-
– النشاط 3: إدارة وتقييم الاستثمارات العمومية	641	234	%63.5-
– نشاط 4: إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية	603847	605823	%0.3

– النشاط 5: إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة	73276	71912	1.9%-
– النشاط 6:مساندة التنمية الجهوية والمحلية	11914	13732	%15.3
البرنامج 3التعاون الدولي	47561	47203	%0.8-
– النشاط 1التعاون المالي	6404	6226	%2.8-
– النشاط 2التعاون الفني			
البرنامج 4: الإحاطة بالاستثمار	496	345	%30.4-
– النشاط 1 المساهمة في وضع السياسات وتطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار			
– النشاط 2 متابعة المشاريع الكبرى	247	475	%92.3
– النشاط 3 الإحاطة بالمستثمرين	4192	4634	%10.5
– النشاط 4: النهوض بالاستثمار الخارجي	9754	9412	%3.5-
–النشاط 5صرف المنح المالية في اطار تحفيز الاستثمار	75010	72850	%2.9-
القيادة والمساندة			
– النشاط 1.القيادة	506	600	%18.6
– النشاط 2المساندة	10587	11040	%4.3
المجموع	890300	905000	%1.7

جدول عدد 3:
توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج 1التوازنات الجملية والاحصاء			
– **النشاط 1** ضبط التقديرات الكلية ومضمون السياسات الجملية في إطار الميزان الاقتصادي السنوي والمخطط الخماسي للتنمية	335	476	%42.1
– **النشاط 2**. المساهمة في ضبط التوازنات المالية على المدى القصير والمتوسط ورسم استراتيجيات واصلاحات القطاع المالي	307	268	-%12.7
– **النشاط 3** انتاج الاحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها	38397	53665	%39.8
– **النشاط 4** انجاز التحاليل والدراسات الاقتصادية والاجتماعية وقياس الأثر:	5805	5726	-%1.4
البرنامج 2 دعم التنمية القطاعية والجهوية			
– النشاط 1: تخطيط التنمية	460	379	%17.6-
-النشاط 2:متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية	561	0	%100-
– النشاط 3: إدارة وتقييم الاستثمارات العمومية	641	234	%63.5-
– نشاط 4: إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية	603847	605823	%0.3
– النشاط 5: إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة	73276	71912	1.9%-
– النشاط 6:مساندة التنمية الجهوية والمحلية	11914	13732	%15.3

البرنامج 3التعاون الدولي – النشاط 1التعاون المالي – النشاط 2التعاون الفني	47561 6404	47203 6226	-0.8% -2.8%
البرنامج 4: الإحاطة بالاستثمار – النشاط 1 المساهمة في وضع السياسات وتطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار – النشاط 2 متابعة المشاريع الكبرى – النشاط 3 الإحاطة بالمستثمرين – النشاط 4: النهوض بالاستثمار الخارجي –النشاط 5صرف المنح المالية في اطار تحفيز الاستثمار	496 247 4192 9754 75010	345 475 4634 9412 72850	-30.4% 92.3% 10.5% -3.5% -2.9%
القيادة والمساندة – النشاط 1.القيادة – النشاط 2المساندة	506 10587	600 11040	18.6% 4.3%
المجموع	890300	905000	1.7%

ت- إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

يتوقع تطور في مبلغ الاعتمادات المخصصة لنفقات برامج المهمة خلال الفترة 2022-2024 بما قيمته 10بالمائة لتبلغ ما قدره 1055 مليون دينارا سنة 2024 ويرجع هذا بالأساس إلى تطور الإعتمادات المخصصة لبرنامجي "التوازنات الجملية والإحصاء" و"دعم التنمية القطاعية والجهوية". حيث سيتم الترفيع في الإعتمادات المخصصة لبرنامج "التوازنات الجملية والاحصاء" لتغطية :

- كلفة التعداد العام للسكان والسكني المتوقع إنجازه بداية من سنة 2024 والذي سيتم التحضير اليه بداية من سنة 2022. وتقدر الاعتمادات المطلوبة خلال الفترة 2022-2024 لإنجاز عملية التعداد 139.7 مليون دينار.

- كما تتضمن النفقات المبرمجة للثلاث سنوات القادمة الترفيع في حجم الاستثمارات في مجال الاعلامية لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة والاستجابة الى أفضل الممارسات العالمية في مجال الإنتاج الاحصائي والتحليل الاقتصادي.

أما بخصوص برنامج "دعم التنمية القطاعية والجهوية " فانه من المتوقع أن ترتفع جملة الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج لتصل خلال سنة 2024 إلى 807 مليون دينارا ويعود هذا الترفيع في الاعتمادات بالأساس إلى :

- الانتهاء من بناء مقري إدارتي التنمية الجهوية بولايتي المهدية وبنزرت خلال سنة 2022. وقد تم برمجة الشروع في الدراسات الفنية لبناء مقر إدارة التنمية الجهوية ببن عروس في سنة 2023 وانطلاق أشغال البناء في السنة الموالية.
- عمل المندوبية العامة للتنمية الجهوية خلال السنوات الثلاث القادمة على إيلاء العناية اللازمة لإدارات التنمية الجهوية من خلال تجديد الأثاث والمعدات والتجهيزات الموضوعة على ذمتها التي تقادمت،
- إتمام تنفيذ مشروعي التنمية الحضرية المتكاملة خلال سنتي 2021 و2022 بولاية القصرين حيث بلغت نسبة الإنجاز المالي 73 % تعهدا و38 % دفعا (موفى أفريل 2021)،
- تضاعفت المبالغ المخصصة للمعتمديات المستفيدة (101) لتبلغ **10 م د لكل معتمدية** بدلاً من 5 ملايين دينار، مما يرفع مجمل الاعتمادات المرصودة للبرنامج إلى مليار دينار.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	68035	71910	76417	84393	89505
نفقات التسيير	12638	13817	13220	13651	14061
نفقات التدخلات	480087	758723	769883	853580	903527
نفقات الاستثمار	67	330	350	370	380
نفقات العمليات المالية	23197	45520	45130	48000	48000

المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	584025	890300	905000	999994	1055473
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		891307	906998	1001194	1056573

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) :

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
البرنامج 1التوازنات الجملية والاحصاء	43215	44844	60135	65659	69270
البرنامج 2دعم التنمية القطاعية والجهوية	471810	690699	692080	765754	807871
البرنامج 3التعاون الدولي	31311	53965	53429	57757	60934
البرنامج 4الاحاطة بالاستثمار	27431	89699	87716	98172	104134
القيادة والمساندة	10258	11093	11640	12572	13264
المجموع	584025	890300	905000	999994	1055473

المحور الثانى: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1 : التوازنات الجملية والاحصاء

رئيس البرنامج: السيّد علية بالشيخ (منذ أكتوبر 2020)

تقديم البرنامج واستراتيجيته

1.1 تقديم استراتيجية البرنامج:

- المساهمة المرجعيّة في رسم التقديرات الاقتصاديّة الكلية وضبط الخيارات الاقتصادية الكبرى على المدى المتوسط والطويل.
- الاستجابة أكثر وبالنوعيّة المطلوبة إلى المتعاملين مع الإدارة ومستخدمي البيانات الاحصائيّة والاقتصاديّة بما فيها الاحصائيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

وتنصهر هذه التوجهات ضمن الأولويات الوطنية للمرحلة المقبلة ومنها بالخصوص اعداد برنامج لإنعاش الاقتصاد والمخطط الخماسي الجديد للتنمية 2021-2025 وكذلك التعهدات الوطنية المرتبطة ببرامج دعم الميزانية الممولة في إطار التعاون الدولي من جهة والمتعلقة بالتنمية المستديمة خاصة في علاقة بتوفير الإحصائيات الضرورية لإنتاج المؤشرات ذات العلاقة وتحليلها من جهة أخرى.

كما تستند هذه التوجهات الى ضرورة دعم القدرات البشرية والفنية المتوفرة من خلال مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى أدوات التحليل والتنبؤ الاقتصادي وكذلك المعايير الإحصائية الدولية فضلا عن ضرورة استغلال الفرص التي تتيحها التحولات الرقمية الجديدة من أجل الاستجابة أكثر الى متطلبات المرحلة من حيث تعميق تشخيص الواقع وتقديم الأفكار واستنباط الحلول الملائمة لتجاوز الأزمة الراهنة وإرساء مقومات الانتقال الاقتصادي المنشود.

على هذا الأساس تتمحور أولويات البرنامج للفترة القادمة حول:

- ضمان انجاز المسوحات الإحصائية المبرمجة بالنوعية اللازمة واستكمال المسح حول الاستهلاك وعيش الأفراد والانطلاق في الاعداد للمسح الوطني الجديد حول السكان.
- الاستثمار في التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة لتطوير جودة البيانات الإحصائية والتقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية.
- دعم التكوين وتطوير أدوات النمذجة القياسية.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

يتضمن برنامج التوازنات الجملية والاحصاء برنامج فرعي وفاعلين عموميين:

- البرنامج الفرعي: التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية والذي يضم الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.
- الفاعلين العموميين: المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

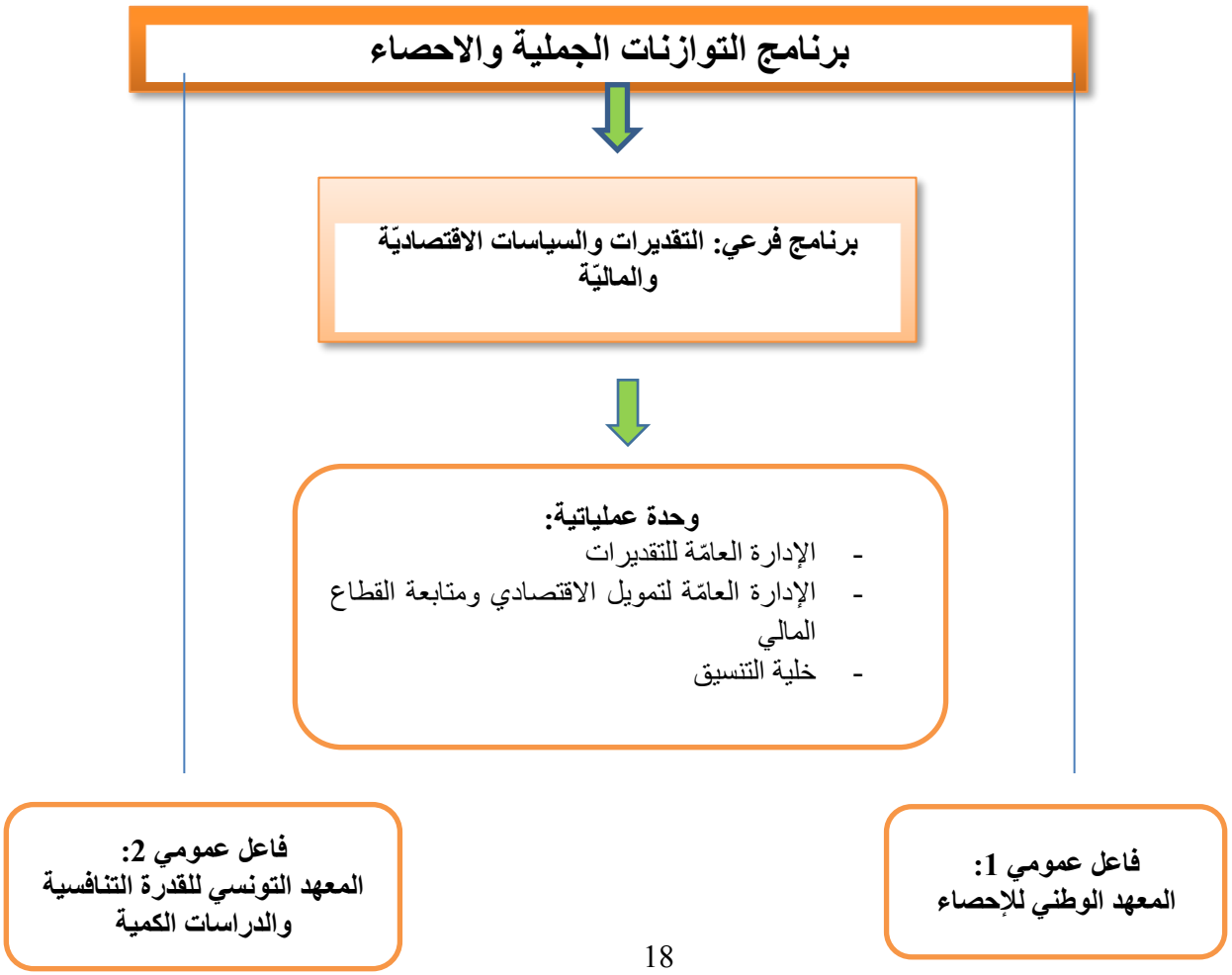

تتمثل المهام الموكلة للبرنامج في:

- اعداد تقديرات منوال النموّ في إطار الميزان الاقتصادي ومخطّط التنمية.
- المساهمة في ضبط مضمون السياسات والإصلاحات الجملية والقطاعية عبر انجاز التحاليل والدراسات وقياس الأثر.
- انتاج وتطوير الإحصائيات الوطنية.

أهداف ومؤشرات الأداء الخاصّة بالبرنامج

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء

- **الهدف 1: تطوير نوعية التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية**

المؤشر 1.1: الفارق بين الانجازات والتقديرات المرتبطة بنسبة النمو الاقتصادي

	الوحدة	الانجازات		التقديرات		
مؤشر قيس أداء الهدف		2020	2021	2022	2023	2024
الفارق بين الانجازات والتقديرات المرتبطة بنسبة النمو الاقتصادي	نسبة مئوية	12-	1.3-	1+	0.5+	0.5+

المؤشر 2.1: عدد المذكرات التحليلية المنجزة

	الوحدة	الانجازات	2021	التقديرات		
مؤشر قيس أداء الهدف		2020		2022	2023	2024
عدد المذكرات التحليلية المنجزة	العدد	7	10	12	12	12

- **الهدف 2: دعم جودة المعطيات الإحصائية**

المؤشر 1.2: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

	الوحدة	الانجازات		التقديرات		
مؤشر قيس أداء الهدف		2020	2021	2022	2023	2024
نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	نسبة	89	100	100	100	100

يعزى تسجيل نسبة انجاز دون التقديرات الأولية لسنة 2020 (89%) بتداعيات الآزمة الصحية في علاقة بفرض الحجر الشامل وإجراءات التباعد والعمل بعد. ولكن ورغم الضغوط المطروحة تمكن المعهد من الإيفاء بجل تعهداته تجاه المجموعة الوطنية من خلال انجاز المسوحات الاقتصادية والاجتماعية المبرمجة باستثناء المسح السنوي حول الاستثمار الذي تم تأجيله إلى حين توفير فريق عمل تقني في الغرض لاستغلال المصادر الإدارية وكذلك المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر الذي من خصوصياته المتابعة الدقيقة لكل المناسبات الاجتماعية والدينية على مدى السنة والذي أجبر المعهد على تأجيله تطبيقا للبروتوكول الصحي. وفي المقابل، أنجز المعهد مسوحا لم تكن مبرمجة مسبقا، على غرار المسح الوطني حول نجاعة مشروع دعم وإصلاح برنامج الحماية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية، فضلا عن المسح العرضي حول تأثير جائحة كورونا على مستوى عيش الأسر والمؤسسات بالتعاون مع البنك الدولي.

ويتنظر أن يقوم المعهد بإنجاز العمليات الإحصائية المبرمجة كليا في سنة 2021 والسنوات الموالية بحكم استرجاع النسق العادي للنشاط من جهة وتطوير التقنيات المعلوماتية المستعملة في عمليات التجميع والمعالجة والإنتاج الاحصائي من جهة أخرى.

المؤشر 2.2: احترام روزنامة النشر

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	الانجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
احترام روزنامة النشر	نسبة	53.3	100	100	100	100

تراجعت نسبة إصدار المؤشرات الإحصائية حسب الروزنامة المضبوطة للنشر الى مستوى 53.3 % في سنة 2020 بسبب التأخر الحاصل في انجاز عدد من المسوحات الإحصائية ذات العلاقة في ظل جائحة كورونا. في هذا الإطار، سهر المعهد على الحفاظ على إصدار المؤشرات الحساسة وذات الاستعمال المرتفع في الآجال الترتيبية على غرار نسبة النمو والبطالة والتجارة الخارجية ومؤشر الأسعار.

ويعمل المعهد على تدارك الصعوبات والاشكاليات المسجلة والتي حالت دون موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية من قبل منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص ليتم الوصول بنسبة احترام روزنامة النشر الى مستوى 100 % خلال السنوات القادمة. وتستند هذه القيمة الى تكثيف التنسيق والتشاور مع مختلف الأطراف المعنية ولا سيما ابرام اتفاقيات تقنّن عملية تبادل المعطيات وتوفّر كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لتوفير المعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات في الآجال.

- **الهدف 3-: تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات**

المؤشر 1.3: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة

مؤشر قيس أداء الهدف:	الوحدة	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة*	%	70	90	90	100	100

*يتم احتساب الدراسات والمذكرات التي لها قيمة علميّة وتساهم في دعم القرار.

تفسر نسبة الإنجاز المسجلة في سنة 2020 (70 %) بالتأثير المباشر للأزمة الصحية على نسق سير الأشغال البحثية المبرمجة. وينتظر أن ترتفع نسبة الانجاز من مجموع الدراسات المبرمجة الى 90 % خلال سنتي 2021 و2022 لتبلغ فيما بعد 100 %. وتفسر هذا التطورات بالاسترجاع التدريجي للنشاط ولكن أيضا باعتبار مشاركة ثلة من إطارات المعهد في تنفيذ برنامج تطوير النماذج القياسية 2021 خلال سنتي 2021 و2022 ضمن مشروع تصميم وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النموّ الشامل في تونس بدعم من البنك الافريقي للتنمية.

المؤشر2.3: تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد

مؤشر قيس أداء الهدف:	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد	%	-21.2	36.5	8	10	10

سجل المؤشر انخفاض نسبي في عدد الزيارات لموقع الواب في سنة 2020. وللإشارة فإن المعهد يسعى الى تطوير أنشطته الإعلامية والاتصالية واختيار قنوات الاتصال التي تمكن من استهداف الفئات المرغوبة. وينتظر تواصل تطور إنجاز المؤشر الخاص بالنفاذ إلى موقع المعهد في السنوات القادمة بفضل إصدار موقع جديد بالمعهد خاص بالتنافسية « Tunisia Competitiveness »

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

البرنامج	الاهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الانشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج التوازنات الجملية والاحصاء	**الهدف 1: تطوير نوعية التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية**	المؤشر 1.1: الفارق بين التقديرات والانجازات المرتبطة بنسبة النمو الاقتصادي	% 1	ضبط التقديرات الكلية ومضمون السياسات الجملية في إطار الميزان الاقتصادي السنوي والمخطط الخماسي للتنمية	476 ألف دينار	تنفيذ برنامج لدعم القدرات في مجال النمذجة الاقتصادية
		المؤشر 2.1: عدد المذكرات التحليلية المنتجة	12	المساهمة في ضبط التوازنات المالية على المدى القصير والمتوسط ورسم استراتيجيات واصلاحات القطاع المالي	268 ألف دينار	
	الهدف 2: دعم جودة المعطيات الإحصائية	المؤشر 1.2: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	% 100	**انتاج الاحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها**	54269ألف دينار	– مراجعة قانون الإحصاء – إعداد قانون إطار وبطاقات المهام
		المؤشر 2.2: احترام روزنامة النشر	% 100			
	الهدف 3: تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات	المؤشر 1.3: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة	% 90	**انجاز التحاليل والدراسات الاقتصادية والاجتماعية وقياس الأثر**	5726 ألف دينار	– التكوين وتنمية الكفاءات خاصة في مجال تقنيات النمذجة وتوظيفها. –إحكام المراجعة في إطار لجنة
		المؤشر 2.3: تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد	% 8			

						القراءة والتشجيع على العمل التشاركي بين الباحثين. –

3.2-مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

الفاعل العمومي	اهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق اهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
المعهد الوطني للإحصاء	- انجاز مختلف المسوحات الدورية لتوفير المؤشرات الإحصائية في مختلف الميادين والقطاعات. - القيام بمسوحات خصوصية حول قضايا مستجدة (العنف ضد المرأة، - استكمال المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر والشروع في استغلال البيانات. - الانطلاق في التحضير لإنجاز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.	53665ألف دينار
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	- إنجاز نحو 14 دراسة مبرمجة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. - إصدار جداول قيادة - إصدار مؤشرات التنافسية ومناخ الأعمال ومؤشر التنمية الجهوية ومتابعة تحينها. - بناء نماذج قياسية وتحيينها بهدف التحليل والمحاكاة ودراسة الأثر في إطار برامج التعاون الدولي.	5726 ألف دينار

إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

يتوقع أن تبلغ جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات البرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية خلال الفترة 2022-2024 ما قيمته 291471 ألف دينار. ويتضمن هذا المبلغ كلفة التعداد العام للسكان والسكني المتوقع إنجازه بداية من سنة 2024 والذي سيتم التحضير اليه بداية من سنة 2022. وتقدر الاعتمادات المطلوبة خلال الفترة 2022-2024 لإنجاز عملية التعداد 139.7 مليون دينار.

كما تتضمن النفقات المبرمجة للثلاث سنوات القادمة الترفيع في حجم الاستثمارات في مجال الاعلامية لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة والاستجابة الى أفضل الممارسات العالمية في مجال الإنتاج الاحصائي والتحليل الاقتصادي.

إطار نفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بالألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	29 638	30603	33206	35289	37060
نفقات التسيير	2691	3465	2985	3877	4048
نفقات التدخلات	10886	10776	23944	56499	93929
نفقات الاستثمار	–	–	–	–	–
نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	–
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**43 215**	**44844**	**60135**	**95665**	**135067**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**43658**	**45665**	**60807**	**95665**	**135067**

وبصفة أدق، تقدر جملة نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء لسنة 2022 بحوالي 60135 ألف دينار دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 44844 ألف دينار مرسمة بقانون المالية لسنة 2021، أي بزيادة 35.4 %. علما بأن هذه التقديرات تتضمن ترسيم مبلغ بقيمة 11.6 مليون دينار بعنوان انطلاق عملية التحضير للتعداد العام للسكان والسكني في سنة 2022.

وباعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية المتعلقة حصريا بالمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية فان مجموع نفقات البرنامج يرتفع الى حدود 61411 ألف دينار في سنة 2022 مقابل 45665 ألف دينار مقدرة بقانون المالية لسنة 2021.

وبدون اعتبار النفقات المبرمجة لانطلاق التعداد العام للسكان والسكني فانه مجموع نفقات البرنامج ينحصر في سنة 2022 على التوالي في حدود 49171 ألف دينار دون اعتبار الموارد الذاتية المؤسسات العمومية و49843 ألف دينار باعتبار الموارد الذاتية، ما يمثل نسبة زيادة على التوالي ب 9.6 و9.1% مقارنة بتقديرات سنة 2021.

نفقات التأجير

تقدر جملة نفقات البرنامج دون الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية ب 33310 ألف دينار سنة 2022 أي نسبة تطور ب 8.8 % مقارنة بتقديرات 2021 وتتضمن خاصة:

- مفعول التسميات والترقيات والتدرج لإطارات وأعوان كل من الادارات المركزية والمعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقرة التنافسية والدراسات الكمية.
- التأثير المالي لانتداب إطار لفائدة الإدارة العامة للتقديرات وكذلك المفعول المالي لتأجير 15 مهندسا لمدة سنة كاملة وانتداب 5 مهندسين وتقنيين لفائدة المعهد الوطني للإحصاء خلال سنة2022. وتتأكد الحاجة الى الانتدابات لفائدة المعهد الوطني للإحصاء الى ضعف نسبة التأطير بحكم النقص الحاد في عدد الإطارات المتخصصة والتي تشكل عائقا كبيرا للإيفاء بتعهدات المعهد في مجالات الإنتاج الإحصائي الدوري وأعمال التطوير لتغطية الحاجيات الجديدة خاصة المؤشرات الجهوية ومؤشرات التنمية المستدامة.

كما يتضمن قسم التأجير نفقات إضافية على الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية لـــتأمين أجور 5 أعوان ملحقين لدى وزارة الإشراف بحوالي 245400 دينار يتم استرجاعها من الوزارة ويتم إدراجها ضمن الموارد الذاتية للمعهد.

وتتوزع نفقات التأجير حسب المتدخلين كالآتي:

بالألف دينار

المتدخلين	ق. م 2021	تقديرات 2022
الإدارات المركزية	642	744
المعهد الوطني للإحصاء	25262	27662
منها نفقات المجلس الوطني للإحصاء		138
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	4699	4800
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**30603**	**33206**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات*	**30924**	**33501**

* تبلغ الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 295 ألف دينار سنة 2022 مقابل 321 دينار مقدرة في سنة 2021.

نفقات التسيير

تقدر جملة نفقات تسيير البرنامج دون الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية ب 2985 ألف دينار ســـنة 2022 مقابل 3465 ألف دينار مقدرة في قانون المالية لســـنة 2021 أي بنقص ب 13.9 %. ويفسر هذا الانخفاض أساسا بمزيد ترشيد هذه النوعية من النفقات وتأمين الحد الأدنى لسير للمصالح العمومية.

وتتوزع نفقات التسيير بين مختلف المتدخلين كالاتي:

بالألف دينار

المتدخلين	ق. م 2021	تقديرات 2022
الإدارات المركزية	-	-
المعهد الوطني للإحصاء	2535	2235
منها نفقات المجلس الوطني للإحصاء		115
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	930	750
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**3465**	**2985**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات*	**3490**	**3105**

* تبلغ الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 120 ألف دينار سنة 2022 مقابل 25 دينار مقدرة في سنة 2021.

نفقات التدخلات

ضبطت نفقات تدخلات البرنامج دون الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية لسنة 2022 في حدود 676 ألف دينار مقابل 701 ألف دينار مقدرة لسنة 2021، أي بانخفاض بنسبة 3.6 % ستخصص للتدخلات ذات الصبغة الاجتماعية من اقتناء قسائم الأكل واعانات وترفيه ونشاط رياضي للأعوان.

وتتوزع نفقات التسيير بين مختلف المتدخلين كالاتي:

بالألف دينار

المتدخلين	ق. م 2021	تقديرات 2022
الإدارات المركزية	-	-
المعهد الوطني للإحصاء	600	600
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	76	76
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**701**	**676**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات*	**726**	**706**

*تبلغ الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 30 ألف دينار سنة 2022 مقابل 25 دينار مقدرة في سنة 2021.

نفقات الاستثمار

يتوقع أن ترتفع نفقات الاستثمار الجملية للبرنامج دون الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية الى مستوى 23768 ألف دينار في سنة 2022 مقابل 10100 ألف دينار مقدرة لسنة 2021، ما يمثل نسبة تطور ب حوالي 135 % تتوزع كالاتي:

بالألف دينار

المتدخلين	ق. م 2021	تقديرات 2022
الإدارات المركزية	-	-
المعهد الوطني للإحصاء منها: نفقات التعداد العام للسكان والسكنى نفقات المجلس الوطني للإحصاء	10000 -	23668 11568 50
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	100	100
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**10100**	**23768**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات*	**10550**	**23995**

*تبلغ الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 227 ألف دينار سنة 2022 مقابل 450 دينار مقدرة في سنة 2021.

ويفسر هذا التطور خاصة ب:

- التحضير لإنجاز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 الذي يتوقع أن تبلغ كلفته خلال سنة 2022 حوالي 11568 ألف دينار.
- استكمال المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر والمسح الوطني حول العنف ضد المرأة وإنجاز المسح الوطني حول توزيع الوقت.
- اقتناء تجهيزات وبرمجيات إعلامية جديدة في إطار مواصلة تنفيذ المخططات المديرية للإعلامية لكل من المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.
- مواصلة تهيئة مقر المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

البرنامج عدد 2 : دعم التنمية القطاعية والجهوية

السيد بلقاسم عياد (بداية من سنة 2017)

تقديم البرنامج واستراتيجيته

1.1 تقديم إستراتجية البرنامج

يرتكز برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية على ضبط التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية وذلك من خلال:

- المساهمة في إعداد وتقييم الاستراتجيات والسياسات القطاعية والحرص على تناسقها مع الأهداف والأولويات الوطنية،
- بلورة سياسات التنمية الجهوية،
- برمجة ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية،
- قيادة إعداد مخططات التنمية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية والتنمية الجهوية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والوزارات المتدخلة،
- التنسيق بين مختلف المتدخلين لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الافريقية 2063 وصياغة التقرير الوطني حولهما وعرضهما على الهيئات الدولية،
- التنسيق بين هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) لضمان تكامل التدخلات بمختلف أبعادها،
- متابعة مؤشرات التنمية.

يوفر برنامج عمل الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية لوحة قيادة لمتابعة مؤشرات التنمية إلى جانب قاعدة متكاملة لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ومنصة للحوار.

وسيتم خلال سنة 2022 التركيز خاصة على إعداد الوثيقة التوجيهية (رؤية تونس2035) ومخطط التنمية 2023-2025 وذلك باعتماد المقاربة التشاركية الشاملة على كل المستويات وسيتميز مسار اعداد الوثيقتين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي ومقاربة حقوق الانسان.

وسيساهم اعداد رؤية تونس 2035 ومخطط التنمية 2023-2025 من توضيح الرؤية لدى الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ولدى الشركاء الدوليين هذا فضلا عن إعادة الثقة لدى المواطنين.

لعل من أبرز الإشكاليات التي يواجهها العمل الاستشرافي التنموي قلة الموارد البشرية والموارد المالية الضرورية سواء لإعداد الدراسات الاستشرافية ومتابعتها أو تنظيم الاستشارات ودعم القدرات لهياكل التخطيط بمختلف الوزارات.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

يتضمن برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية برنامج فرعي وحيد و4 فاعلين عموميين:

- البرنامج الفرعي: دعم التنمية القطاعية والجهوية.
- الفاعلين العموميين:

- المندوبية العامة للتنمية الجهوية
- ديوان تنمية الشمال الغربي
- ديوان تنمية الوسط الغربي
- ديوان تنمية الجنوب

أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

تقديم كل هدف بصفة منفصلة وربطه بإستراتيجية البرنامج وبمؤشرات الأداء الخاصة به وتوضيح مدى دلالة هذه المؤشرات وفقا لما يلي:

- **الهدف 2-1: إعداد الوثيقة التوجيهية تونس 2035 ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية**
- **تقديم المؤشرات :**

✓ **المؤشر 1.1.2: إعداد الوثيقة التوجيهية**

صياغة رؤية استراتيجية طويلة المدى للتوجهات والأولويات الوطنية في أفق 2035، تمثل إطارا مرجعيا لإعداد المخطط التنموي 2023-2025 والمخططات الموالية.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-1-1: إعداد الوثيقة التوجيهية	وثيقة	0	0	1	-	-

كان من المفترض إعداد الوثيقة قبل موفى سنة 2021 غير أن عدم الاستقرار الحكومي وغياب التبني السياسي حال دون ذلك.

سيتم إعداد الوثيقة التوجيهية سنة 2022 وهي وثيقة صالحة إلى حدود سنة 2035.

✓ **المؤشر 2.1.2: صياغة وثيقة المخطط**

تتضمن الوثيقة السياسات العمومية والاصلاحات والبرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها خلال الفترة 2023-2025.

- **انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-1-2: صياغة وثيقة المخطط	وثيقة	0	0	1	-	-

وثيقة مخطط التنمية 2023-2025 ستكون جاهزة نهاية شهر ماي 2022 وهي صالحة إلى حدود سنة 2025 وبالتالي مؤشر قيس أداء الهدف لسنتي 2023 و2024 يكون صفر (0).

- **الهدف 2-2: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط**

✓ **<u>المؤشر 1.2.2: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط</u>**

يتمثل في إعداد تقرير سنوي حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-2-1: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	تقرير	1	1	1	1	1

سيتم خلال الثلاث سنوات القادمة متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة في المخطط واعداد تقرير سنوي في الغرض.

✓ **<u>المؤشر 2.2.2: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية</u>**

دأبت الوزارة على إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية حسب الجهات وتطورها والذي يعتبر وثيقة مرجعية يتم اعتمادها من قبل كل المتدخلين. لذلك سيتواصل إعداد هذا التقرير خلال السنوات القادمة.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-2-2: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	تقرير	1	1	1	1	1

يتواصل إعداد تقرير حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية الذي هو بمثابة وثيقة مرجعية.

- **الهدف 2-3: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة**

✓ **المؤشر 1.3.2: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية**

إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية: تتولى اللجنة دراسة ملفات المشاريع المقترح برمجتها وترسيمها بميزانية الدولة أو عرضها على التمويل الخارجي ثم إحالة قائمة المشاريع التي حظيت بالموافقة إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية لإدراجها بميزانية الدولة.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.3.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-3-1: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	1	1	1	1	1

سيتواصل توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية وتعميمه على كل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية من خلال دراسة المشاريع المقترحة بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية وإعداد قائمة المشاريع المصادق عليها وارسالها إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية.

- **الهدف 2-4: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص**

✓ **المؤشر 1.4.2: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية**

يتمثل في احتساب عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية (برنامج التنمية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية: موارد الرزق واعتماد الانطلاق)

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.4.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-4-1: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	عدد مواطن الشغل	5312	7886	14416	14665	12911

سيشهد عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية ارتفاعا خلال سنتي 2022 و2023 في حين سينخفض سنة 2024 والتي تتزامن مع إتمام برنامج التنمية المندمجة.

✓ المؤشر 2.4.2: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق

يتمثل في عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.4.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-4-2: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	عدد المشاريع	2015	2132	2469	2666	2879

تشهد المشاريع الخاصة التي سيتم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق ارتفاعا خلال ثلاث سنوات القادمة.

✓ المؤشر 3.4.2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

يتمثل في الإحاطة الفنية التي تسديها دواوين التنمية لفائدة المستثمرين الخواص من خلال إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية ومرافقة الباعثين.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 3.4.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-4-3: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	عدد المشاريع	446	670	720	720	720

عرفت وتيرة إعداد الدراسات تراجعا خلال سنة 2020 نظرا للظروف الصحية التي عرفتها البلاد.

- **الهدف 2-5: متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030**

✓ **المؤشر 1.5.2: تقرير وطني طوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة**

يتمثل في تقرير حول مدى التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أجندة الأمم المتحدة 2030) وأبرز الصعوبات والتحديات.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.5.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-5-1: تقرير وطني طوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	تقرير	0	1	0	1	0

تولت الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بصفتها نقطة الاتصال الوطنية التنسيق بين مختلف الفاعلين والشركاء، رغم الظروف الصحية الصعبة، الاشراف على إعداد التقرير الوطني الطوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2021 وعرضه على المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة. ويتواصل العمل على إعداد تقرير كل سنتين وبذلك سيكون التقرير القادم سنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى ان تونس احتلت المرتبة 60 على المستوى العالمي والأولى عربيا وافريقيا في مجال التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
كما شهدت سنة 2021 تطوير بوابة وطنية خاصة بأهداف التنمية المستدامة tunisiaodd.tn.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022			الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
		المؤشر	الوحدة	التقديرات			
دعم التنمية القطاعية والجهوية	**الهدف1:** إعداد الوثيقة التوجيهية تونس 2035 ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	إعداد الوثيقة التوجيهية	وثيقة	1	تخطيط التنمية	379	تقييم إنجازات المخطط السابق وتشخيص الإشكاليات التنموية بالنسبة لكل الولايات تقييم إنجازات المخطط على المستوى القطاعي صياغة منوال إعداد المخطط على المستوى الجهوي والقطاعي
		صياغة وثيقة المخطط	وثيقة	1			
	الهدف2: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	تقرير	1	متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية	0	دراسة كل المشاريع العمومية المقترحة لإدراجها بميزانية الدولة
		إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	تقرير	1			تسريع نسق انجاز المشاريع المبرمجة
	الهدف3: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة	إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	1	إدارة وتقييم الاستثمارات العمومية	234	دراسة جاهزية المشاريع المقترحة وتقييم جدواها والمصادقة على إدراجها بالميزانية
	الهدف4: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص	عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برنامج التنمية المندمجة	عدد مواطن الشغل	14416	إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة	719012	تسهيل عمليات إحداث المشاريع الفردية المنتجة والانتصاب للحساب الخاص
					إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية	605823	
		عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	عدد المشاريع	2469	مساندة التنمية الجهوية والمحلية	13732	وضع وثائق ترويجية على ذمة المستثمرين في المواقع الالكترونية للولايات المعنية وهياكل مساندة التنمية
		عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	عدد المشاريع	720			تنظيم تظاهرات هادفة والمشاركة في تظاهرات دولية لها علاقة بالمجال

	الهدف5: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030	تقرير وطني حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	تقرير	1	تخطيط التنمية		الوقوف على مدى توصل الدولة التونسية الى إدراج اهداف التنمية المستدامة ضمن سياساتها وبرامجها التنموية ومساهمتها في بلوغ هذه الأهداف وتحيين مختلف المؤشرات

-

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد7:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
المندوبية العامة للتنمية الجهوية	التصرف في برنامج التنمية المندمجة	72312
المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية	مساعدة المصالح المختصة على إعداد آفاق وسياسات التنمية الجهوية	13332
	المساعدة على جمع ونشر المعطيات الجهوية بالتعاون مع المصالح المختصة	
	إعداد ومتابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وذلك بالمساعدة والمرافقة الفنية وإقرار التوصيات مع تنسيق أعمال المجالس الجهوية للتنمية والإدارات الجهوية القطاعية وذلك في إطار التوجهات الوطنية للتنمية	
	الإحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي	
	التعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات	
	إعداد حوامل التسويق الجهوي	
	المتابعة الدورية للوضع التنموي بالجهات	

إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

استنادا إلى المهام المناطة بعهدة الإدارات والمؤسسات تحت الاشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية، تم ضبط مشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2022-2024 بتوخي المنهجية التالية:

- **نفقات التأجير**

– التقيد بعدم إقرار انتدابيات جديدة بعنوان سنة 2022 مع اقتراح تدعيم مختلف الإدارات المعنية بالبرنامج عبر الترخيص في اعتماد آليتي الالحاق والتعاقد وذلك لتجاوز النقص الكبير

المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض الاختصاصات ذات الأولوية باعتبار عدم القيام بانتدابيات جديدة منذ سنوات وحتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجوة،

– السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة مع توفير الدورات التكوينية اللازمة،

– الأخذ بعين الاعتبار للانعكاس المالي لتطور الحياة المهنية للأعوان ولبرنامج الترقيات السنوية والتسميات في الخطط الوظيفية،

– اقتراح انتدابيات جديدة بداية من سنة 2023 تستجيب للنقص المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض المهام والاختصاصات ذات الأولوية القصوى.

➢ **نفقات التسيير**

– الحرص على التقيد بمقتضيات المنشور عدد 12 المؤرخ في 11 جوان 2021 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022 وذلك بمزيد التحكم في نفقات التسيير وترشيدها وإحكام توزيعها على ألا تتجاوز نسبة التطور 3%،

– برمجة الحاجيات الفعلية للوزارة والمؤسسات تحت الاشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية وضمان تغطية النفقات المترتبة عن نشاطها بالأخذ بعين الاعتبار التوجهات المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة وإحكام التصرف في أسطول السيارات.

➢ **نفقات التدخلات**

✓ **الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية**

▪ **مواصلة توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية:** يعتبر الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية من اهم الإصلاحات التي تم احداثها في سبيل تطوير التصرف في نفقات الاستثمار وانتقاء المشاريع للرفع في نسب الاعتمادات المبرمجة وضمان الشروط الأساسية للتقدم في انجاز المشاريع.

كما سيتم خلال الفترة المقبلة مواصلة تطبيق منظومة "ترتيب" التي تم تطويرها بالتعاون مع كافة المتدخلين ليتسنى ترتيب المشاريع المرشحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات حسب

الأفضلية بما سيمكن من تصويب الاستثمارات العمومية وتوجيها نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية الأفضل.

- **دعم التخطيط الوطني والجهوي:** ستتميز سنة 2022 بإعداد الرؤية المستقبلية تونس 2035 ومخطط التنمية 2023-2025 وذلك باعتماد المقاربة التشاركية على كل المستويات.

- **متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الإفريقية 2063:** تمثل الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية نقطة الاتصال الوطنية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 وعلى هذا الأساس تتولى الوزارة التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين من وزارات ومؤسسات ومجتمع مدني الى جانب المنظمات الوطنية للتعريف ونشر هذه الأهداف وتحديد مؤشرات القيس وضبط الأولويات الى جانب إعداد التقرير الوطني حول تنفيذ الأجندة الإفريقية.

- **البرنامج الجهوي للتنمية**: سيتم بالاعتماد على المخرجات والتوصيات المنبثقة عن الدراسة التقييمية للبرنامج الجهوي للتنمية إصدار منشور جديد يتضمن تعديلات تخص إنجاز البرنامج ومجالات ومناطق التدخل وحوكمة البرنامج ومقاييس التنفيذ حيث سيتضمن بالأساس:
  - وضع تمشّي جديد لتوزيع ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية حسب الولايات يرتكز بالأساس على مؤشر التنمية الجهوية المعدل بالكثافة السكانية والقدرة التنفيذية ومدى تقديم تقارير المتابعة في الآجال المحددة،
  - تشريك المجالس البلدية بشكل مباشر بالتعاون مع مجالس التنمية المحلية في برمجة وإنجاز ومتابعة وتقييم مكونات البرنامج التي تدخل ضمن الاختصاصات المشتركة مثل تنوير الطرقات العامة والمسالك الريفية وتوفير الماء الصالح للشرب.
  - رصد ميزانية لصيانة مشاريع البنية التحتية والتجهيزات الجماعية
  - تخصيص عنصر جديد في الميزانية لتمويل الدراسات
  - الترفيع في الحد الأقصى للمبلغ المسند في إطار دعم موارد الرزق إلى 5000 دينار عوضا عن 3000 دينار
  - تعزيز دور مديري التنمية الجهوية خاصة على مستوى أنشطة دعم موارد الرزق من خلال تحديد الفئة المستهدفة والمصادقة والمتابعة والتقييم.

- **برنامج الحضائر الجهوية:** سيتم العمل على:

- تفعيل مقتضيات الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها وذلك وفق الآليات والشروط المبينة بالأمر المذكور وذلك على النحو التالي:

1. إنهاء عمل كل من يبلغ سن الستين وتمكينه من منحة تعادل قيمتها المقدار الأساسي للتحويل المالي للعائلات الفقيرة إضافة إلى بطاقة العلاج المجاني وذلك ما لم تخوّل له وضعيته افتتاح الحق في جراية التقاعد أو منحة الشيخوخة، طبقا للأحكام المضمنة بالباب الرابع من هذا الأمر الحكومي.
2. منح استثناء لكلّ من يتجاوز سنّه 55 سنة لمواصلة العمل وفق آلية الحضائر الجاري بها العمل في تاريخ نفاذ هذا الأمر الحكومي إلى حدّ بلوغه سنّ الستين (60) وتنطبق بشأنه عند بلوغه سن الستين أحكام النقطة الأولى المشار إليها أعلاه
3. منح استثناء لكلّ من يتجاوز سنه 45 سنة ويقل عن 55 سنة، لمواصلة العمل وفق آلية الحضائر الجاري بها العمل لمدّة أقصاها خمس سنوات على أن تتم تسوية وضعيتهم طبق الفصل 18 مكرر من النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية على دفعات تراعي توازنات المالية العمومية وتضبطها الميزانية السنوية للدولة.
4. منح استثناء لكل من يقلّ سنّه عن 45 سنة، لمواصلة العمل وفق آلية الحضائر الجاري بها العمل على أن يتم إدماجهم في مراكز شاغرة في الوظيفة العمومية بصفة عملة أو أعوان وقتيين.

- تفعيل القرار الصادر عن الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية المؤرخ في 16 جويلية 2021 والمتعلق بضبط إجراءات تطبيق أحكام الباب الثاني من الأمر الحكومي المذكور أعلاه والذي ينص على أن:

1. يتمّ إدماج عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة والمباشرين فعليا بصفة مسترسلة الى حد تاريخ الادماج في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية تحدّدها مختلف الهياكل

الإدارية المعنية بصفة عملة أو أعوان وقتيين، وذلك إثر توزيعهم على خمس دفعات باعتماد السن في 20 أكتوبر 2020.

2. تقوم الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية بإعداد بلاغات تحدد فيها الشغورات التي تضبطها الوزارات وتتم دعوة المنتمين الى الدفعة المعنية بالإدماج إلى تقديم مطالب إدماج في المراكز الشاغرة عبر تعمير استمارة مدرجة للغرض بالموقع الرسمي للوزارة. وللغرض تحدث لجنة تحت إشراف الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وتضم ممثلي الوزارات المعنية.

✓ **المندوبية العامة للتنمية الجهوية**

سيتم خلال سنتي 2023 و2024 إعداد دراسات قطاعية وتنظيم تظاهرات للتعريف بنتائج الدراسات حول استراتيجيات التنمية التي تم تعميمها على كل الولايات.

ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من بناء مقري إدارتي التنمية الجهوية بولايتي المهدية وبنزرت خلال سنة 2022. وقد تم برمجة الشروع في الدراسات الفنية لبناء مقر إدارة التنمية الجهوية ببن عروس في سنة 2023 وانطلاق أشغال البناء في السنة الموالية.

كما ستعمل المندوبية العامة خلال السنوات الثلاث القادمة على إيلاء العناية اللازمة لإدارات التنمية الجهوية من خلال تجديد الأثاث والمعدات والتجهيزات الموضوعة على ذمتها التي تقادمت، كما ستتواصل المجهودات المبذولة لتجديد التطبيقات الإعلامية المعتمدة حاليا وتعميمها لتشمل مختلف جوانب التصرف الإداري والمالي (GPS,Gestion des archives).

ومن ناحية أخرى، سيقع العمل خلال الفترة القادمة على توفير الحماية المعلوماتية اللازمة بتأمين المعلومات من المخاطر التي تهددها من خلال وضع الآليات والإجراءات بهدف الوقاية والتقليص من المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها الأنظمة المعلوماتية.

- **برنامج التنمية المندمجة**

- إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة،
- استكمال الإنجاز المادي للقسطين الأول والثاني قبل موفى سنة 2021،
- إتمام تنفيذ مشروعي التنمية الحضرية المتكاملة خلال سنتي 2021 و2022 بولاية القصرين حيث بلغت نسبة الإنجاز المالي 73 % تعهدا و38 % دفعا (موفى أفريل 2021)،

- تم إطلاق القسط الثالث في أفريل 2018، وتضاعفت المبالغ المخصصة للمعتمديات المستفيدة (101) لتبلغ **10 م د لكل معتمدية** بدلاً من 5 ملايين دينار، مما يرفع مجمل الاعتمادات المرصودة للبرنامج إلى مليار دينار. كما يقدر عدد سكان المعتمديات المعنية بالقسط الثالث بحوالي **3,7** مليون نسمة. ويمتد إنجاز مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة على 6 سنوات (2018-2023). ومن المنتظر أن يساهم في إحداث حوالي 34 ألف موطن شغل منها 3000 لفائدة حاملي الشهائد العليا.

✓ **ديوان تنمية الشمال الغربي**

- برمجة انجاز دراسة فنية معمقة لمسالك سياحية بالإقليم خلال سنة 2022،
- برمجة دراسة كل سنة (2023 و2024) سيتم تحديدهما لاحقا،
- إعداد 4 وثائق "الولاية في أرقام" (سليانة وباجة وجندوبة والكاف) و1 وثيقة "الإقليم في أرقام" (إقليم الشمال الغربي) كل سنة (2023 و2024)،
- اقتناء تجهيزات مختلفة وإعلامية خلال سنوات 2022-2024،
- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة ومرافقة الباعثين الجدد.

✓ **ديوان تنمية الوسط الغربي**

- برمجة انجاز دراسة منظومة الخضر والغلال بإقليم الوسط الغربي خلال سنة 2022 وذلك لتثمين المنتوجات الفلاحية الخصوصية بالإقليم والنهوض بقطاع الصناعات الغذائية،
- برمجة إنجاز دراستين لمنظومتين اقتصاديتين خلال سنتي 2023 و2024،
- نظرا لتقادم الأسطول وإحالة 02 سيارات لعدم الاستعمال يقترح اقتناء سيارتين نفعيتين لسنة 2022 وسيارتي مصلحة سنة 2023 وسيارة نفعية وسيارة لكل المسالك لسنة 2024،
- التركيز التدريجي للإدارة الالكترونية ومنظومات إعلامية جديدة مثل "عليسة" مرتبطة أساسا برقمنة الإدارة لضمان حسن سير العمل بالديوان وإكساب المهارات في الأنظمة المتطورة والخدمات الالكترونية،

- برمجة نفقات أكيدة لإنجاز عمليات التهيئة المرتبطة بالمقر الاجتماعي لديوان تنمية الوسط الغربي ومقر الإدارة الجهوية للتنمية بسيدي بوزيد (نفقات صيانة المصعد- نفقات صيانة التسخين والتبريد المركزي- نفقات تهيئة البناءات) لسنوات 2022-2023 و2024،

- في إطار توفير مقرات جديدة وظيفية ولائقة وعصرية للديوان وإداراته الجهوية وسعيا لتحسين ظروف العمل تم برمجة دراسة لبناء الإدارة الجهوية للتنمية بالقيروان سنة 2022،

- برمجة إنجاز دراسة لبناء الإدارة الجهوية للتنمية بالقصرين سنة 2023،

- برمجة بناء الإدارة الجهوية للتنمية بالقيروان سنة 2023،

- برمجة بناء الإدارة الجهوية للتنمية بالقصرين سنة2024،

- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة ومرافقة الباعثين الجدد.

✓ **ديوان تنمية الجنوب**

- أنجاز دراسة حول استغلال الطاقة الشمسية بديوان تنمية الجنوب وإعداد وثيقة الولاية في أرقام لسنة 2021 وإعداد وثائق ترويجية لولايات الجنوب،

- مواصلة ارساء منظومة السلامة المعلوماتية والتي شرع الديوان في انجازها منذ سنة 2019 بتكلفة تقدر بـ580 ألف دينار،

- اقتناء بعض التجهيزات المكتبية في إطار تجديد الأثاث التدريجي لبعض المكاتب،

- اقتناء سيارتين إداريتين في إطار التجديد المرحلي لأسطول السيارات بالديوان بغية الضغط على نفقات الصيانة المرتفعة،

- تغطية جزء من العجز المسجل تبعا لإحداث مسلخ عصري بمعتمدية رمادة والمقدر بـ 1.900 ألف دينار،

- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة ومرافقة الباعثين الجدد.

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	18 227	19 340	19986	21 586,4	22 454,4
نفقات التسيير	1 742	1 350	1393	1 893	1 956
نفقات التدخلات	451 842	670 009	670701	782 302	844 584
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	471 811	690 699	692080	805 781,4	868 994,4

البرنامج عدد 3 : التعاون الدولي

السيدة مفيدة جابالله (بداية من سنة 2017)

تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتجية البرنامج

التعاون المالي:

في إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم **تحديدها بالميزان** الاقتصادي وتوازنات المالية العمومية لسنة 2022، ستواصل هياكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل جملة من المشاريع والبرامج.

وترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض. كما ستعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة، وسيتواصل خلال سنة 2022 متابعة طلبات التمويل التي تم تقديمها خلال سنة 2021 للتفاوض بشأنها وإبرام اتفاقيات التمويل الخاصة بها.

التعاون الفني:

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في اطار التعاون الثلاثي و التعاون جنوب-جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان

الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

1. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.
2. **أهم الأولويات والأهداف:** في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسين هما:

- **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج** : يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج ، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف .

- **تنمية نشاط التعاون جنوب جنوب**: يتعلق هذا الهدف بثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب- جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

يتضمن برنامج التعاون الدولي، على برنامج فرعي وحيد وهو التعاون المالي والفني، وهدفين اثنين هما دفع التعاون المالي ودفع التعاون الفني.

بخصوص الهدف الأول، يعهد إلى 4 وحدات عملياتية (UO) وهي:

- الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف
- الإدارة العامة للتعاون الأوروبي

- الإدارة العامة للتعاون العربي والإسلامي
- الإدارة العامة للتعاون الإفريقي والأسيوي و الأمريكي

أما في ما يتعلق بالهدف الثاني، فيعهد للوكالة التونسية للتعاون الفني (opérateur)

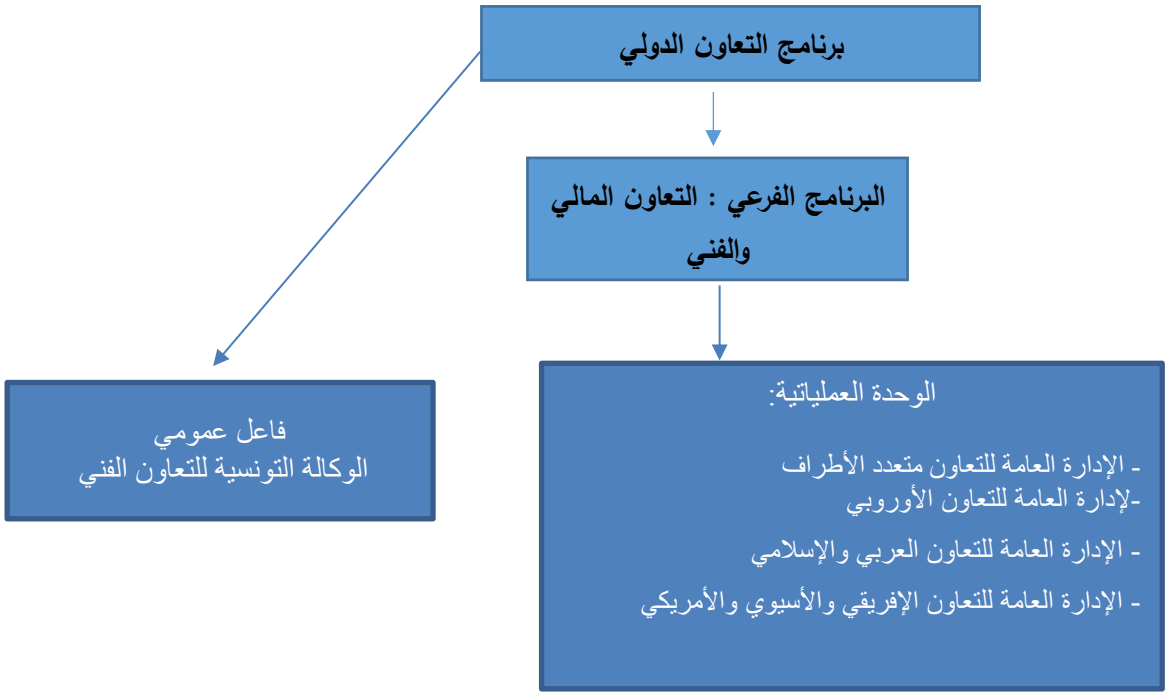

أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

1.3- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

▪ الهدف 1-1- :دعم التعاون المالي

- **تقديم الهدف:**,تطوير التعاون المالي من خلال العمل على دعم القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة وتحسين حجم السحوبات.
- **مرجع الهدف:** التعاون المالي
- **مبررات *اعتماد المؤشرات*:** توفر المعطيات من جهة والاستدلال على قيمة الاستثمارات المبرمجة من جهة أخرى

▪ تقديم المؤشرات :

✓ **المؤشر 1.1.1:** حجم التعهدات المالية المبرمة

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-1-1. حجم التعهدات المالية المبرمة	مليون دينار	7378	4869	6251	5386	5022

✓ **المؤشر 2.1.1:** حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

▪ انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-1-2.حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	مليون دينار	66	149	118	117	99

▪ الهدف 1-2- :دعم التعاون الفني

تقديم الهدف: يتعلق هذا الهدف بـ:

▪ تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:

وهو من أحد الأنشطة الرئيسية للوكالة التونسية للتعاون الفني وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمترشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا المؤشر.

- **تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب:**

وهو ثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب– جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب.

- **تقديم المؤشرات :**

✓ **المؤشر 1.2.1:** تطور عدد المتعاونين المنتدبين

- مبررات اعتماد المؤشر: تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشحات .
- طريقة احتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة / عدد المتعاونين بالسنة السابقة.
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة و عدد المتعاونين بالسنة السابقة.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب3 %

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-2-1. تطور عدد المتعاونين المنتدبين	عدد	1562	1609	1658	1708	1760

✓ **المؤشر 1.2.1:** تطور عدد المتعاونين المنتدبين

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-2-1. تطور عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب	عدد	30	33	34	38	42

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد6 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج التعاون الدولي

الوحدة:ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة ،ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
التعاون الدولي	دعم التعاون المالي	المؤشر 1-1-1. حجم التعهدات المالية المبرمة:6251 مليون دينارا	التعاون المالي	47203	- تقديم طلبات التمويل للأطراف الممولة بعد الدراسة الأولية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنية، – متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف الممّول في الآجال المطلوبة،

						- الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإدارية، - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من ممول أجنبي - إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب، - متابعة نسق إنجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتفادي التأخير في إنجازه وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له، - الإتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدّهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شأنها أن تدفع نسق السحب، - تقديم طلبات تأخير آجال السحب على الموارد الخارجية لتفادي إلغاء المبالغ غير المستعملة، - حضور جميع الإجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في الزيارات الميدانية لمواقع المشروع، - ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الإنجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها
	دعم التعاون الفني	المؤشر 1-2-1. تطور عدد المتعاونين المنتدبين	التعاون الفني	6226		دعم آليات رصد وتجميع الترشحات للعمل في نطاق التعاون الفني وذلك من خلال: - توسيع عمليات البحث عن الترشحات غير المتوفرة ببنك الترشحات - توطيد علاقات الشراكة مع الهياكل والجمعيات الممثلة لمختلف المهن (العمادات، الهيئات الممثلة للمهن.....) : تنظيم جلسات عمل في الغرض.
		المؤشر 1-1-2.حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة:118 مليون دينارا				

		المؤشر 1-2-2: عدد المشاريع التعاون جنوب–جنوب			– ربط قاعدة البيانات المحدثة بشبكات الهيئات والمنظمات المعنية بالتعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي – إعداد بيانات محينة حول : – توجهات ومبادرات المنظمات والهيئات الدولية – اجراءاتها في مجال خدمات التعاون جنوب–جنوب، – برامج واحتياجات مختلف الشركاء.

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد7 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
الوكالة التونسية للتعاون الفني	دعم آليات رصد وتجميع الترشحات للعمل في نطاق التعاون الفني وذلك من خلال: – توسيع عمليات البحث عن الترشحات غير المتوفرة ببنك الترشحات – توطيد علاقات الشراكة مع الهياكل والجمعيات الممثلة لمختلف المهن (العمادات، الهيئات الممثلة للمهن.....) : تنظيم جلسات عمل في الغرض. – ربط قاعدة البيانات المحدثة بشبكات الهيئات والمنظمات المعنية بالتعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي إعداد بيانات محينة حول : – توجهات ومبادرات المنظمات والهيئات الدولية – اجراءاتها في مجال خدمات التعاون جنوب–جنوب، – برامج واحتياجات مختلف الشركاء.	6226

إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	6781	7047	6901	7108	7321
نفقات التسيير	718	768	768	791	814
نفقات التدخلات	615	630	630	630	630
نفقات الإستثمار					
نفقات العمليات المالية	23197	45520	45130	49228	52169
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**31311**	**53965**	**53429**	**57757**	**60934**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		54100	53939	58057	61184

البرنامج عدد 4 : الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد مبارك

تاريخ التكليف بالمهمة : 28 فيفري 2019

تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتجية البرنامج

في ظل ما يشهده الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي من صعوبات كبرى وخطيرة لا سيما تبعا لانعكاسات الخطيرة لجائحة كورونا، تقبل تونس على مرحلة دقيقة في مسيرتها التنموية مليئة بالتحديات والرهانات والاشكاليات التنموية لعل من أهمها:

- تراجع الاستثمار الخاص نتيجة للعزوف وتنامي المنافسة العالمية وما يترتب عن ذلك من انعكاسات خاصة على مستوى محدودية توفير فرص عمل جديدة واستمرار التفاوت في مستوى التنمية بين الجهات
- تواضع مستويات مختلف المؤشرات التنموية والمؤشرات الخاصة بالتوازنات الاقتصادية الكبرى
- الضغوط التي تشهدها المالية العمومية وما يترتب عن ذلك من محدودية خاصة على مستوى توفير الموارد الضرورية للاستثمار العمومي.

في هذا الاطار يكتسي العمل على دعم الاستثمار الخاص أهمية واولوية خاصة اعتبارا لدوره الهام في معاضدة المجهود التنموي الوطني ومساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بـــــــــ :

- تحقيق نمو اقتصادي مستديم
- توفير مواطن شغل جديدة للحد من نسب البطالة
- النهوض بالتصدير وتنويع الأسواق الخارجية

- المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد
- المساهمة في دعم التنمية بالجهات الداخلية في ظل الانتظارات والنقائص المسجلة

وتهدف السياسات العمومية في هذا الاطار والتي تم ارساءها خاصة من خلال المنظومة الجديدة للاستثمار الخاص الى :

- تطوير الاستثمار الخاص مواكبة لمتطلبات التنمية وخاصة في القطاعات الواعدة التي من شانها الترفيع في القيمة المضافة،
- توجيه رسائل إيجابية للمستثمرين التونسيين والأجانب خاصة من خلال الانفتاح التدريجي للقطاعات التنافسية والعمل على تبسيط الاجراءات المتعلقة بتراخيص الاستثمار والإجراءات الإدارية والتقليص في الآجال المستوجبة المتعلقة بعملية الاستثمار وممارسة الاعمال.
- إرساء حوكمة ناجعة للاستثمار عبر احكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية خاصة من خلال رقمنة الخدمات وتوضيح وترشيد تدخل الهياكل العمومية في تشجيع الاستثمار
- ترشيد منظومة الحوافز وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية على مستوى الجهات والقطاعات

من هذا المنطلق، تحرص الوزارة وهياكلها في إطار المهام الرئيسية الموكولة لها المتعلقة بدعم الاستثمار الخاص، على تدعيم نشاطها من اجل المساهمة في تطوير الاستثمار الخاص من خلال العمل على عدة محاور تشمل بالخصوص:

- تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والتنسيق مع مختلف المتدخلين لتطوير التشريعات المتعلقة بالاستثمار ومراجعتها بالاستئناس بالممارسات والتجارب الفضلى على المستوى الدولي وانطلاقا من تطلعات المستثمرين.
- تطوير الخدمات الموجهة للمستثمرين وتبسيطها ورقمنتها من خلال الارساء التدريجي لمنظومات رقمية تشمل مختلف الخدمات المقدمة للمستثمرين ومختلف الهياكل العمومية المعنية
- متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين لفض الإشكاليات التي تعترضهم في اطار ممارسة اعمالهم.

- تطوير العمل الترويجي لدعم صورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية مع إرساء توجه يتلاءم مع مقتضيات الظرف الخصوصي
- الارساء الفعلي لآلية تشجيع الاستثمار ضمن المنظومة الجديدة للاستثمار من خلال الانطلاق الفعلي والتدريجي لنشاط الصندوق التونسي للاستثمار
- تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص لاستفادة بالتجارب والخبرات لاسيما على مستوى اليقظة والاستباق والتفاعل مع المستجدات الاقتصادية.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

يشمل نشاط هذا البرنامج الهياكل التالية :

- المصالح المركزية الراجعة بالنظر للهيئة العامة للإحاطة بالاستثمار على مستوى الوزارة
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
- الهيئة التونسية للاستثمار
- الصندوق التونسي للاستثمار

وبذلك تكون هيكلة البرنامج على النحو التالي:

البرنامج: الاحاطة بالاستثمار

البرنامج الفرعي (برنامج فرعي وحيد): تنمية الاستثمار الخاص

الأهداف الاستراتيجية:

1. تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال
2. دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني
3. الإحاطة بالمستثمرين
4. الترويج للاستثمار الخارجي
5. تشجيع وتحفيز الاستثمار

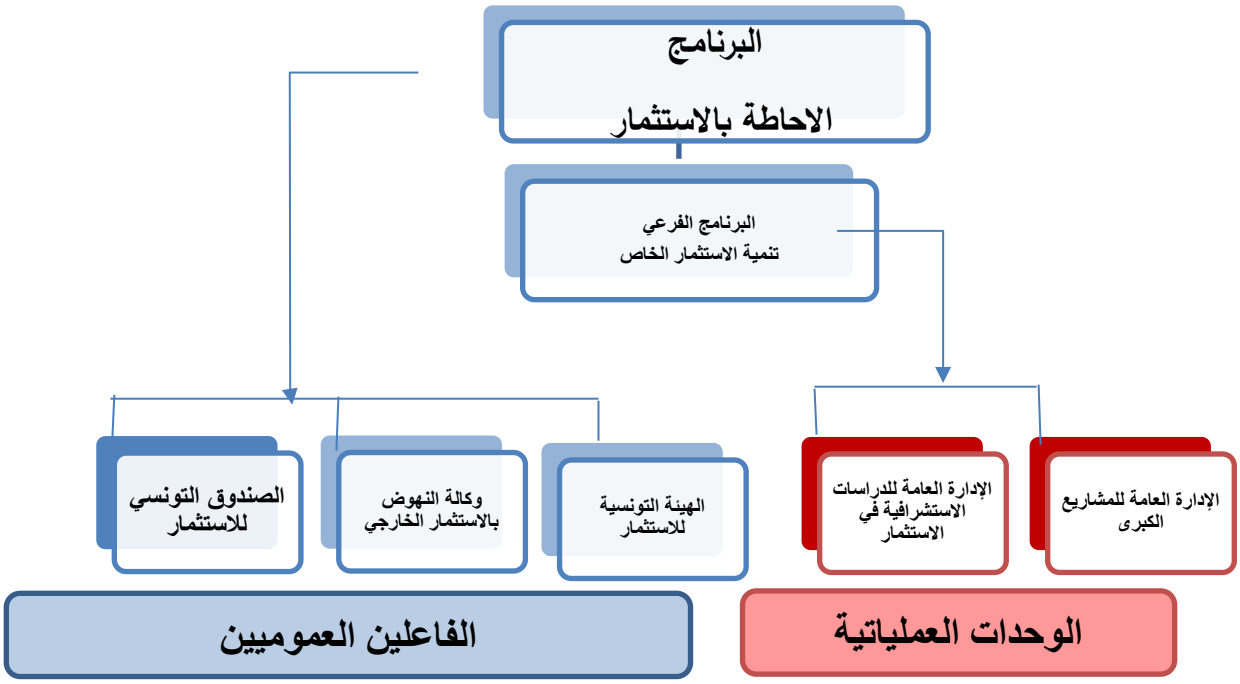

أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

1.4- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

- **الهدف 4-1-:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال

يترجم هذا الهدف اجمالا تدخلات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر بخصوص مساهمتها في تطوير الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي وذلك من خلال ضبط سياسات الاستثمار وتطوير مناخ الاعمال ومتابعة المشاريع الكبرى

- **تقديم المؤشرات :**

✓ **المؤشر 1.1.4: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة**

تمّ إدراج هذا المؤشر لمتابعة الهدف المرسوم لتحسين مناخ الاستثمار وذلك عن طريق تقييم منظومة الاستثمار واقتراح الإجراءات الكفيلة بتشجيع الاستثمار الخاص ومتابعة نسق تطوره. ويندرج في هذا الإطار:

- إعداد نصوص تشريعية في شكل مشاريع قوانين أو نصوص ترتيبية في شكل أوامر وقرارات ذات علاقة بمناخ الاستثمار وخاصة منها التنقيحات المتعلقة بقانون الاستثمار

ونصوصه التطبيقية أو إجراءات قانونية أخرى مقترحة في إطار قوانين المالية أو قوانين خاصة أو أوامر حكومية لتحسين مناخ الاستثمار (الإجراءات، الحوافز، حوكمة الاستثمار،...)

- الاستشارات وذلك في إطار إعداد مذكرات لإبداء الرأي في مقترحات الوزارات أو الهياكل والمنظمات المهنية حول تحسين مناخ الاستثمار وكذلك في إطار مساهمة الإدارة العامة في إعداد مخطط التنمية والميزان الاقتصادي،
- تقارير التقييم حول مختلف الإجراءات المعتمدة لتحسين مناخ الاستثمار على غرار إعداد تقييم لقانون الاستثمار و مدى نجاعة الإجراءات المعتمدة في مجال الاستثمار في تسهيل عملية الاستثمار وإنجاز المشاريع: يتم إعداد هذه التقارير على ضوء متابعة لمشاغل المستثمرين والإحاطة بهم سواء بصفة مباشرة أو من خلال طلبات الهياكل المهنية أو الوزارات والهياكل العمومية.

▪ انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
4-1-1: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	عدد	170	180	200	210	220

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

تم إعتماد معدل سنوي بـ 210 وثيقة خلال الثلاث سنوات في علاقة مع برنامج العمل للوزارة للفترة القادمة والمتعلق خاصة بإعداد مخطط التنمية وآفاق التنمية للعشرية القادمة ومخطط الإنعاش الاقتصادي وما يقتضيه من مساهمة أكبر للإدارة العامة في بلورة سياسات الاستثمار المقترحة في الغرض والإجراءات العاجلة وعلى المدى المتوسط والبعيد لتطوير مناخ الأعمال ودفع الاستثمار الخاص.

✓ المؤشر 2.1.4: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار .
يندرج هذا المؤشر في إطار التشجيع على استقطاب الاستثمار الخارجي وتشجيع المستثمرين التونسيين على الاستثمار بالخارج. ويتعلّق هذا المؤشر بـ:

- متابعة التشريع الدولي للاستثمار وإجراء دراسات مقارنة وتحديد مجالات تطويره على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وذلك من خلال الاشراف على ملف الاتفاقيات الدولية للاستثمار وطلبات التفاوض حولها وتقييم مختلف الاتفاقيات الحالية ومراجعتها وإعتماد خطة عمل لابرام اتفاقيات في الغرض مع البلدان الواعدة.
- متابعة برامج العمل مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE " في مجال الاستثمار على مستوى نقطة الاتصال الوطنية التي تم تركيزها على مستوى الإدارة العامة والتي تعنى بالتعريف المبادئ التوجيهية للمنظمة حول الشركات المتعددة الجنسيات وفض النزاعات حولها وذلك في إطار تكريس المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الأجنبية بتونس،
- المساهمة في أعمال لجنة الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

▪ انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
4-1-2: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار	عدد	10	15	20	20	20

ينتظر أن تتميز الثلاث سنوات القادمة بارتفاع نسق الملفات المدروسة (معدل سنوي بـ 20 ملف) وذلك خاصة للاعتبارات التالية:

<u>على مستوى الاتفاقيات الدولية للاستثمار</u>

✓ تمّ استكمال مراجعة الأنموذج التونسي للاستثمار سنة 2021 وستنطلق الإدارة العامة في إعداد وتطبيق برنامج عمل يتعلّق بمراجعة الاتفاقيات القديمة وإبرام اتفاقيات جديدة على

مدار الثلاث سنوات المقبلة بما يخدم هدف تشجيع على استقطاب الاستثمار الخارجي وتشجيع المستثمرين التونسيين على الاستثمار بالخارج.

<u>على مستوى نقطة الاتصال الوطنية لتجشيم المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية</u>

- ✓ ينتظر أن تشهد الثلاث سنوات القادمة تنفيذ برنامج عمل لدعم نقطة الاتصال الوطنية في إطار المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الشركات المتعددة الجنسيات وذلك عبر تنفيذ برنامج تعريف وإتصال خاصة في ظل الشروع في تنفيذ برنامج تعاون فني مع GIZ خلال سنة 2022 (ملتقيات وندوات، تركيز مواقع واب خاص بنقطة الاتصال الوطني وإنجاز برنامج تكوين في مجال معالجة الحالات الخصوصية المتعلقة بهذه المبادئ بالحسنى).

✓ **مؤشر 4-2-1 :** نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى

يترجم هذا المؤشر القدرة والنجاعة في تقديم المساندة والدعم للمشاريع الاستثمارية الكبرى خاصة منها المبرمة بشانها اتفاقيات خصوصية مع الدولة التونسية وذلك عبر التنسيق مع مختلف المتدخلين للتوصل الى فض الإشكاليات التي تعترض هذه المشاريع بحيث يقيس نسبة التدخلات التي مكنت من فض للإشكاليات مقارنة بطلبات التدخل. ومن شان تحقيق نسب مرتفعة لهذا المؤشر ان يساهم في تحقيق الهدف وتيسير انجاز هذه المشاريع وبالتالي المساهمة في دعم الاستثمار.

▪ إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
4-2-1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة	%	60	70	80	80	80

تم ضبط التقديرات المتعلقة بالمؤشر استنادا الى اهداف تتعلق بضرورة الارتقاء بنجاعة التدخلات تدريجيا حيث ينتظر ان تشهد السنوات القادمة نسقا عاديا على مستوى التعامل مع مختلف المصالح الإدارية المعنية بعد الصعوبات التي ميزت المناخ العام سنتي 2020 و2021 في علاقة بالوضع الصحي المرتبط بجائحة كورونا. ويبقى التوصل الى فض 80% من الإشكاليات هدفا منشودا باعتبار انه يتعذر التوصل الى فض جميع الإشكاليات خلال نفس السنة لتعدد المتدخلين بالنظر لطبيعة هذا التنوع من المشاريع.

الهدف 3.4: الإحاطة بالمستثمرين

يترجم هذا الهدف في نشاط الوزارة ومصالحها المعنية في علاقة مباشرة بالإحاطة بالمستثمرين ومتابعة الاستثمارات من أجل تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة عبر المخاطب الوحيد للمستثمرين و فقا لمقتضيات القانون الجديد للاستثمار.

- **تقديم المؤشرات :**

✓ **المؤشر 4-3-1**: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار.

تضمنت الإجراءات المعمول بها في هذا المجال ضبط آجال قانونية قصوى لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار المودع لدى الهيئة التونسية للاستثمار. وتسعى مصالح الهيئة الى احترام هذه الآجال كلما كان الملف مستوفي الشروط. وهذا المؤشر يكتسي أهمية خاصة في علاقة بتحقيق الهدف المتعلق بمساندة المستثمرين والاحاطة بهم.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.3.4**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار.	%	100	100	100	100	100

رغم الظرف الخصوصي فقد تم التوصل الى احترام الآجال المتعلقة بهذا المؤشر خاصة بفضل إرساء منظومة رقمنة لهذه الخدمة.

✓ **المؤشر 4-3-2**: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد

تضمن التنظيم الهيكلي للهيئة التونسية للاستثمار احداث مخاطب وحيد يتولى تأطير المستثمرين والاحاطة بهم. ويقيس هذا المؤشر نجاعة هذه التدخلات لتحقيق الهدف المتعلق بتعزيز الإحاطة بالمستثمرين ومساندتهم لإنجاز مشاريعهم وممارسة أعمالهم.

▪ . إنجازات وتقديرات المؤشر 2.3.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
4-3-2: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد.	%	70	70	70	75	80

تشمل التقديرات المتعلقة بهذا المؤشر التدخلات المتعلقة بالأنشطة التالية :

- -الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الاختلالات والإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.

وسيتم العمل على الارتقاء تدريجيا بنتائج هذا المؤشر بالتوازي مع التقدم التدريجي لإرساء المنظومة الرقمية التي تربط بين مختلف المتدخلين.

- **الهدف 4.4: الترويج للاستثمار الخارجي**

يتمثل هذا الهدف في المساهمة في الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية، تسعى الوكالة إلى النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال تحقيق نسبة هامة من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب.

- ✓ **المؤشر4-4-1 :** نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب وهو مؤشر خاص بتقييم نشاط الترويج ويتعلق بنسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين. ويقصد بالاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة
- إنجازات وتقديرات المؤشر4-4-1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر4.4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب	%	37.5	75	75	75	75

يقيم هذا المؤشر النشاط المتعلق بالترويج للاستثمار ويقيم نسبة الاتصالات التي تعتبر هامة مع المستثمرين. ويقصد بالاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك بمناسبة:

1. إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو الملتقيات الإعلامية وعَبّر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)

2. كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.

3. كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لإنجاز مشروع.

(*) شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث كان يعتمد سابقا على تقدير إطارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

✓ **المؤشر4-4-2 :** تطور حجم الاستثمار الخارجي سنويا في القطاعات المستهدفة:

يتعلق هذا المؤشر بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم تعبئتها سنويا في قطاعات الصناعات المعملية والفلاحة والخدمات وهي القطاعات المستهدفة أساسا بالعمل الترويجي بحيث لا يشمل هذا المؤشر الاستثمارات الخارجية المنجزة في قطاع الطاقة واستثمارات المحفظة المالية.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر4-4-2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020	تقديرات	2022	2023	2024
المؤشر4.4-2: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة	**مليون دينار**	1214	961 (إنجازات مسجلة خلال التسعة اشهر الأولى من سنة 2021) وحوالي 1300 منتظرة لكامل السنة	1400	1500	1600

تم ضبط التقديرات المتعلقة بهذا المؤشر للسنوات القادمة انطلاقا من نوايا الاستثمار المتوفرة والمعلن عنها من قبل المؤسسات الأجنبية وكذلك البرامج الاستثمارية للمؤسسات التي لم تكتمل بعدد والتي تتم متابعتها وينتظر مواصلتها واستكمالها سنة 2022 والسنوات الموالية.

- **الهدف 5.4:** تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.

يتمثل الهدف في تقييم حجم الحوافز المالية المسندة، في اطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية التي تفوق حجم استثماراتها 15 مليون دينار (المشاريع مرجع النظر للهيئة التونسية للاستثمار. ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا.

- ✓ **مؤشر الهدف 4-5-1** : المبلغ الجملي السنوي للحوافز المالية المسندة من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لتحفيز الاستثمار

تضمنت المنظومة الجديدة للاستثمار جانبا هاما يتعلق بالحوافز المالية المسندة من قبل الدولة لتشجيع الاستثمار وذلك في لاطار الشجيع على الاستثمار. وقد تم للغرض رصد اعتمادات لذلك يتم اسنادها كحوافز وفقا لعدة شروط تتعلق باستجابة المشاريع للأولويات الوطنية المنصوص عليها ضمن الامر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر4-5-1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	2021	تقديرات		
			2022	2023	2024
4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة سنويا	مليون دينار	14	75	100	100

انطلق العمل بهذا المؤشر سنة 2021 إثر احداث الصندوق التونسي للاستثمار الذي تم تكليفه بهذه المهمة وفقا لأحكام قانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية. وقد تم ضبط المبالغ الخاصة بحجم الحوافز سنة 2022 والسنوات القادمة وفقا للملفات المتوفرة بخصوص طلبات الامتيازات المالية المصادق عليها او التي هي في الانتظار علما وان هذه المنح يتم صرفها على مراحل وفقا للتقدم الفعلي لانجاز المشاريع.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج الإحاطة بالاستثمار لسنة 2022 مبلغ جملي قدره 119475.6 الف دينار وتتوزع كما يلي:

جدول عدد6 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الإحاطة بالاسنثمار

الوحدة:ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة ،ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
الإحاطة بالاستثمار	الهدف 4-1-: تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال	**4-1-1: عدد الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة =200**	المساهمة في وضع السياسات تطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار	475	
		4-1-2: عدد الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار = 20			
	الهدف 2.4 : دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني	**4-2-1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة =80 %**	متابعة المشاريع الكبرى فض اشكالياتها لدعم مساهمتها في دفع الاستثمار الخاص واحداث مواطن الشغل	345	

	الهدف 3.4: الإحاطة بالمستثمرين	**4-3-1 نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار = 100%**	الاحاطة بالمستثمرين لتيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار	4834	
		4-3-2 نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد = 70%			
	الهدف 4.4: الترويج للاستثمار الخارجي	**4-4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين 75%الأجانب=**	النهوض بالاستثمار الخارجي ودعم صورة تونس كموقع استثمار تفاضلي لدى أوساط المال والاعمال العالمية. تعبئة الاستثمارات الخارجية كرافد مكمل للمجهود	9912	
		4-4-2 : تطور حجم الاستثمار الخارجي سنويا في القطاعات المستهدفة= 1400 مليون دينار			

			لدعم الاستثمار الخاص		
	الهدف 5.4: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.	**4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة =75 مليون دينار**	صرف المنح المالية في اطار تحفيز الاستثمار	**75250**	

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تشمل هيكلة البرنامج مثلما تم تقديمه 3 فاعلين عموميين :

- الهيئة التونسية للاستثمار
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
- الصندوق التونسي للاستثمار

وتبلغ الاعتمادات المخصصة لهذه الهياكل سنة 2022 حوالي 89996 الف دينار أي ما يعادل 99% من الميزانية الجملية للبرنامج المقدرة بـــــــــــــ 90816 الف دينار. وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي (الجدول عدد 7)

جدول عدد7 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
الهيئة التونسية للاستثمار	الاحاطة بالمستثمرين تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار	**4834**
وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	النهوض بالاستثمار الخارجي ودعم صورة تونس كموقع استثمار تفاضلي لدى أوساط المال والاعمال العالمية	**9912**
الصندوق التونسي للاستثمار	صرف المنح المالية في اطار تحفيز الاستثمار	**75250**

إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	8303	9592	10469	11298.4	11751
نفقات التسيير	2663	3213	3053	3215.1	3292.5
نفقات التدخلات	16465	76894	77294	108.7	110.7
نفقات الإستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**27431**	**89699**	**90816**	**120152.2**	**121087.2**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**27431**	**89699**	**90816**	**120152.2**	**121087.2**

البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة

السيدة سامية لعبيدي (بداية من سنة 2020)

تقديم البرنامج واستراتيجيته

1- 1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1. تقديم استراتيجية البرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، فهو يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الاختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير الوزارة والمتمثلة أساسا في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والقيادة والشؤون العقارية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والشراءات والاتصال.

فيما يتعلق بوظائف الدعم والمساندة يتكفل البرنامج بتوفير الإنتدابات لمختلف البرامج إلى جانب التصرّف في المسار المهني للأعوان من مرحلة الإنتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد مرورا بالتكوين، هذا إضافة إلى توفير الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلّقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة، وإعداد مشروع ميزانية المهمة وإنجاز الشراءات العمومية وأشغال التهيئة والصيانة إلى جانب التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات وتطوير النظام المعلوماتي.

أما فيما يتعلق بمجال القيادة فإن مهام برنامج القيادة والمساندة تتمثل أساسا في عمليات الإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيرها من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف.

وفي إطار إضفاء مزيد الفاعلية والنجاعة لميدان تدخل المهمة، تم اعتبار بعض المنشآت العمومية فاعلين عموميين (أنظر ملحق عدد2).

2.1. خارطة البرنامج:

تم ضبط خارطة التنزيل العملياتي لبرنامج القيادة والمساندة وأنشطته كما يلي:

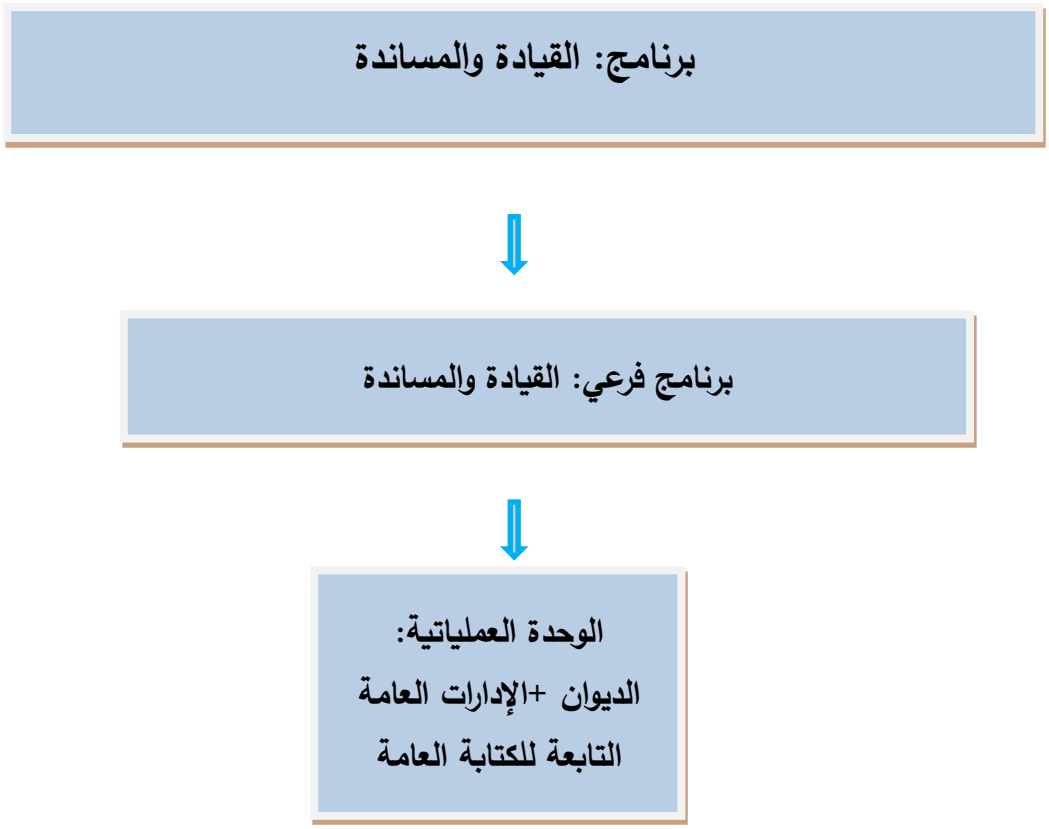

أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

في إطار التوجهات الإستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة والتي تم العمل على ملاءمتها وتوحيد الجانب المتعلق بالمساندة مع مختلف برامج القيادة والمساندة لباقي المهمات، يضم برنامج القيادة والمساندة الأهداف والمؤشرات التالية:

المهمة	الأهداف	المؤشرات
مصالح القيادة والمساندة لمهمة الاقتصاد والتخطيط	**الهدف 1.1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية**	المؤشر 1.1.1.9: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات
	الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	المؤشر 1.2.1.9: نسبة التقيد بروزنامة البرمجة السنوية للنفقات
	الهدف 3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر 1.3.1.9: نسبة تطور النظام المعلوماتي

الهدف 1.1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية.

تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية

مرجع الهدف: البرنامج الفرعي القيادة والمساندة

مبررات اعتماد المؤشرات: عدد المستفيدين من التكوين يمكن أن يترجم تطور مؤهلات الأعوان علاوة على توفر المعطيات على المدى المتوسط.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات	نسبة %	**58**	60	65	70	75

الهدف 2.1.9: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.

تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.

مرجع الهدف: البرنامج الفرعي القيادة والمساندة.

مبررات اعتماد المؤشرات: إرساء النجاعة الموازناتية وذلك برسم أهداف محددة تراعي الإمكانيات المرصودة والوسائل المتوفرة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نسبة التقيد بروزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة	40	60	70	80	85

الهدف 3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي.

تقديم الهدف: السهر على دعم البنية التحتية **المعلوماتية وتجديد أسطول** الأجهزة الإعلامية وتأمين سلامة النظام المعلوماتي ودعم القدرات البشرية من خلال التكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. هذا إلى جانب الشروع في رقمنة العديد من الخدمات الإدارية على غرار تركيز منصة تحكم إلكترونية «Executive Dashboard» لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية وإنشاء منصة رقمية لإدارة المصفوفات ومشاريع الإصلاح فضلا عن تحيين وإثراء موقع واب الوزارة والترفيع في جودة الخدمات المسداة وسلامة تبادل المعطيات.

مرجع الهدف: البرنامج الفرعي القيادة والمساندة

مبررات اعتماد المؤشرات: إبراز مجهود الوزارة في تطوير البنية التحتية المعلوماتية، تأمين سلامة النظام المعلوماتي، تنفيذ برنامج التكوين، توسيع مجال استعمال التطبيقات المعلوماتية

يتكون المؤشر من أربع مؤشرات فرعية:

- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
- نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة	68,0	70,0	71,0	72,0	73,0

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

تتمثل الأنشطة والتدخلات التي تساهم مباشرة في تحسين أداء البرنامج فيما يلي:

جدول عدد 06: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
القيادة والمساندة	الهدف 1.1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية.	المؤشر 1.1.1.9: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان: %65	القيادة	600	الحرص على إعداد برنامج يتلاءم وحاجيات الوزارة إعداد برمجة محددة برزنامة تنفيذ على مدى سنة 2022
	الهدف 2.1.9: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.	المؤشر 1.2.1.9: نسبة التقيد بروزنامة البرمجة السنوية للنفقات: %70	مساندة	10500	تحيين البرمجة السنوية للنفقات كلما اقتضت الضرورة لذلك استغلال التطبيقات المعلوماتية الخاصة بالتصرف في المنقولات والمخزونات وأسطول السيارات ... الانطلاق في إرساء دليل إجراءات الخاص بالتصرف في أسطول السيارات
	الهدف3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر 1.3.1.9: نسبة تطور النظام المعلوماتي: %71	مساندة	540	إعداد رزنامة تنفيذ على مدى السنة متابعة الأنشطة المبرمجة حسب الرزنامة السهر على استغلال التطبيقات التي بطور الإنجاز

إطار النفقات متوسط المدى 2022-2024

ضبطت تقديرات اعتمادات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 11640 أد و12572 أد لسنة 2023 و13264 أد لسنة 2024 مقابل 11093 أد لسنة 2021.

جدول عدد08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجاز 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	5 086	5 328	5 855	6 593	7 092
نفقات التسيير	4 824	5 021	5 021	5 172	5 327
نفقات التدخلات	280	414	414	447	474
نفقات الاستثمار	67	330	350	361	371
نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	–
بقية النفقات	–	–	–	–	–
مجموع المحور الأول دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**10 258**	**11 093**	**11 640**	**12572**	**13264**
مجموع المحور الأول باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**10 258**	**11 093**	**11 640**	**12572**	**13264**
مجموع الإعتمادات	**10 258**	**11 093**	**11 640**	**12572**	**13264**

الملاحق:

بطاقات المؤشرات

بطاقات الفاعلون العموميون

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج التوازنات الجملية والاحصاء

بطاقة مؤشر الأداء: الفارق بين الإنجازات والتقديرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي

رمز المؤشر: 1/1/1-1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:	تطوير نوعية التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية
2. تعريف المؤشر:	الفارق بين الانجازات والتقديرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي
3. طبيعة المؤشر:	جودة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	الفارق بين نسبة النمو الاقتصادي المنجزة أو المحينة للسنة ونسبة النمو المقدرة بالميزان الاقتصادي لنفس السنة
2. وحدة المؤشر:	النسبة المئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	بيانات الحسابات القومية للمعهد الوطني للإحصاء وثيقة الميزان الاقتصادي (وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار)
4. تاريخ توفر المؤشر:	الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر:	+0.5% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	الإدارات العامة للتقديرات

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
الفارق بين الانجازات والتقديرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي	%	12-	1.3-	1+	0.5+	0.5+

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

يفسر المستوى السلبي للمؤشر في سنتي 2020 و2021 بحدة تأثير الأزمة الصحية التي عرفتها البلاد وكذلك تأخر انجاز العديد من الاصلاحات الهامة التي أفرزت حالة من عدم اليقين التي أثرت مباشرة على تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية.

ويتوقع أن يتقلص الفارق تدريجيا ليصبح إيجابيا خلال السنوات القادمة ليبلغ 0.5 %مع موفي سنة 2024 وذلك بناء على الوضوح المرتقب للرؤية في علاقة بالتحسن الملموس للوضع الصحي الى جانب الأثر الإيجابي المتوقع للتطورات المؤسساتية الحاصلة على مناخ الثقة والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تأثير الصدمات الخارجية المرتبطة بالمحيط الاقتصادي الوطني والدولي.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المذكرات التحليلية المنجزة

رمز المؤشر: 2-1/1/1

IV. الخصائص العامة للمؤشر

4. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:	تطوير نوعية التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية
5. تعريف المؤشر:	عدد المذكرات التحليلية المنجزة
6. طبيعة المؤشر:	منتوج

V. التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:	احتساب عدد المذكرات التحليلية ذات الأهمية التي يتم انتاجها بمبادة فردية أو تحت الطلب
8. وحدة المؤشر:	عدد
9. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارة العامة للتقديرات الإدارة العامة لتمويل الاقتصاد وتمويل القطاع المالي
10. تاريخ توفر المؤشر:	الثلاثية الأخيرة من السنة
11. القيمة المستهدفة للمؤشر:	12 مذكرة سنة 2024
12. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	رئيس البرنامج

VI. قراءة في نتائج المؤشر

2. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
عدد المذكرات التحليلية المنجزة	عدد	7	10	12	12	12

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

يفسر الضعف النسبي لعدد المذكرات التحليلية في سنة 2020 الى تأثر نسق النشاط بتداعيات الأزمة الصحية وما ألحقته من اضطرابات على مستوى السير العادي للمصالح العمومية والخاصة.

وينتظر أن يرتفع عدد المنتجات في سنة 2021 الى 10 مذكرات تتعلق بمساهمات مختلفة حول قضايا راهنة لتتطور قيمة المؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة الى معدل سنوي ب 12 مذكرة تحليلية في إطار العمل الدؤوب والبحث المتواصل على الارتقاء بحجم ونوعية البحوث والتحاليل الاقتصادية والمالية.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: عدم توفّر آلية تمكن من تقييم الجودة.

بطاقة المؤشر: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

رمز المؤشر: 1 / 2 / 1.2

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم جودة المعطيات الاحصائية.
2. تعريف المؤشر: مدى تقدم إنجاز المسوحات الإحصائية المبرمجة سنويا.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد العمليات الإحصائية المنجزة في السنة / عدد العمليات المضمنة في البرنامج السنوي لنشاط المعهد.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات المفصلة للمديريات المركزية للإحصائيات حول الأشغال المنجزة طيلة السنة.
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2021.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% في سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المعهد الوطني للإحصاء.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	نسبة	89	100	100	100	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم تسجيل نسبة انجاز بـ 89 % مقارنة بما تمت برمجته في سنة 2020 بسبب تداعيات الآزمة الصحية التي وان ألقت بظلالها على السير العادي للعمل الاحصائي الميداني فان المعهد قد توفق في الإيفاء بجل تعهداته تجاه المجموعة الوطنية من خلال انجاز المسوحات الأساسية باستثناء المسح السنوي حول الاستثمار الذي تم تأجيله إلى حين توفير فريق عمل تقني في الغرض لاستغلال المصادر الإدارية و كذلك المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر الذي يمتد إنجازه بين سنتي 2020 و2021 والذي أجبر المعهد على تأجيل العملية برمتها بسبب جائحة كورونا، حيث لم يتسنى أداء زيارات إلى الأسر وفق المنهجية المعتمدة بالمسح وهو ما يتنافى مع البروتوكول الصحي. وفي المقابل، أنجز المعهد مسوحا لم تكن مبرمجة مسبقا، على غرار المسح الوطني حول نجاعة مشروع دعم وإصلاح برنامج الحماية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المسح العرضي حول تأثير جائحة كورونا على مستوى عيش الأسر والمسح حول تأثير جائحة كورونا على المؤسسات بالتعاون مع البنك الدولي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: صعوبة العمل الميداني وضعف الثقافة الإحصائية.

بطاقة المؤشر: نسبة احترام روزنامة النشر

رمز المؤشر: 1 / 2 / 2.2

I. العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم جودة المعطيات الإحصائية.
2. تعريف المؤشر: قيس مدى احترام روزنامة نشر المعلومة الإحصائية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإصدارات المحترمة لآجال للنشر/ عدد الإصدارات المبرمجة للنشر
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المديرية المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق.
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2021.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% في سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المعهد الوطني للإحصاء.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
احترام روزنامة النشر	نسبة	53.3	100	100	100	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

نظرا لتعدد آجال النشر وتنوعها (شهرية، ثلاثية وسنوية) فإن عدد الإصدارات يحتسب على أساس مجموع الدوريات لكل مؤشر احصائي. وقد تم تسجيل نسبة انجاز بـ 53.3 % في سنة 2020 بسبب اضطراب السير العادي للعمل. ورغم الجائحة الصحية فإن المعهد قد حافظ على أجال إصدار المؤشرات الحساسة وذات الاستعمال المرتفع على غرار نسبة النمو والبطالة والتجارة الخارجية ومؤشر الأسعار. وسيواصل المعهد تجاوز الصعوبات والاشكاليات المسجلة للارتقاء بمستوى المؤشر الى 100% بدء من سنة 2021 وخلال السنوات القادمة وذلك من خلال مزيد التنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة وتطوير اليات العمل الاحصائي.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: ضعف التنسيق مع منتجي الإحصائيات صلب الهياكل الإحصائية العمومية التي تتوفر لديها المعلومة. ويحرص المعهد على تدارك هذه التأخيرات من خلال إبرام اتفاقيات تبادل معطيات مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص وتوفير كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة

رمز المؤشر: 1.3/3/1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:	تحسين جودة الدراسات وتصويبها وفق الأولويات.
2. تعريف المؤشر:	نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة.
3. طبيعة المؤشر:	مؤشر منتوج.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	احتساب عدد الدراسات والمذكرات المنجزة في السنة والتي لها قيمة علمية مرضية والقابلة إلى أن تساهم في دعم القرار / عدد الدراسات المبرمجة سنويا.
2. وحدة المؤشر:	النسبة المئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية للدراسات.
4. تاريخ توفّر المؤشر:	نهاية كل ثلاثية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر	100% في سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	التقديرات			
		2020	2021	2022	2023	2024
نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة	%	90	70	90	100	100

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم تحيين التقديرات الخاصة بعدد الدراسات بالنسبة لسنة 2021 حيث ينتظر إنجاز 70 % من مجموع الدراسات المبرمجة باعتبار مشاركة الإطارات المعنية في تنفيذ برنامج تطوير النماذج القياسية ضمن مشروع تصميم وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النموّ الشامل في تونس (الممولّ عن طريق هبة تحت إشراف البنك الافريقي للتنمية (أنظر ملحق عدد 2).

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: عدم توفّر آلية تمكن من متابعة دقيقة لتقدّم تنفيذ الدراسات.

بطاقة مؤشر الأداء: تطور عدد النافذين إلى موقع المعهد

رمز المؤشر: 2.3/3/1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:	تحسين جودة الدراسات وتصويبها وفق الأولويات.
2. تعريف المؤشر:	تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد.
3. طبيعة المؤشر:	مؤشر جودة.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	نسبة تطور عدد النافذين إلى المواقع الإلكترونية للمعهد.
2. وحدة المؤشر:	نسبة مئوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	مواقع المعهد على الأنترنت.
4. تاريخ توفّر المؤشر:	كل نهاية ثلاثية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر:	%9
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	التقديرات			
		2020	2021	2022	2023	2024
تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد	%	−21.2	32.5	9	11	10

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل المؤشر انخفاض نسبي في عدد الزيارات لموقع الواب في سنة 2020. وللإشارة فإن المعهد يسعى الى تطوير أنشطته الإعلامية والاتصالية واختيار قنوات الاتصال التي تمكن من استهداف الفئات المرغوبة.

ومن المنتظر تطوّر عدد مستعملي موقعي واب المعهد باعتبار الموقع الجديد «Tunisia Competitiveness» وذلك بالنظر إلى قيمة وجودة إصدارات المعهد من دراسات وبحوث وجداول قيادة ...

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: عدم توفر آلية تمكن من التعرف على عدد الدارسات التي يتمّ تحميلها من الموقع

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في

برنامج التوازنات الجملية والاحصاء

بطاقة عدد 1: المعهد الوطني للإحصاء

I. التعريف

1. النشاط الرئيسي

يعمل المعهد الوطني للإحصاء على تأمين الإنتاج الإحصائي الوطني وتجميع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها والتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى وتنظيم التوثيق الإحصائي الوطني، إلى جانب العمل على تطوير جودة الإحصائيات وتكريس احترام المعايير والمبادئ الأساسية للإحصاء.

2. مرجع الاحداث

أحدث المعهد الوطني للإحصاء بمقتضى الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 لسنة 1969 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969، وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية تخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

نصّ القانون عدد 32 لسنة 1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999 المتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء ووفقا للفصل 18 منه على أن المعهد الوطني للإحصاء يمثل الهيكل التنفيذي المركزي للمنظومة الوطنية للإحصاء وهو مكلف بالتنسيق الفني للأنشطة الإحصائية.

3. تاريخ امضاء أخر عقد برنامج أو أداء بين المهمة والمعهد الوطني للإحصاء: جوان 2010

II. الاستراتيجية والأهداف

1. الاستراتيجية

الارتقاء بأداء المنظومة الإحصائية الى أفضل الممارسات والمعايير الدولية بما يساعد على أخذ القرار ويستجيب الى تطور حاجيات مستعملي البيانات الإحصائية بالنجاعة المطلوبة.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية

تتمثل أولويات المعهد الوطني للإحصاء خلال السنوات الثلاث القادمة في:

- مواكبة الإنتاج الاحصائي لأخر المستجدات الحاصلة على مستوى المعايير والمناهج المعمول بها (تحيين سنة الأساس واعتماد معايير جديدة في اعداد المؤشرات الإحصائية).
- دعم الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وتعميم استعمالها في كامل السلسلة الإحصائية من تجميع ومعالجة ونشر، على غرار اللوحات الرقمية والهاتف بهدف تطوير نوعية الاحصائيات من جهة واحترام روزنامة الإنتاج والنشر في ضوء تداعيات الأزمة الصحية من جهة أخرى. حيث أثبتت التجربة نجاعتها من خلال المسح الذي أعدّه المعهد بالتشارك مع مجموعة البنك الدولي حول انعكاسات وباء الكورونا على الأسر وعلى المؤسسات.
- استكمال المسح الوطني حول الاستهلاك والإنفاق ومستوى عيش الأسر في سنة 2022.
- التحضير لعملية التعداد العام للسكان والسكنى المزمع إنجازه في سنة 2024.
- انجاز مسوحات تتعلق بقضايا راهنة على غرار المسح حول العنف ضد المرأة والمسح الثالث حول الأمن والحريات والحوكمة.
- اعتماد خطة عمل خاصة بإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة وتيسير النفاذ إليها من قبل كل المستعملين، بالإضافة إلى توسيع مجالات الإنتاج الإحصائي، لاسيما الإحصائيات الجهوية.

من هذا المنطلق، تم ضبط الأهداف الاستراتيجية للمعهد للفترة القادمة والتي تتمحور حول:

الهدف الاستراتيجي الأول: دعم جودة المعطيات الإحصائية

يتطابق هذا الهدف مباشرة مع الأهداف الاستراتيجية المضبوطة لبرنامج التوازنات الجملية والاحصاء. ويتضمن هذا الهدف بالأساس تطوير النشر الإحصائي حسب المعايير الدولية وتوفير المعلومة لكل مستعمليها في الإبان وفق رزنامة تضبط للغرض وتطوير آليات التواصل والإعلام ونشر الثقافة الإحصائية وهو ما يتطلب تمهين كل العاملين في الميدان الإحصائي ودعم قدراتهم العلمية والتطبيقية وإعداد مخطط للتكوين وتنمية الكفاءات.

الهدف الاستراتيجي الثاني: الاستجابة الى انتظارات وحاجيات مستعملي البيانات الإحصائية بشكل أفضل

يندرج هذا الهدف في إطار الأهداف الخصوصية المضمنة باستراتيجية المعهد في تكامل مع الهدف الأول، حيث يحرص المعهد على توفير هذه الإحصائيات بالشكل الأمثل والاستجابة إلى حاجيات المستعملين وتمكينهم من الحصول عليها أو الولوج إليها بسهولة اعتمادا على الطرق الحديثة المتاحة في هذا المجال. ومن المنتظر توسيع خارطة الإحصائيات المتوفرة لتشمل أوجه أخرى وتفريع الأعمال الإحصائية على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية، مع إفراز خصوصياتها وإبراز القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى مع الأهداف القطاعية للتنمية ويواكب مقومات التنمية المستديمة. ويعمل المعهد من جهة أخرى على إبراز التطورات حسب النوع الاجتماعي وإدراج البعد الجهوي في مختلف المجالات الإحصائية بهدف توفير إحصائيات تتماشى مع متطلبات التنمية على المستويين الجهوي والمحلي.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج

يساهم المعهد الوطني للإحصاء بصفة مباشرة في تحقيق أهداف برنامج التوازنات الجملية والاحصاء من خلال توفير المعطيات والبيانات الإحصائية اللازمة التي تساعد على أخذ القرار الملائم لمواجهة تطورات الظرف وضبط السياسات والخيارات التنموية على المدى المتوسط والبعيد.

ولتقييم مساهمة المعهد في تحقيق أهداف البرنامج، تم ضبط عدد من المؤشرات لقيس الأداء وهي كما يلي:نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

- نسبة احترام روزنامة النشر

4. أهم الأنشطة

<u>على مستوى الإنتاج الإحصائي</u>

➢ *الإحصائيات الديموغرافية والاجتماعية:*

- القيام بالأنشطة الاحصائية الدورية.
- مواصلة التحضير لإنجاز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.
- استكمال المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر والشروع في استغلال البيانات.
- إنجاز المسح الظرفي حول مؤشر ثقة المستهلكين (4 ثلاثيات).
- مواصلة إنجاز المسوح الثلاثية الأربعة حول التشغيل باعتماد اللوحات الرقمية.
- إنجاز المسح الوطني حول توزيع الوقت.
- مواصلة إنجاز المسح الوطني حول العنف ضد المرأة.

➢ *الإحصائيات الاقتصادية:*

- الاعتماد الكلي على الحسابات القومية حسب نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية 2008 ونشر النتائج حسب سنة الأساس الجديدة (2015).
- إعداد المتغيرات الضرورية في الحسابات القومية حسب الجهات.

- إنجاز المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية لسنة 2021 وتحيين سجل المؤسسات.

- إنجاز المسح الخماسي حول المؤسسات الصغرى.

- مزيد تطوير احتساب المؤشرات الظرفية.

- مواصلة نشر السلاسل الزمنية الظرفية المعالجة من التأثيرات الموسمية.

➢ *الإحصائيات الجهوية ومؤشرات التنمية المستدامة:*

- إرساء منظومة متطورة لإنتاج الإحصائيات الجهوية (آليات وصيغ عمل الإدارات الجهوية).

- مواصلة اعتماد خطة العمل الخاصة بإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة وتيسير النفاذ إليها من قبل كل المستعملين.

<u>على مستوى تحقيق الجودة وأعمال النشر</u>

- مزيد تحقيق الجودة في كامل سلسلة العمل الإحصائي عبر تطوير مناهج وتقنيات تجميع البيانات ومعالجتها وخزنها وفقا للقواعد العلمية والمبادئ المتعارف عليها،

- تعزيز استعمال السجلات المتواجدة في المصادر الإدارية،

- تدعيم استعمال التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال وإسداء الخدمات الإحصائية المطلوبة،

- مواصلة تكريس احترام روزنامة نشر الإحصائيات وتطوير قواعد البيانات وموقع واب المعهد،

- دعم تطوير الإعلام الإحصائي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ونشر الثقافة الإحصائية.

5. الإجراءات المصاحبة

- مساندة مالية: منحة من ميزانية الدولة.

- مراجعة النصوص التنظيمية: إعداد هيكل تنظيمي جديد يتلاءم مع القانون الأساسي الخاص بالأعوان ومراجعة قانون الإحصاء وإعداد قانون إطار وبطاقات المهام والموازنة الاجتماعية.

- تدعيم المعهد بالموارد البشرية الضرورية في مجالي الإحصاء والإعلامية عبر الانتداب.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

ينتظر أن تبلغ النفقات التقديرية للمعهد الوطني للإحصاء خلال الفترة 2022-2024 حوالي 269.6 مليون دينار تتوزع كما يلي:

جدول: إطار النفقات متوسط المدى(2022-2024) حسب طبيعة النفقة

بالألف دينار

البيان	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
التأجير	24215	25262	27766	29342	30809
التسيير	1854	2535	2235	2888	3032
التدخلات	600	600	600	700	700
الاستثمار	10000	10000	23668	55247	92644
منه:					
-التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024			11568	45636	82604
المجموع	**36669**	**38397**	**54269**	**88177**	**127185**

تبلغ الميزانية الإجمالية للمعهد في سنة 2022 54269 ألف دينار (أ د) لتتطور بنسبة 41.3% في سنة 2022 مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2021.

وتعزى هذه الزيادة بالأساس إلى الاعتمادات الخاصة بإنجاز المرحلة التمهيدية لإنجاز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 واستكمال إنجاز المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر وكذلك المسح الوطني حول توزيع الوقت ومواصلة المسح الوطني حول العنف ضد المرأة هذا

بالإضافة الى مفعول الانتدابات المبرمجة بعنوان سنة2022.

كما يجدر التذكير في هذا السياق بأن مشروع ميزانية المعهد يتضمن النفقات المخصّصة للمجلس الوطني للإحصـــاء والمقدرة ب 303 ألف دينارا تتوزع بين 138 ألف دينار بعنوان التأجير، و115 ألف دينار مخصصة للتسيير و50 ألف دينار لا نجاز نفقات التهيئة والتجهيزات.

1.نفقات التأجير

تقدر نفقات التأجير سنة 2022 بـ 27766ألف دينارا، مقابل 25262ألف دينارا سنة 2021، ما يمثل نسبة زيادة بحوالي 10% وذلك باعتبار التأثير المالي لتأجير15 مهندسا لمدة سنة كاملة و انتداب 5 مهندسين و9 تقنيين خلال سنة2022. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ضعف نسبة التأطير أصبح يشكل عائقا كبيرا أمام إنتاج المؤشرات الأساسية بالجودة المطلوبة والإيفاء بتعهدات المعهد في مجالات الإنتاج الإحصائي الدوري وأعمال التطوير لتغطية الحاجيات الجديدة للمؤشرات الجهوية وخاصة مؤشرات التنمية المستدامة. كما تتضمن هذه التقديرات مفعول الترقية الاستثنائية في الرتيبة المبرمجة لسنة 2022.

2.نفقات التسيير

تقدر نفقات التسيير لسنة 2022 ب 2235 ألف دينارا، مقابل 2535 ألف دينارا سنة2021 ما يمثل نسبة تطور سلبية ب 11.8 % طبقا لمقتضيات ترشيد هذه النوعية من النفقات.

3.نفقات التدخلات

تقدر نفقات التدخل العمومي سنة 2022 بـــــ 600ألف دينارا، وهو نفس المستوى المبرمج لسنة 2021 ستخصص لتغطية بعض التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية على غرار تذاكر أكل والاعانات الخصوصية للأعوان.

4.نفقات المشاريع

تقدر نفقات الاستثمار لسنة 2022 ب 23668ألف دينارا، مقابل 10000ألف دينارا سنة 2021 تخصص لانجاز مسوحات سنة 2022 وبخاصة الانطلاق في المرحلة التمهيدية للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 التي تقدر كلفته ب 11.6 مليون دينار في سنة 2022.

أما برنامج المسوحات فسيعنى باستكمال المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر ومواصلة المسح الوطني حول العنف ضد المرأة وإنجاز المسح الوطني حول توزيع الوقت، فضلا عن انجاز المسوحات الدورية المتصلة بالإحصائيات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

كمات تتضمن نفقات المشاريع المبرمجة لسنة 2022 اعتمادات لمواصلة تنفيذ المخطط المديري للإعلامية (2100 ألف دينار) فضلا عن تدخلات أخرى لتهيئة مقر المعهد واقتناء تجهيزات مختلفة

بطاقة عدد 2: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

ا. التعريف

1. النشاط الرئيسي

يتمثل النشاط الرئيسي للمعهد في القيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية وأعمال النمذجة والتحاليل الكمية.

تتمثل مهام المعهد في:

- متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وإعداد الدراسات المتعلقة بميادين تنافسية المؤسسة ومناخ الأعمال.
- إنجاز دراسات اقتصادية واجتماعية تتعلق خاصة بالمسائل التنموية المدرجة في مخططات التنمية والسياسات والإصلاحات المطروحة.
- تطوير التقنيات والمؤشرات وبنوك المعلومات واعتماد نماذج قياسية لإنجاز الدراسات والبحوث.
- التكفل بإعداد دراسات اقتصادية واجتماعية لفائدة الهياكل العمومية والخاصة وفقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل.
- تنمية علاقات عمل وتبادل وتعاقد مع مراكز البحوث والدراسات المماثلة والمؤسسات المختصة الوطنية والأجنبية.
- تأطير الباحثين وأعمال البحث في إطار الشراكة مع المؤسسات الجامعية وضمن مجالات اختصاص المعهد.

2. مرجع الاحداث

- الاحداث: قانون المالية عدد 57 لسنة 1967 المؤرخ في 30 ديسمبر 1967 المتعلق بتصرف سنة 1968 كما تم تنقيحه بقانون المالية عدد 87 لسنة 1972 المؤرخ في 27 ديسمبر 1972 المتعلق بتصرف سنة 1973.

- التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 2134 المؤرخ في 2 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المعهد كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2474 لسنة 2008 المؤرخ في 1 جويلية 2008.

3. تاريخ امضاء اخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة والمعهد: 2007.

II. الاستراتيجية والأهداف

1. الاستراتيجية

المساهمة النشيطة والفاعلة في دعم القرار العمومي في إطار التوجهات التنموية وأولويات المرحلة.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية

تتمحور أولويات المعهد خلال الثلاث سنوات القادمة حول:

- مواكبة العمل البحثي للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد.

- المساهمة في اعداد المخطط الخماسي للتنمية 2021-2025.

- تطوير النماذج القياسية التي تعدّ من التقنيات الأساسية لإنجاز الدراسات الكمية والبحوث في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطلق، يتمثل الهدف الاستراتيجي للمعهد في تحسين جودة الدراسات وتصويبها وفق الأولويات.

ويستند قياس مدى تحقيق هذا الهدف الى مؤشرين اثنين:

- نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة
- تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج

يساهم المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج عبر انجاز الدراسات والتحاليل وقياس الأثر التي تساعد على تشخيص الواقع وتدعم صناعة القرار العمومي.

4. أهم الأنشطة

إعداد الدراسات التالية:

- تحليل مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسات.
- دراسة منظومة بعث المؤسسات ونقل التكنولوجيا.
- صمود المؤسسة تجاه الأزمات.
- تحليل التموقع التنافسي والتنافسية الخارجية.
- تقييم سياسات المالية العمومية وتمويل الاقتصاد.
- دراسة محددات الاستثمار الخاص واستقطاب الاستثمار الخارجي.
- دراسة التحوّل الطاقي.
- تحليل إشكاليات التنمية المستدامة وآفاق تحقيق أهدافها.
- مواصلة دراسة سياسة التشغيل.
- دراسة ميادين الاقتصاد الاجتماعي التضامني والفقر المتعدد الأبعاد.

- الإدماج الاجتماعي في تونس الأولويات والتحديات.

- فعالية النظام التعليمي.

- استشراف آثار التغيرات المناخية على الاقتصاد الوطني.

- مواصلة العمل للاستشراف توجهات المنوال التنموي المستقبلي.

- بناء النماذج الاقتصادية وتحيينها بما يتلاءم والإشكاليات المطلوب معالجتها.

- تحيين مؤشر التنمية الجهوية.

انجاز مذكرات بحثية مختصرة (معدل 8) ومساهمات في مواضيع مختلفة التي تطرح على المعهد حسب الطلب الوارد (معدل 8)

انجاز الأعمال الدورية التالية:

- لوحة قيادة حول الظرف الاقتصادي.

- لوحة قيادة نصف سنوية حول القدرة التنافسية.

5. الإجراءات المصاحبة

- مساندة مالية/ منحة من ميزانية الدولة.

- اعتماد قانون إطار للفترة 2021-2025 يوفر مجالات للترقية بالكفاءة والانتداب.

- تحديث الهيكل التنظيمي للمعهد باعتبار تشبع الهيكل الحالي وعدم مواكبته لأنشطة المعهد.

- تنمية الكفاءات عبر تحسين مضامين برامج التكوين ومزيد التفتح على مؤسسات الدراسات والبحوث والهياكل العمومية على المستويين الوطني والعالمي.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

ينتظر أن تبلغ جملة النفقات التقديرية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية خلال الفترة 2022-2024 ما قيمته 19614 ألف دينار دون اعتبار الموارد الذاتية تتوزع كما يلي:

جدول: إطار النفقات متوسط المدى(2022-2024) حسب طبيعة النفقة

بالألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات		
			2022	2023	2024
نفقات التأجير	4425	5020	4800	5265	5502
نفقات التسيير	837	955	750	979	1006
نفقات التدخلات	76	651	76	552	585
نفقات الاستثمار	210	550	100	440	470
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية	**5548**	**5805**	**5726**	**6796**	**7092**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية	**5991**	**6626**	**6398**	**6796**	**7092**

تبلغ الميزانية الإجمالية للمعهد لسنة 2022 مجموع 6398 ألف دينار (أ د) باعتبار الموارد الذاتية (672 ألف دينار) أي بنقص بـ 1.3 % مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2021.

وتتضمن ميزانية المعهد لسنة 2022 اعتمادات من ميزانية الدولة بقيمة 5726 ألف دينار ما يمثل زيادة ب 1 % فقط مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2021 من جهة وموارد ذاتية بقيمة 672 ألف دينار من جهة أخرى.

جدول: إطار النفقات متوسط المدى حسب مصادر التمويل

بالألف دينار

البيان/ بالألف دينار	مصادر التمويل	إنجازات 2020	ق م 2021	التقديرات		
				2022	2023	2024
نفقات التأجير	موارد الدولة	4425	4699	4800	5265	5502
	م ذ م ع	428	321	295	0	0
نفقات التسيير	موارد الدولة	716.5	930	750	979	1006
	م ذ م ع	0	25	120	0	0
نفقات التدخلات	موارد الدولة	76	76	76	112	115
	م ذ م ع	15	25	30	0	0
نفقات المشاريع	موارد الدولة	194.2	100	100	440	470
	م ذ م ع	0	450	227	0	0
المجموع	**موارد الدولة**	**5411**	**5805**	**5726**	**6796**	**7092**
	م ذ م ع	**443**	**821**	**672**	**0**	**0**
المجموع العام		**5854**	**6626**	**6398**	**6796**	**7092**

تتأتّى الموارد الذاتية المدرجة بميزانية المعهد لسنة 2022 بالأساس من:

التأجير	245 أد استرجاع أجور الأعوان الملحقين بالوزارة و50 أد اعتمادات متبقية بعنوان التأجير لسنة 2020.
نفقات التسيير	120 أد من الاعتمادات المتبقية من نفقات التسيير بعنوان سنة 2020.
نفقات التدخلات	30 ألف دينار من الاعتمادات المتبقية من نفقات سنة 2020.
نفقات الاستثمار	227 أد متأتية من الاعتمادات التي تمّ إرجاء صرفها المخصصة لاقتناء سيارة وظيفية رصدت مواردها في سنة 2020 وسيارتين إداريتين مبرمجة سابقا بعنوان سنة 2021.

1.نفقات التأجير

تقدر المنحة المخصصة من ميزانية الدولة لخلاص أجور الأعــوان لسنة 2022 بـــ 4800 ألف دينار أي بزيادة 2.1 % عن تقديرات قانون المالية لسنة 2021.

وتم ضـــبط هذه التقديرات على أســـاس التكاليف الناتجة عن تأثير إجراءات ســـنة 2021 على ميزانية 2022 فيما يخص التقدم في الدرجة والسلم والصنف والترقيات بالكفاءة والتسميات وكذلك مفعول الإجراءات الجديدة المقترحة لسنة 2022 بهذا العنوان.

2.نفقات التسيير

تقدر نفقات التسيير بعنوان سنة 2022 بمبلغ 750 ألف دينار دون الميزانية المصادق عليها في سنة 2021. ويرتكز توزيع نفقات التسيير لسنة 2022 بالأساس على ترشيد الإنفاق العمومي وتأمين السير العادي لمصالح المعهد.

3.نفقات التدخلات

تم ضبط المنحة المرصودة من الدولة لنفقات التدخلات لسنة 2022 في حدود 76 ألف دينار وهو نفس المستوى المرسم في قانون المالية لسنة 2021. وستخصص هذه الاعتمادات أساسا الى تمويل نفقات تدخل الودادية والجمعية الرياضية من تذاكر الأكل وإعانات اجتماعية وأنشطة ترفيهية ورياضية للأعوان.

4.نفقات المشاريع

تقدّر منحة الدولة الموظفة لميزانية المشاريع بعنوان سنة 2022 بمبلغ 100 ألف دينار محافظة بذلك على نفس المبلغ المرسم بميزانية 2021. وستخصص الاعتمادات المرصودة لتمويل المسوحات السنوية للقدرة التنافسية ومناخ الأعمال وميزانية الإعلامية وتجديد بعض التجهيزات وتهيئة المقرّ الرئيسي للمعهد.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج

دعم التنمية القطاعية والجهوية

بطاقة مؤشر الأداء: إعداد الوثيقة التوجيهية

رمز المؤشر: 1.1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في صياغة رؤية استراتيجية طويلة المدى للتوجهات والأولويات الوطنية في أفق 2035.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد وثيقة
2. **وحدة المؤشر:** وثيقة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وزارة الاقتصاد والتخطيط ومختلف الوزارات والمؤسسات العمومية والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: أفريل 2022.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1 سنة 2022**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية**

I- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-1-1: إعداد الوثيقة التوجيهية	وثيقة	**0**	**1**	**1**	**0**	**0**

1. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** انطلقت أشغال إعداد الوثيقة التوجيهية 2035 منذ شهر ماي 2021 وستكون جاهزة نهاية شهر أفريل 2022. وهي وثيقة استراتيجية ينبني عليها إعداد مخططات التنمية إلى سنة 2035.
2. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** كان من المؤمل إعداد الوثيقة قبل موفى سنة 2021 غير أن عدم الاستقرار الحكومي وغياب التبني السياسي حال دون ذلك.

بطاقة مؤشر الأداء: صياغة وثيقة المخطط

رمز المؤشر: 2.1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في صياغة رؤية استراتيجية على المدى القصير. تتضمن الوثيقة السياسات العمومية والبرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها خلال الفترة 2023-2025.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد وثيقة
2. **وحدة المؤشر:** وثيقة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وزارة الاقتصاد والتخطيط والوزارات القطاعية والولايات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** ماي 2022.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2022
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-1-2: صياغة وثيقة المخطط	وثيقة	0	0	1	0	0

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** يتم إعداد المخطط على 6 مراحل ولقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى. سيكون المخطط جاهزا نهاية شهر ماي 2022.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** كان من المؤمل إعداد المخطط قبل موفى سنة 2021 غير أن عدم الاستقرار الحكومي وغياب التبني السياسي حال دون ذلك.

بطاقة مؤشر الأداء: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

رمز المؤشر: 1.2.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير سنوي حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوزارات القطاعية والولايات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** سنوي.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2022 /2023/2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-2-1: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	تقرير	1	1	1	1	1

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** تتم متابعة الإنجاز المادي والمالي للمشاريع وإعداد تقرير في الغرض.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** تأخر إعداد تقرير متابعة الانجازات من طرف الولايات والوزارات بالإضافة إلى نقص في دقة وجودة المعطيات.

بطاقة مؤشر الأداء: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية

رمز المؤشر: 2.2.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية حسب الجهات وتبين مدى تطورها خلال الثلاث سنوات الأخيرة ومساهمة المشاريع الخصوصية للتنمية (البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة) في تعزيز مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** لجنة وطنية تضم مختلف الهياكل المعنية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2022 /2023 / 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

III. قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات

		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-2-2: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	تقرير	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** سير عادي.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**: صعوبات في توفر المعطيات وتجميعها في الآجال.

بطاقة مؤشر الأداء: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية

رمز المؤشر: 1.3.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

I. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة.

II. تعريف المؤشر: إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية والتي يقترح إدراجها بميزانية الدولة وإحالتها إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية.

III. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إعداد قائمة.

2. وحدة المؤشر: قائمة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الكتابة القارة للجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية.

4. تاريخ توفّر المؤشر: أوت من كل سنة.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1 سنة 2022 /2023/ 2024

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

III. قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024

المؤشر 2-3-1: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** بعد دراسة ملفات المشاريع المقترحة واجتماع اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية يتم إعداد قائمة وارسالها لرئاسة الحكومة خلال شهر أوت من كل سنة.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** تشكو بعض الملفات الواردة من نقص في الوثائق اللازمة كما يتم تقديم بعض المشاريع غير الجاهزة للترسيم بميزانية الدولة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية

رمز المؤشر:1.4.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد مواطن الشغل المحدثة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد مواطن الشغل.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** رؤساء المشاريع/ منسقي المشاريع.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 12911 سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لمتابعة وتنسيق البرامج والمشاريع الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024

المؤشر 2-4-1: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	عدد مواطن الشغل	5312	7886	14416	14665	12911

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** سيشهد عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية ارتفاعا خلال سنتي 2022 و2023 في حين سينخفض سنة 2024.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- محدودية الموارد المالية المخصصة ضمن اعتماد الانطلاق 1 و2.
- محدودية تدخل هياكل التمويل وخاصة بالنسبة للمشاريع المدرجة ضمن برنامج التنمية المندمجة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق

رمز المؤشر: 2.4.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المشاريع المحدثة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد المشاريع.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 2879 سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لمتابعة وتنسيق البرامج والمشاريع الجهوية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-4-2: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	عدد المشاريع	2015	2132	2469	2666	2879

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** تشهد المشاريع الخاصة التي سيتم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق ارتفاعا خلال الثلاث سنوات القادمة.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- محدودية الموارد المالية المخصصة ضمن اعتماد الانطلاق 1 و2.
- محدودية تدخل هياكل التمويل وخاصة بالنسبة للمشاريع المدرجة ضمن برنامج التنمية المندمجة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

رمز المؤشر: 3.4.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في الإحاطة الفنية التي تسديها دواوين التنمية لفائدة المستثمرين الخواص من خلال إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المشاريع الخاصة التي تم إعداد دراسة الجدوى المتعلقة بها.
2. **وحدة المؤشر:** عدد المشاريع.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** دواوين التنمية الجهوية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 720 سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** دواوين التنمية الجهوية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-4-3: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	عدد المشاريع	446	670	720	720	720

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** ستشهد عدد المشاريع الخاصة التي ستتم دراستها استقرارا خلال الثلاث سنوات القادمة.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** غياب بنك معطيات حول فرص الاستثمار في الجهات.

بطاقة مؤشر الأداء: تقرير وطني طوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

رمز المؤشر: 1.5.2

الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير حول مدى التقدم في تجسيم أهداف التنمية المستدامة ويندرج في إطار أجندة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوزارات والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** كل سنتين.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2023.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية.

قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-5-1: تقرير وطني طوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	تقرير	**0**	**1**	**0**	**1**	**0**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** قامت تونس بإعداد تقريرها الوطني الطوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سنتي 2019 و2021. ويتواصل العمل على إعداد تقرير كل سنتين وبذلك سيكون التقرير الموالي سنة 2023.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** عدم توفر المعطيات بالدقة الازمة وغير مفصلة حسب النوع الاجتماعي والجهة.

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلين

في برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية

بطاقة عدد1: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

I. التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة لها حيث تشمل إحدى عشر ولاية موزعة على إقليمين إثنين:

- الشمال الشرقي ويضم 7 ولايات وهي: تونس، أريانة، بن عروس، منوبة، نابل، بنزرت وزغوان.
- وإقليم الوسط الشرقي ويضم 4 ولايات وهي: سوسة، المنستير، المهدية وصفاقس.

2. **مرجع الإحداث:** أحدثت المندوبية العامة للتنمية الجهوية بمقتضى القانون عدد 94-82 المؤرخ في 18 جويلية 1994 لتحل محل المؤسسة التي تم إحداثها تحت نفس الاسم بمقتضى القانون عدد 81-77 لسنة 1981 المؤرخ في 9 أوت 1981.

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II. الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- على المستوى الوطني:

- مساعدة المصالح المختصة على إعداد آفاق وسياسات التنمية الجهوية،

- المساهمة في متابعة إنجاز استراتيجيات وبرامج التنمية الجهوية وتقييم نتائجها،
- القيام بكل عمل من شأنه تطوير آليات وتقنيات التخطيط الجهوي،
- المساعدة على جمع ونشر المعطيات الجهوية بالتعاون مع المصالح المختصة،
- إعداد البرامج التنموية الخاصة التي تستوجب تنسيقا وطنيا ومتابعة تنفيذها،
- التصرف في برامج التنمية المندمجة والجهوية التي يُعهد بها للمندوبية العامة.

- على المستوى الجهوي:

- جمع كل المعلومات على مستوى الولاية وتصنيفها وتحليلها بما يمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص،
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية،
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات والبرامج في مناطق التدخل.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية،
- بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة،
- مساندة التنمية والتعريف بمناخ وفرص الاستثمار وتسريع نسق بعث المؤسسات.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

تسهر المندوبية العامة للتنمية الجهوية على دراسة وتنفيذ عدة برامج خصوصية لفائدة الجهات لتحسين ظروف العيش وتوفير مواطن الرزق تتمثل في:

- البرنامج الجهوي للتنمية،
- برنامج التنمية الريفية المندمجة،
- برنامج التنمية الحضرية المندمجة،

- برنامج التنمية المندمجة.

4. أهم الأنشطة:

- تتولى المندوبية العامة للتنمية الجهوية تشخيص ودراسة مشاريع برنامج التنمية المندمجة من خلال:

- برمجتها ومتابعة إنجازها بالتعاون مع المتدخلين مركزيا وجهويا،
- إعداد التقارير الدورية لمتابعة التنفيذ المادي والمالي لهذا البرنامج،
- التصرف في اتفاقية القرض مع الصندوق الممول بهدف تجنيد الموارد الخارجية لتمويل البرنامج،
- فتح الاعتمادات الخاصة بإنجاز المشاريع حسب البرمجة السنوية،
- التنسيق بين مختلف المتدخلين لإعداد برامج الإنجاز للمشاريع على المستوى الجهوي مع تحيينها كلما دعت الحاجة لذلك.

- كذلك تتولى المندوبية العامة للتنمية الجهوية إعداد المخطط الجهوي من خلال:

- توفير المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية لاعتمادها في إعداد المخطط،
- المساعدة الفنية بتوفير المعطيات حول التوجهات الوطنية القطاعية،
- تنشيط وتنسيق أعمال اللجان القطاعية الجهوية المحدثة داخل المجلس الجهوي والمكلفة بإعداد المخطط الجهوي باعتماد الدليل الفني المعد من طرف وزارة الاقتصاد والتخطيط في تسيير مراحل إعداد المخطط،
- تطوير آليات وتقنيات التخطيط الجهوي وضبط منهجية إعداد المخطط الجهوي،
- المساعدة على بلورة إشكاليات واستراتيجية التنمية الجهوية وضبط محتوى المخطط الجهوي،
- متابعة تنفيذ المخطط الجهوي سنويا بالتعاون مع المصالح الفنية الجهوية تحت إشراف المجلس الجهوي،

- مساعدة المجالس الجهوية في التقييم نصف المرحلي للمخطط بالتعاون مع المصالح الفنية الجهوية،
- المساهمة في تنظيم الاستشارات الإقليمية للتقييم نصف المرحلي للمخطط لاستخلاص الاستنتاجات للمرحلة المتبقية.

التعريف بمناخ وفرص الاستثمار وتسريع نسق بعث المؤسسات:

- التعريف بالحوافز والتشجيعات المتعلقة بدفع الاستثمار الخاص ووضعها على ذمة الباعثين خاصة في أيام الاستثمار والشراكة التي تنظمها المندوبية العامة مع الولايات،
- مشاركة هياكل مساندة الاستثمار الخاص في التظاهرات الهادفة إلى استحثاث نسق بعث المؤسسات،
- دراسة المجالات الواعدة للاستثمار وتشخيص أفكار مشاريع لفائدة الباعثين الجدد،
- إصدار مطويات حول دليل بعث المؤسسات،
- القيام بجرد للمناطق الصناعية والمقاسم الشاغرة بها والعمل على ترويجها لدى الباعثين،
- القيام بجرد للمحلات الشاغرة والمعدة للكراء من القطاعين العام والخاص،
- القيام بدراسات قطاعية جهوية لإبراز الفرص الكامنة والمشاريع القابلة للإنجاز وخاصة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية،
- إعداد وثائق ترويجية لكل ولاية تتضمن الميزات التفاضلية ومناخ الاستثمار والخدمات المتوفرة بالولايات حسب خصوصياتها.

5. الإجراءات المصاحبة:

يتطلب تجسيم الأهداف المرسومة اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين التصرف الإداري وإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية عليه. وتتمثل أهم الإجراءات في:

- تفعيل الهيكل التنظيمي المصادق عليه،

- تحيين دليل الإجراءات وبطاقات المهام.
- إعداد قانون الإطار،
- تنقيح النظام الأساسي لأعوان المندوبية.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2022):

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2022):

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات 2022	2023	2024
ميزانية التصرف:	**8529**	**8676**	**9145**		
منها:					
منحة بعنوان التأجير	7543	7946	8345		
منحة بعنوان التسيير	896	550	620		
منحة بعنوان التدخل	90	180	180		
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**24900**	**65000**	**65000**		
الاستثمارات المباشرة	300	400	0		
برنامج التنمية المندمجة قسط 1 و2	9600	34600	65000		
برنامج التنمية المندمجة قسط 3	15000	30000	0		
المجموع	**33429**	**73676**	**74145**		

بطاقة عدد2: ديوان تنمية الشمال الغربي

I. التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات سليانة، جندوبة، الكاف وباجة.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الشمال الغربي بمقتضى القانون عدد 94/85 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II. الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:**

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:**

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية.
- إضفاء النجاعة اللازمة على أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الاستثمار وتسويق التراب الجهوي وتثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات.
- إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية،
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالاستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

4. أهم الأنشطة:

- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- مساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع.
- إعداد دراسات التأثير على المحيط والبيئة.

- مساعدة الباعث في البحث على مصادر التمويل (البنوك وشركات الاستثمار) وفرص الشراكة التونسية–التونسية والتونسية–الأجنبية.
- متابعة المشاريع لدى الهياكل والوكالات المختصة قصد الحصول على الامتيازات المالية والجبائية.
- مساندة ومتابعة الباعثين في جميع مراحل إنجاز المشروع.

5. الإجراءات المصاحبة:

- دعم الموارد المالية للديوان.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات 2022	2023	2024
ميزانية التصرف:	**2513**	**2513**	**2836**		
منها:					
منحة بعنوان التأجير	2209	2255	2570		
منحة بعنوان التسيير	255	209	215		
منحة بعنوان التدخل	49	49	51		
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**150**	**340**	**340**		
الاستثمارات المباشرة	150	340	340		
المجموع	**2663**	**2853**	**3176**		

بطاقة عدد3: ديوان تنمية الوسط الغربي

I. التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات سيدي بوزيد، القيروان والقصرين.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الوسط الغربي بمقتضى القانون عدد84 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II. الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية.
- إضفاء النجاعة اللازمة على أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الاستثمار وتسويق التراب الجهوي وتثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات.
- إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية،
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالاستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

4. أهم الأنشطة:

- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- مساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع.
- إعداد دراسات التأثير على المحيط والبيئة.
- مساعدة الباعث في البحث على مصادر التمويل (البنوك وشركات الاستثمار) وفرص الشراكة التونسية–التونسية والتونسية–الأجنبية.

- متابعة المشاريع لدى الهياكل والوكالات المختصة قصد الحصول على الامتيازات المالية والجبائية.
- مساندة ومتابعة الباعثين في جميع مراحل إنجاز المشروع.

5. الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة النظام الأساسي لأعوان ديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات 2022	2023	2024
ميزانية التصرف:	**3269**	**3476**	**3726**		
منها:					
منحة بعنوان التأجير	2954	3150	3400		
منحة بعنوان التسيير	271	271	271		
منحة بعنوان التدخل	44	55	55		
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**760**	**760**	**800**		
الاستثمارات المباشرة	760	760	800		
المجموع	**4029**	**4236**	**4526**		

بطاقة عدد4: ديوان تنمية الجنوب

I. التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات قفصة، قابس، مدنين، تطاوين، قبلي وتوزر.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الجنوب بمقتضى الفصلين 71 و72 من قانون المالية لسنة 1984، قبل أن يتم مراجعة مشمولاته وإعادة هيكلته وفق القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II. الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- صياغة وثيقة مخطط التنمية.
- إعداد وثيقة الولاية في أرقام لكل ولاية.
- دفع الاستثمار الخاص.
- انطلاق إنجاز مشروع تثمين منتوجات تربية الماشية بتطاوين.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية بصرية.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- إعداد استراتيجية التنمية على المستوى المحلي والجهوي والمساهمة في إعداد وثيقة توجيهية لإقليم الجنوب.
- المساهمة في تحديد منوال التنمية ووضع مقاييس لتوزيع الاستثمارات على الجهات.
- دفع الاستثمار الخاص بالمناطق الداخلية واستنباط أفكار المشاريع ووضعها على ذمّة الباعثين.
- القيام بالدراسات القطاعية.
- توفير المعلومة الإحصائية الصحيحة والمحينة بمناطق تدخّله.
- دفع برامج التعاون الدولي.

4. أهم الأنشطة:

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات مدنين، قابس، تطاوين، قبلّي، قفصة وتوزر) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.

5. الإجراءات المصاحبة:

- تحيين الهيكل التنظيمي للدّيوان.
- مراجعة مهام الديوان وإعادة تموقعه.
- تمكين الديوان من الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية.
- دعم الديوان بالإطارات الفنية المختصة وبالبرامج التكوينية اللازمة لتطوير قدراته.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات 2022	2023	2024
ميزانية التصرف:	**4022**	**4125**	**4255**		
منها:					
منحة بعنوان التأجير	3627	3730	3860		
منحة بعنوان التسيير	320	320	320		
منحة بعنوان التدخل	75	75	75		
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**300**	**300**	**1500**		
الاستثمارات المباشرة	300	300	1500		
المجموع	**4322**	**4425**	**5755**		

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج التعاون الدولي

بطـاقة مـؤشـــر1: حجم التعهدات المالية المبرمة

رمز المؤشر :3/ 1/ 1 /1

تسمية المؤشر: حجم التعهدات المالية المبرمة.

تاريخ تحيين المؤشر:سنوي

II- الخصائص العامة للمؤشر

4. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون الدولي
5. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي والتعاون الفني
6. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي
7. **تعريف المؤشر:** القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية لتمويل البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية.
8. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
9. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
10. **التفريعات:** الإدارات المركزية التابعة للوزارة

III- التفاصيل الفنية للمؤشر

a. **طريقة احتساب المؤشر:** جملة التمويلات التي تم إبرام اتفاقيات بشأنها
b. **وحدة المؤشر: مليون دينار**
c. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مبلغ القروض أو الهبات المبرمة
d. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات
e. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** اتفاقيات التمويل الممضاة
f. **تاريخ توفّر المؤشر** : في نهاية كل سنة
g. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
h. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مفيدة جاء بالله الصرارفي

IV- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2021	تقديرات		
		2018	2019	2019		2022	2023	2024

1-1-1-3 المؤشـــر 1:حجم التعهدات المالية المبرمة	مليون دينار	7538.5	7708	7378	4869	6251	5386	5022

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد حجم التعهدات تراجعا مقارنة بالسنوات الماضية نظرا للوضع الاقتصادي الذي تمر به بلادنا وتداعيات جائحة كورونا من ناحية وتراجع التمويلات المقدمة في شكل دعم مباشر لميزانية الدولة مقابل تنفيذ برامج إصلاحات من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى صعوبة ضبط التقديرات خاصة لسنوات 2023 و2024.

. رسم بياني لتطور المؤشر:

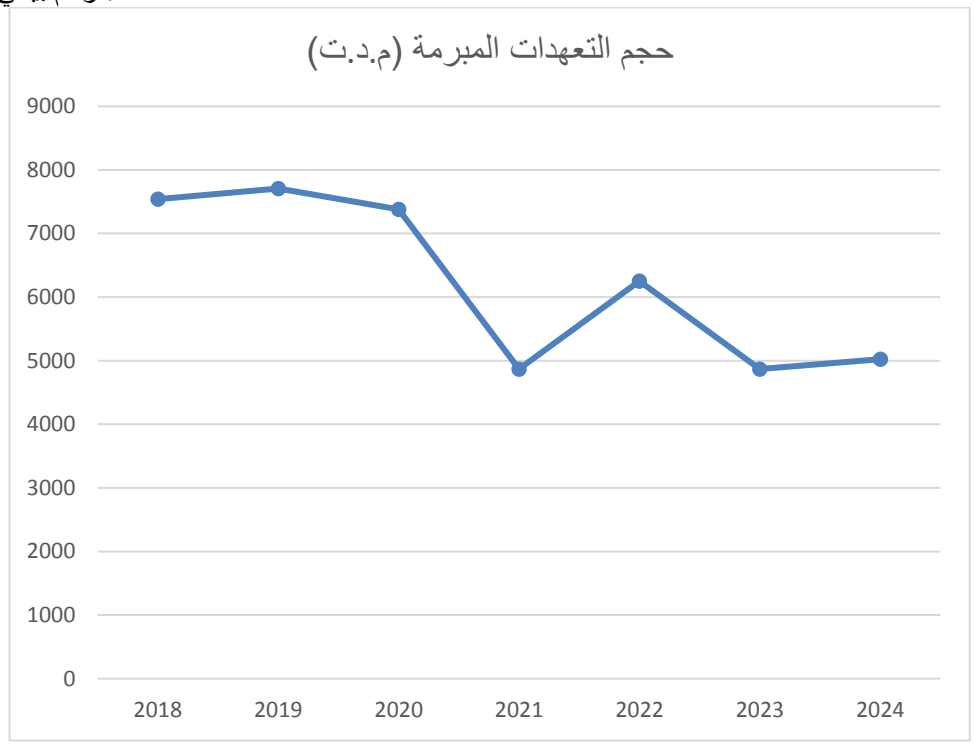

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقديم طلبات التمويل على الأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنيّة.
- متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف الممول في الآجال المطلوبة.
- متابعة مهمّات الخبراء المتعلّقة بتقييم وتشخيص مكوّنات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلة النهائيّة.
- الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإداريّة
- التنسيق بين جميع الإدارات العامّة لحسن تعبئة الموارد الماليّة وحسن استعمالها.
- التنسيق بين جميع الإدارات العامّة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من ممول أجنبي.

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة ضبط التقديرات بدقة نظرا لتنوّع مصادر التمويل وخصوصيّة البرمجة مع كلّ طرف.

بطاقة مؤشـر 2: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

رمز المؤشر :3/ 1/ 1 /2

تسمية المؤشر: حجم السحوبات السنوية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون الدولي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي والتعاون الفني
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي
4. **تعريف المؤشر:** مدى استهلاك الموارد بعنوان التعهدات المالية المبرمة.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **التفريعات:** الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** جملة السحوبات السنوية
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مبلغ السحوبات الجملي خلال السنة الجارية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** جداول متابعة السحوبات
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة مفيدة جاء بالله الصرارفي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2021	تقديرات		
		2018	2019	2019		2022	2023	2024

حجم السحوبات	مليون دينار	4760.6	5750	4906	7253	7400	5689	4952
2-1-1-3 المؤشر 2:حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	%	63.1	75	66	149	118	117	99

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يسجل مستوى السحوبات سنتي 2021 و2022 أي نسق استعمال الموارد الخارجية المتاحة نسقا مرضيا رغم بعض الصعوبات المتعلقة وطول الإجراءات المتعلّقة بدخول الاتفاقيات حيّز التنفيذ (المصادقة، الفتوى القانونيّة...)، من خلال العمل على تكثيف المتابعة وحل الاشكاليات التي تعترض المشاريع المعنية والحرص المتواصل على تمويل المشاريع الجاهزة للانطلاق (غياب مشاكل عقارية، .....).

من ناحية أخرى، من المتوقع أن يشهد المؤشر المتعلق بحجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة تطورا هاما خلال السنوات القادمة، ولكن هذا التطور لا يعود لتحسن بنفس النسبة لحجم السحوبات وإنما نظرا لتوقع تراجع حجم التعهدات المبرمة (وهو أمر سلبي) وتمّ تبيانه ضمن المؤشر الأول، وبالتالي يعكس ذلك النقائص (limites) المتعلقة بهذا المؤشر. وعلى هذا الأساس تعمل هياكل التعاون الدولي حاليا على بلورة مؤشر جديد يعكس بصفة أوضح نشاط البرنامج.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

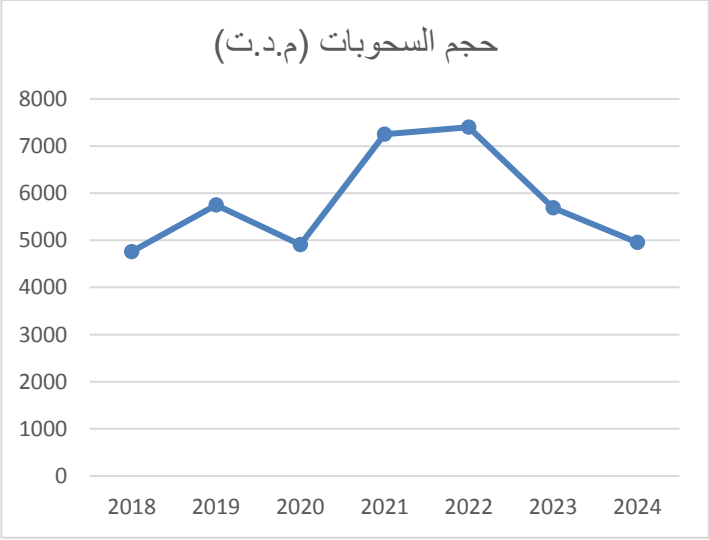

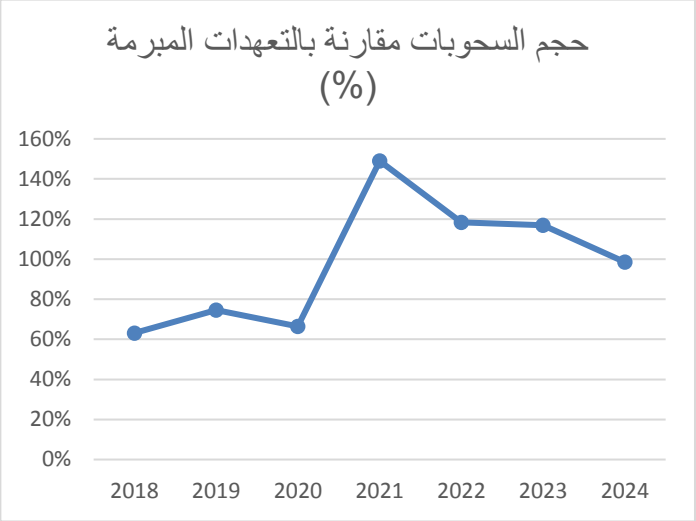

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على إتمام الشروط الأولية لدخول الاتفاقيات المالية حيز التنفيذ (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب)
- متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتفادي التأخير في انجازها وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة لها.
- الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شانها ان تدفع نسق السحب.
- تقديم طلبات تأخير أخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتفادي إلغاء المبالغ غير مستعملة.
- حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في الزيارات الميدانية لمواقع المشروع.
- عقد اجتماعات دوريّة لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة.
- العمل على ايجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفع من نسق السحوبات.
- ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها.

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة خاصة بالتقديرات.

بطاقة عدد 1 : الوكالة التونسية للتعاون الفني

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة: برنامج التعاون الدولي / البرنامج الفرعي " التعاون الفني".

المسؤول عن البرنامج الفرعي : السيد محمد البليدي.

I. التعريف:

1. النشاط الرئيسي: تنفيذ سياسة الدولة في مجال التعاون الفني.
2. ترتيب المؤسسة : مؤسسة صنف أ.
3. مرجع الاحداث: القانون عدد 35 لسنة 1972 المؤرخ في 27 افريل 1972.
4. مرجع التنظيم الاداري والمالي : الأمر عدد 2239 لسنة 1998 المؤرخ في 28 اكتوبر 1998.
5. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف :

II. الاستراتيجية والأهداف:

3. **الاستراتيجية العامة** : تطوير نشاط التعاون الفني :

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في اطار التعاون الثلاثي و التعاون جنوب– جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

4. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.
5. **أهم الأولويات والأهداف:** في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسين هما:

– **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج** : يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج ، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف .

– **تنمية نشاط التعاون جنوب جنوب:** يتعلق هذا الهدف بثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب– جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب .

4– **مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج الفرعي:**

- **الهدف 1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج :**

مؤشر الهدف عدد 1 : تطور عدد المتعاونين المنتدبين سنويا ب3% :

- مبررات اعتماد المؤشر: تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشحات.

- طريقة احتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة / عدد المتعاونين بالسنة السابقة.
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة و عدد المتعاونين بالسنة السابقة.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب3 %

قياس مؤشر الهدف عدد 1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات				في طور الانجاز	التقديرات على المدى المتوسط		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين	**%**	11.5	40.8	5.2	50.25-	3	**3**	**3**	**3**
(حجم الانتدابات)	**عدد**	2120	2985	3140	1562	1609	**1658**	**1708**	**1760**

الهدف 2 : تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب:

مؤشر الهدف عدد 2 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب :

- مبررات اعتماد المؤشرات: تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسساتية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.

- طريقة احتساب المؤشر: تطور عدد المشاريع المنجزة في مجالي مهمات المعونة الفنية وتنفيذ برامج تنمية القدرات.

- وحدة المؤشر: نسبة مائوية.

- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية ومشاريع تنمية القدرات المنجزة لفائدة مختلف البلدان

- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.

- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع.

- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.

- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب10 %.

قياس مؤشر الهدف عدد 2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات				في طور الانجاز	التقديرات على المدى المتوسط		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المؤشـــر 2-1: تطورعدد مشـــاريع التعاون جنوب-جنوب	عدد	43	54	60	30	33	**34**	**38**	**42**
نسبة التطور	**%**	%48.27	%25	%11	%50-	**%10**	**%10**	**%10**	**%10**

– أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق الأهداف :

الأهداف	الأنشطة
الهدف 1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج	**– دعم آليات رصد وتجميع الترشحات للعمل في نطاق التعاون الفني وذلك من خلال :** توسيع عمليات البحث عن الترشحات غير المتوفرة ببنك الترشحات: ✓ تكثيف البلاغات والنشريات بخصوص الوظائف المطلوبة بالخارج والتي لا تتوفر فيها ترشحات بالعدد والنوع المطلوب، ✓ مرافقة المترشحين في إعداد ملفاتهم، ✓ وضع دليل على الخط في كيفية إعداد السيرة الذاتية، ✓ وضع مساحة تحاور للرد على استفسارات المترشحين عند إعداد السيرة الذاتية، ✓ تنظيم دورات تدريب تكميلية لفائدة بعض فئات المترشحين,

الأهداف	الأنشطة
	✓ تحسيس الكفاءات التونسية بأهمية الترشح للعمل في نطاق التعاون الفني، – توطيد علاقات الشراكة مع الهياكل والجمعيات الممثلة لمختلف المهن (العمادات، الهيئات الممثلة للمهن.....) : تنظيم جلسات عمل في الغرض. – وضع خطة اتصالية للتعريف بالوكالة وبالعمل في نطاق التعاون الفني: أشرطة مصورة على الخط، مطويات ... – تحسيس الجهات المعنية بمنظومات التكوين في تونس بأهمية مواكبة تطور حاجيات السوق الخارجية: – التعريف بالاختصاصات ونوعية الشهادات المطلوبة بالأسواق الخارجية وذلك بـ: ✓ جمع وتبويب البيانات والمعطيات حول توجهات السوق الخارجية وحاجياتها، ✓ تنظيم زيارات وورشات عمل للتعريف بطلبات سوق التعاون الفني وتطوراته. – **تطوير آليات استكشاف فرص التوظيف بالخارج و ذلك من خلال :** –تطوير أنشطة رصد ومتابعة الأسواق الخارجية: – تفعيل وظيفة اليقظة المدرجة بالهيكل التنظيمي الجديد – مزيد التعريف بخدمات الوكالة والترويج للكفاءات التونسية من خلال: ✓ إعداد برنامج لاستقبال بعض أصحاب القرار في البلدان المستهدفة وفي المنظمات الدولية والإقليمية للإطلاع على التجربة التونسية، ✓ المشاركة في الملتقيات والمعارض الدولية حضوريا وافتراضيا للتعريف بالكفاءات التونسية وبخدمات الوكالة، ✓ إعداد وتنفيذ برنامج سنوي لمهمات استكشاف وترويج بالبلدان المستهدفة (في صورة تحسن الوضع الصحي الناجم عن الجائحة). – مراجعة شبكة مكاتب الوكالة بالخارج: ✓ تقييم المنظومة الحالية لمكاتب الوكالة بالخارج وإقتراح التغييرات المناسبة (الانتشار الجغرافي، المهام، الإمكانيات المادية والبشرية)، القيام بمهمة تدقيق تشمل مكتب أو مكتبين بالخارج.
الهدف: 2 تنمية نشاط التعاون جنوب–جنوب	– **تطوير قاعدة بيانات حول الخبرة الوطنية في مجالات التنمية المستدامة و ذلك من خلال:** – تجميع وتبويب المعطيات حول الخبرات التونسية الفردية والمؤسساتية: ✓ إتمام مشروع الكتيب الخاص بمكاتب الخبرة التونسية المنجز في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية. ✓ إنطلاق العمل لتوسيع المشروع المنجز ليشمل بقية الخبرات المستهدفة (خاصة منها المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة) ✓ تنظيم أنشطة تحسيسية توجه لمختلف مراكز الخبرة، ✓ تحيين قاعدة البيانات.

الأهداف	الأنشطة
	ربط قاعدة البيانات المحدثة بشبكات الهيئات والمنظمات المعنية بالتعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي: ربط الصلة بالهيئات والمنظمات المعنية بالتعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي للتعريف بقاعدة البيانات المحدثة والسعي لتشبيكها – **تطوير آليات وأنشطة الاستكشاف والترويج لخدمات الخبرة وتنمية القدراتو ذلك من خلال:** – دعم أنشطة الرصد والمتابعة ((alerte, veille et surveillance) من خلال : – إعداد بيانات محينة حول : ✓ توجهات ومبادرات المنظمات والهيئات الدولية ✓ اجراءاتها في مجال خدمات التعاون جنوب–جنوب، ✓ برامج واحتياجات مختلف الشركاء. – مزيد التعريف بخدمات الوكالة والترويج للخبرة التونسية : ✓ مزيد استغلال موقع الوكالة للتعريف بالخبرة التونسية وأنشطة التعاون جنوب جنوب (contenu et référencement) ✓ إعداد برنامج لاستقبال بعض أصحاب القرار في البلدان المستهدفة وفي المنظمات الدولية والإقليمية للاطلاع على التجربة التونسية، ✓ الحرص على المشاركة في الملتقيات والمعارض الدولية ، ✓ إعداد وتنفيذ برنامج سنوي لمهمات استكشاف وترويج بالبلدان المستهدفة، – مراجعة منظومة مكاتب الوكالة في الخارج : – تقييم المنظومة الحالية لمكاتب الوكالة بالخارج واقتراح التغييرات المناسبة (الانتشار الجغرافي، المهام، الإمكانيات المادية والبشرية). – **تأكيد دور الوكالة كنقطة ارتكاز للتعاون الثلاثي وجنوب–جنوب على المستوى الوطني والدولي و ذلك من خلال :** – تفعيل دور المجلس الوطني للتعاون الفني : ✓ التنسيق مع سلطة الإشراف لتعيين ممثلي الوزارات والهياكل صلب المجلس، ✓ التنسيق مع سلطة الإشراف لعقد اجتماع للمجلس في أقرب الأوقات الممكنة، تعزيز الشراكة بين الوكالة والجهات الوطنية المعنية ومزيد التنسيق معها : ✓ تنظيم لقاءات منتظمة مع الجهات الوطنية المعنية ، ✓ ابرام اتفاقيات شراكة وتعاون معها، – تعزيز الشراكة بين الوكالة والجهات الدولية والإقليمية الناشطة في مجال التعاون جنوب : ✓ تنظيم لقاءات منتظمة مع والجهات الدولية والإقليمية ،

الأهداف	الأنشطة
	✓ ابرام اتفاقيات شراكة وتعاون معها

5- أهم الاجراءات المصاحبة :

- **تطوير نظم التصرف داخل المؤسسة وذلك عبر :**

✓ الانخراط في المنظومات الدولية الخاصة بجودة الخدمات والحوكمة والشفافية:

✓ استكمال العمل على إرساء نظام الجودة طبقا اللمعيار ISO 9001 في صيغة 2015،

✓ العمل على ارساء نظام الحوكمة والشفافية طبقا للمعيار ISO 37001،

✓ استكمال إعداد دليل الإجراءات والمراجعات الوظيفية طبق للهيكل التنظيمي الجديد،

✓ إرساء لجنة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر داخل المؤسسة تضم المصالح التالية : التدقيق الداخلي وخلية الحوكمة وخلية الجودة ومراقبة التصرف،

- **تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال :**

✓ إعداد كشف عام للكفاءات داخل المؤسسة (Un bilan de compétences)، لتحديد الكفاءات المطلوبة ولإعداد برامج للتكوين والانتداب على مدى خمس سنوات،

✓ تطوير منظومة شاملة لتحفيز الأعوان البعض وتطوير الاندماج وشعور الانتماء للمؤسسة.

- **تنمية الموارد المالية ذلك من خلال :**

✓ إعداد تصور لتوفير موارد مالية قارة تدعم ميزانية الوكالة وذلك من خلال إقرار معاليم للخدمات المقدمة،

✓ إعداد تصور لصندوق خاص للتعاون جنوب-جنوب للمساهمة في مشاريع التعاون الثلاثي.

- **تطوير البنية التحتية كالتالي :**

- تطوير فضاءات العمل داخل الوكالة وبمكاتبها بالخارج:

✓ اقتناء وسائل العمل عن بعد (VIDEOCONFERENCE)،

✓ تهيئة فضاءات استقبال الزائرين في الطابق السفلي والطابق الثاني،

✓ إعادة تهيئة قاعة المحاضرات

- **تطوير ودعم نظم المعلومات داخل المؤسسة :**

✓ تطوير المنظومة الإعلامية الحالية باعتماد منظومة تصرف مندمجة،

✓ تفعيل استعمال منظومة "جباية"،

✓ تركيز الربط عبر الخط RNIA2 لاستغلال منظومة رشاد للتصرف في المهمات بالخارج ،

✓ العمل بالإمضاء الالكتروني،

✓ العمل لتركيز التراسل الالكتروني مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والشبه الحكومية،

✓ وضع منظومة الكترونية خاصة بإعداد وبمعالجة مقررات الإلحاق والتجديد والإنهاء

- ✓ إرساء منظومة للعمل عن بعد عند الحاجة،

- **تطوير الخدمات عن بعد:**

- ✓ تحيين النصوص الترتيبية المتعلقة بالخدمات المسداة للمنتدبين والمتعاونين على منظومة سيكاد ،
- ✓ تركيز منظومة التصرف في شؤون المتعاونين على البوابة الحالية للوكالة.

- **تطوير أنشطة الاتصال والترويج و ذلك من خلال :**

- ✓ تطوير الوظائف التالية داخل المؤسسة (الاتصال،الترويج،اليقظة ، ادارة المخاطر...
- ✓ تفعيل الوظائف المذكورة اثر المصادقة على المشروع الجديد للهيكل التنظيمي للوكالة
- ✓ إرساء سياسة اتصالية وترويجية
- ✓ تكليف مكتب مختص لإعداد مخطط اتصالي وترويجي،
- ✓ تنمية العلاقات مع وسائل الإعلام والاتصال،
- ✓ تطوير التسويق الالكتروني Web Marketing

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج الإحاطة بالاستثمار

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة

رمز المؤشر :4 /1 /1

الخصائص العامة للمؤشر

11. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال

12. **تعريف المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة.

13. **طبيعة المؤشر: مؤشر كمي**

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات **الاستثمار** والإحاطة.

2. **وحدة المؤشر:** عدد

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.

4. **تاريخ توفّر المؤشر** : في نهاية كل سنة

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): .200 سنة 2020**

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّد سليم الأسطى**

قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
4-1-1: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	عدد	170	180	200	210	220

3. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

4. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

تم إعتماد معدل سنوي بـ 210 وثيقة خلال الثلاث سنوات في علاقة مع برنامج العمل للوزارة للفترة القادمة والمتعلق خاصة بإعداد مخطط التنمية وآفاق التنمية للعشرية القادمة ومخطط الإنعاش الاقتصادي وما يقتضيه من مساهمة أكبر للإدارة العامة في بلورة سياسات الاستثمار المقترحة في الغرض والإجراءات العاجلة وعلى المدى المتوسط والبعيد لتطوير مناخ الأعمال ودفع الاستثمار الخاص.

بطاقة مؤشر الأداء: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار

رمز المؤشر :4 /1 /2

الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال
2. **تعريف المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر كمي**

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): .20 سنة 2022**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّد سليم الأسطى**

قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
4-1-2: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار	عدد	10	15	20	20	20

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

[2] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

ينتظر أن تتميز الثلاث سنوات القادمة بارتفاع نسق الملفات المدروسة (معدل سنوي بـ 20 ملف) وذلك خاصة للاعتبارات التالية:

- ✓ تمّ استكمال مراجعة الأنموذج التونسي للاستثمار سنة 2021 وستنطلق الإدارة العامة في إعداد وتطبيق برنامج عمل يتعلّق بمراجعة الاتفاقيات القديمة وإبرام اتفاقيات جديدة على مدار الثلاث سنوات المقبلة بما يخدم هدف تشجيع على استقطاب الاستثمار الخارجي وتشجيع المستثمرين التونسيين على الاستثمار بالخارج.
- ✓ تنفيذ برنامج عمل لدعم نقطة الاتصال الوطنية في إطار المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الشركات المتعددة الجنسيات وذلك عبر تنفيذ برنامج تعريف وإتصال خاصة في ظل الشروع في تنفيذ برنامج تعاون فني مع GIZ.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى

رمز المؤشر :4 /2 /1

الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: : دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

2.تعريف المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم التوصل الى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نسبي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب المؤشر بنسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.

2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.

4. تاريخ توفّر المؤشر : في نهاية كل سنة

5. القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur): .**80 سنة 2024**

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة يسرى كمون.

[3]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
4-2-1: نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة	**%**	60	70	80	80	**80**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

اهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- احكام التنسيق مع مختلف الهياكل العمومية المتدخلة
- توسيع لجان الموافقات لتشمل مشاريع أخرى مشمولة باتفاقيات استثمار
- تحيين حاجيات المشاريع من المرافق الضرورية للربط بالشبكات الخارجية المحمولة كلفتها على الدولة

وقد تم ضبط التقديرات المتعلقة بالمؤشر استنادا الى اهداف تتعلق بضرورة الارتقاء بنجاعة التدخلات تدريجيا بالنظر للتجربة المكتسبة في هذا المجال حيث ينتظر ان تشهد السنوات القادمة نسقا عاديا على مستوى التعامل مع مختلف المصالح الإدارية المعنية بعد الصعوبات التي ميزت المناخ العام سنتي 2020 و2021 في علاقة بالوضع الصحي المرتبط بجائحة كورونا. ويبقى التوصل الى فض 80% من الإشكاليات هدفا منشودا باعتبار انه قد يتعذر التوصل الى فض جميع الإشكاليات خلال السنة لتعدد المتدخلين.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**

اهم النقائص تتعلق خاصة بارتباط التوصل الى النتائج المرسومة للمؤشر بعوامل خارجية باعتبار ان فض مثل هذه الإشكاليات يتطلب عادة تجاوبا بالسرعة والنجاعة المطلوبة من طرف مصالح إدارية أخرى خارج هياكل الوزارة.

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

رمز المؤشر:4-3-1

الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالمستثمرين.

2 . تعريف المؤشر: احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

3.طبيعة المؤشر : مؤشر كمي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد التصاريح المسلمة في 24' ساعة/ عدد التصاريح الجملية المسلمة.
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** قطب الإحاطة بالهيئة التونسية للاستثمار.
4. **.تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** 100 %.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** السّيد رضا الدريدي

قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار.	**%**	100	100	100	100	100

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

- الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،

- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،

معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يبقى هذا المِؤشر مرتبط بمدى استيفاء الملف للوثائق المستوجبة.

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد

رمز المؤشر:4-3-2

الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الإحاطة بالمستثمرين.
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد المرافقة للحصول على التراخيص ومعالجة عرائض المستثمرين
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نوعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد/ عدد العرائض المتعهد بها.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قطب الإحاطة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 70 % سنة 2022
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السّيد رضا الدريدي

قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
4-3-2: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد.	**%**	70	70	70	75	80

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،

- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،

معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يبقى هذا المؤشر مرتبط بمدى استجابة الإدارات والهياكل الإدارية المعنية بالعرائض المتعهد بها لمقترحات الحلول المتفق عليها.

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

رمز المؤشر: 4-4-1

الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الترويج للاستثمار الخارجي
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الاتصالات الهامة (Contact intéressant) المنجزة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وحدة التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 75 % سنة 2022
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السّيد نعمان لغويل

قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024

نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب	**%**	**83**	**72**	**37.5**	**75**	**75**	**75**	**75**

(*) الاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك بمناسبة:

إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو الملتقيات الإعلامية وعَبّر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)

كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.

كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لانجاز مشروع.

(*) شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث كان يعتمد سابقا على تقدير إطارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

2. <u>تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :</u>

أ- ***تحليل النتائج الخاصة بالمؤشر*** :

بالرغم ما شهدته سنة 2020 من تراجع غير مسبوق للنشاط الاقتصادي بسبب تفشي جائحة كوفيد 19 وتداعيات الإجراءات الصارمة للحجر الصحي الشامل على الصعيدين الدولي والوطني فقد تمكنت الوكالة مباشرة بعد إعلان الحجر الصحي الشامل من التأقلم مع متطلبات الوضع وإيجاد الحلول المثلى لمواصلة نشاطها وتواصلها مع المستثمرين من جهة وتطبيق إجراءات الحجر الصحي والمحافظة على صحة إطاراتها والمتعاملين معها من جهة أخرى حيث بلغ عدد الاتصالات المبرمجة مع المستثمرين الأجانب 98 اتصالا.

وقد بلغ عدد الاتصالات المثمرة المنجزة 31 لتبلغ نسبة الاتصالات المثمرة من مجموع الاتصالات المبرمجة 37.5 % مقابل 70 % مقدرة اي ما يعادل نسبة انجاز بـ 53.57 % مقارنة بالأهداف.

ب- تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

أما من حيث التقديرات لسنوات 2021-2024 فالمتوقع أن تشهد عدد الاتصالات الهامة تطورا ملحوظا خاصة إذا ما تمّ التوصل إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والصحّي خاصة بعد جائحة الكورونا وتنفيذ توجّهات عمل الوكالة التي اعتمدتها منذ سنة 2020 من خلال:

- المحافظة على الاستثمارات الموجودة
- تدعيم عمليات الاتصال المباشر بالشركات
- تعزيز عمليات الاتصال الرقمي

ت- رسم بياني لتطور المؤشر:

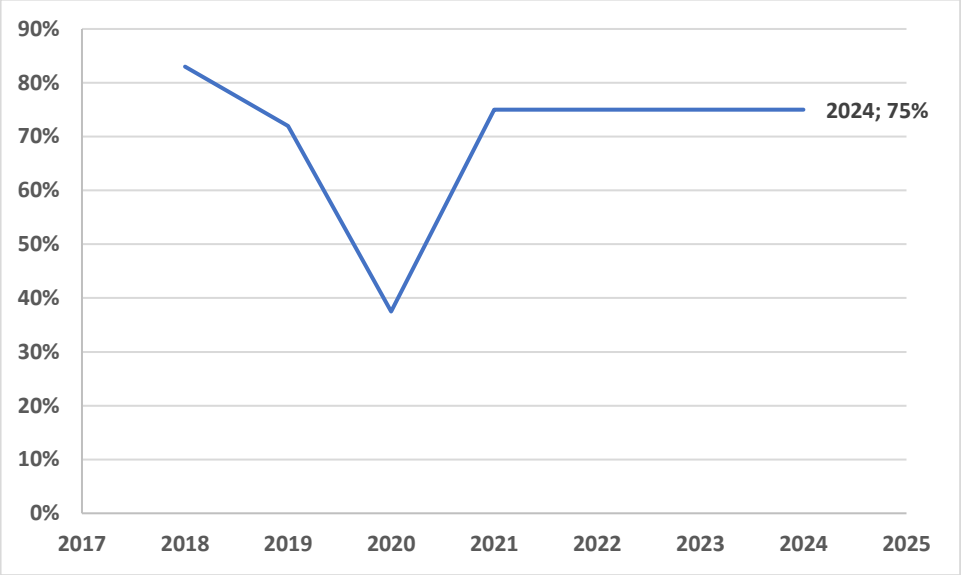

رسم بياني:

تطور نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب بين السنوات 2018-2024

ث- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تواصل دعم المجهود الاتصالي والترويجي للنهوض بصورة تونس بالخارج من خلال:

1. رقمنة النشاط الترويجي تماشيا مع متطلبات المرحلة وذلك باعتماد التطبيقات والحلول الرقمية للقيام بأنشطتها الترويجية سوآءا بالنسبة لتنظيم والمشاركة في الملتقيات والأيام إعلامية الافتراضية حول مناخ وفرص الاستثمار لفائدة المؤسسات التونسية والأجنبية والجالية التونسية بالخارج أو بالنسبة لعمليات الاتصال الانتقائي بالمستثمرين المحتملين مع الحضور المكثّف على مواقع التواصل الاجتماعي
2. المحافظة على الاستثمارات الموجودة وذلك بمساعدة الشركات الأجنبية المنتصبة في تونس على استمرارية نشاطها وتسهيل عمليّات التوسعة.
3. تدعيم عمليات الاتصال المباشر بالشركات:

- في الأسواق الغير التقليدية على غرار شرق آسيا مثل اليابان والصين وأمريكا الشمالية مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية
- في الأسواق التقليدية وذلك بالتعاقد مع مكاتب خبرة متخصصة في مجال الاتصال المباشر باعتماد مقاربة تشاركية بين مكاتب الوكالة.

1) تعزيز عمليات الاتصال الرقمي عبر:

- وضع استراتيجية للاتّصال الرقمي مع مخطط تنفيذي على امتداد 3 سنوات
- تعاقد مع وكالة مختصة في الاتصال والتسويق الشبكي لتغطية الأسواق التقليدية وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العام للبلاد وبالوضع الأمني والاجتماعي
- ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العالمي
- محدودية الموارد المالية المخصصة لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي مقارنة بهياكل مماثلة بالبلدان المنافسة وهو ما يحد من جهودها في مجال الترويج بالخارج

بطاقة مؤشـر الاداء: تطوير الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة

رمز المؤشر : 4-4-2

الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تعزيز الاستثمارات الخارجية في القطاعات المستهدفة بالعمل الترويجي وهي الصناعات المعملية والخدمات والفلاحة . ولا يشمل هذا الهدف الأرقام المسجلة في قطاع الطاقة والمحفظة المالية
2. **تعريف المؤشر**: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر كمي
4. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السّيد نعمان الغويل

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: حجم الاستثمار الخارجي المنجز سنويا دون اعتبار قطاع الطاقة والمحفظة المالية
2. **وحدة المؤشر**: مليون دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مصادر مختلفة حسب القطاع والنشاط
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 1400 مليون دينار سنة 2022.

قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020	تقديرات	2022	2023	2024

المؤشر 4.4-2: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة	**مليون دينار**	1214	961 (إنجازات مسجلة خلال التسعة اشهر الأولى من سنة 2021) وحوالي 1300 منتظرة لكامل السنة	1400	1500	1600

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

رغم الصعوبات التي شهدها المناخ الاقتصادي العامّ الوطني والعالمي سنتي 2020 و2021 وخاصّة منها الانعكاسات السلبية للوضع الصحي فقد شهدت الاستثمارات الخارجية نوعا من التوازن خاصة من خلال تعزيز الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات المتواجدة في اطار عمليات توسعة. وينتظر ان يبلغ حجم الاستثمارات الخارجية في قطاعات الصناعات المعملية والخدمات والفلاحة، وهي القطاعات المستهدفة بالعمل الترويجي، سنة 2021 ما قيمته 1300 مليون حيث تم تسجيل 960 مليون دينار الى غاية سهر سبتمبر 2021. ولا تشمل هذه الأرقام الاستثمارات الخارجية المرتبطة بقطاع الطاقة واستثمارات المحفظة المالية.

النقائص :

صعوبة تحديد التقديرات الخاصة بهذا المؤشر بالنظر الى ان تعبئة الاستثمارات الخارجية مرتبطة بعوامل ظرفية وهيكلية أخرى على غرار الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي والمنافسة الإقليمية والدولية بالإضافة الى ضرورة توفر المتطلبات الضرورية التي تجلب المستثمرين على غرار البنى التحتية والتكنولوجية، وكفائة الموارد البشرية والخدمات الإدارية السريعة والخدمات المتعلقة بالنقل واللوجستيك ...

بطاقة مؤشـر الاداء : حجم الحوافز المالية المسندة للاستثمار

رمز المؤشر : 4-5-1

الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.
2. **تعريف المؤشر**: يتمثل الهدف في تقييم حجم الحوافز المالية المسندة، في اطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية التي تفوق حجم استثماراتها 15 مليون دينار (المشاريع مرجع النظر للهيئة التونسية للاستثمار. ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر كمي
4. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد محمد الورتتاني

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: مجموع المنح المسندة في شكل امتيازات مالية وفقا لقرارات الاسناد والاوامر الحكومية
2. **وحدة المؤشر**: مليون دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الصندوق التونسي للاستثمار
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100 مليون دينار سنة 2022

قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	2021	تقديرات		
			2022	2023	2024
4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة سنويا	مليون دينار	14	75	100	100

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تضمنت المنظومة الجديدة للاستثمار بابا مهما يتعلق بالحوافز المالية المسندة من قبل الدولة لتشجيع الاستثمار وذلك في لاطار الشجيع على الاستثمار. وقد تم للغرض رصد اعتمادات لذلك يتم اسنادها كحوافز وفقا لعدة شروط تتعلق باستجابة المشاريع للأولويات الوطنية المنصوص عليها ضمن الامر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية.

وقد انطلق العمل بهذا المؤشر سنة 2021 اثر احداث الصندوق التونسي للاستثمار الذي تم تكليفه بهذه المهمة وفقا لأحكام قانون الاستثمار. وقد تم ضبط المبالغ الخاصة بحجم الحوافز سنة 2022 والسنوات القادمة وفقا للملفات المتوفرة بخصوص طلبات الامتيازات المالية المصادق عليها او التي في الانتظار والتي يتم صرفها على مراحل وفقا لتقدم انجاز المشاريع.

النقائص :

تحقيق الهدف المنشود بخصوص هذا المؤشر مرتبط بتوفر عدة عوامل خارجية :

- توفر ملفات مشاريع تستجيب للأولويات الوطنية المنصوص عليها بقانون الاستثمار بخصوص اسناد الحوافز المالية
- التقدم في انجاز المشاريع المنتفعة بالامتيازات حتى يتم صرفها على وفقا للمراحل المحددة طبقا للإجراءات الممول بها

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين

في برنامج الإحاطة بالاستثمار

بطاقة عدد 1: الهيئة التونسية للاستثمار

التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تشجيع الاستثمار الخاص ومتابعة المشاريع الاستثمارية.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 أما بالنسبة لمرجع التنظيم الإداري والمالي فهو الأمر عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 09 مارس 2017.

الاستراتيجية والأهداف

1. **الإستراتيجية:**

- الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- استقطاب المستثمرين الأجانب والتونسيين لبعث مشاريع استثمارية تتجاوز قيمة الاستثمار فيها الـ **15** مليون دينار مع متابعة إنجازها واسناد المنح والحوافز بعنوانها
- متابعة انجاز المشاريع ذات الأهمية الوطنية.
- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تقديم المقترحات للمجلس الأعلى للاستثمار.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- مساهمة مباشرة

4. أهم الأنشطة:

- دراسة ملفات المشاريع الاستثمارية المعروضة على الهيئة ومتابعتها.
- تنظيم جلسات عمل مع الباعثين
- تقديم المشاريع وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار لمناقشتها واخذ القرار في شانها.
- التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية لتجاوز الإشكاليات.

5. الإجراءات المصاحبة:

- بلغ عدد أعوان الهيئة 39 عونا مع نسبة تأطير تقارب 85% إلا أن الهيئة تبقى في حاجة إلى تدعيم مواردها البشرية خاصة فيما يتعلق بمهام التسيير من خلال سد الشغورات في خطط المدير التنفيذي، رئيسا لقطب المنح والحوافز، رئيسا لقطب سياسات الاستثمار والإصلاحات ومديرا مركزيا للتعاون الدولي ومديرا مركزيا لقيادة مشاريع رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمر.

تفعيل نظام التأجير المصادق عليه بمقتضى قرار وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار يعتبر من الشروط الأساسية لسلامة التصرف الإداري والمالي بالهيئة حيث جاء لتسوية وضعية غير إطارية امتدت منذ سنة 2017 رغم سعي الهيئة لتجاوز هذا الاشكال منذ احداثها

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

بيان النفقات	انجازات	قانون المالية	تقديرات		
	2020	2021	2022	2023	2024
التأجير	2353	2353	2995	3450	3674
التسيير	1018	1018	1018	1095	1128
ميزانية التدخلات	**523**	**821**	**821**	**228**	**862**
المجموع	**3894**	**4192**	**4834**	**5367**	**5664**

بطاقة عدد 02: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة: برنامج الإحاطة بالاستثمار / البرنامج الفرعي" الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي".

المؤسسة: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

التعريف

6. **النشاط الرئيسي:** تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالنهوض بالاستثمار الخارجي في كل القطاعات وتنمية عمليات الشراكة بين الباعثين المحليين ونظرائهم في الخارج وذلك في إطار المخططات التنموية.
7. **ترتيب المؤسسة:** مؤسسة صنف أ.
8. **مرجع الاحداث:** القانون عدد 19 لسنة 1995 المؤرخ في 06 فيفري 1995.
9. **مرجع التنظيم الاداري والمالي:** الأمر عدد 1804 لسنة 1998 المؤرخ في 21 سبتمبر 1998.

الاستراتيجية والأهداف

6. **الاستراتيجية العامة:** الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي
7. **أهم الأولويات والأهداف:** في إطار الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية، تسعى الوكالة إلى النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال تحقيق نسبة هامة من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب.
8. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** المساهمة في الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار

9. **أهم الأنشطة:**

تواصل دعم المجهود الاتصالي والترويجي للنهوض بصورة تونس بالخارج من خلال:

2) رقمنة النشاط الترويجي تماشيا مع متطلبات المرحلة وذلك باعتماد التطبيقات والحلول الرقمية للقيام بأنشطتها الترويجية سوآءا بالنسبة لتنظيم والمشاركة في الملتقيات والأيام إعلامية الافتراضية حول مناخ وفرص الاستثمار لفائدة المؤسسات التونسية والأجنبية والجالية التونسية بالخارج أو بالنسبة لعمليات الاتصال الانتقائي بالمستثمرين المحتملين مع الحضور المكثّف على مواقع التواصل الاجتماعي

3) المحافظة على الاستثمارات الموجودة وذلك بمساعدة الشركات الأجنبية المنتصبة في تونس على استمرارية نشاطها وتسهيل عمليّات التوسعة.

4) تدعيم عمليات الاتصال المباشر بالشركات:

- في الأسواق الغير التقليدية على غرار شرق آسيا مثل اليابان والصين وأمريكا الشمالية مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية
- في الأسواق التقليدية وذلك بالتعاقد مع مكاتب خبرة متخصصة في مجال الاتصال المباشر باعتماد مقاربة تشاركية بين مكاتب الوكالة.

5) تعزيز عمليات الاتصال الرقمي عبر:

- وضع استراتيجية للاتّصال الرقمي مع مخطط تنفيذي على امتداد 3 سنوات
- تعاقد مع وكالة مختصة في الاتصال والتسويق الشبكي لتغطية الأسواق التقليدية وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

10. **الإجراءات المصاحبة:**

- تدعيم الوكالة بالموارد البشرية الضرورية
- تدعيم الموارد المالية المخصصة لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

تقديرات الميزانية على المدى المتوسّط: (2022-2024)

بيان النفقات	انجازات	قانون المالية	تقديرات		
	2020	2021	2022	2023	2024
التأجير	4950	5296	5454	5 618	5 787
التسيير	1395	1395	1395	1 480	1 524
التدخلات	**1842**	**3063**	**3063**	**7003**	**4060**
المجموع العام	**8187**	**9754**	**9912**	**10795**	**11373**

بطاقة عدد 03: الصندوق التونسي للاستثمار

التعريف

1. النشاط الرئيسي: يتولى الصندوق بمقتضى القانون الجديد للاستثمار التصرف في موارده المالية وفق برامج تضبط على أساس أولويات التنمية في مجال الاستثمار وتشمل تدخلاته:

- صرف منح الاستثمار لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية ومنح الاستثمار بعنوان: الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية؛ التنمية الجهوية؛ تطوير القدرة التشغيلية؛ التنمية المستدامة (العنوان الخامس من القانون المشار إليه أعلاه)
- الاكتتاب في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وصناديق ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق بصفة مباشرة أو غير مباشرة،

ويخضع الصندوق لقواعد التشريع التجاري وكذلك لقواعد التصرف الحذر.

1. مرجع الإحداث: قانون الاستثمار عدد 71 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المحدث للصّندوق التّونسي للاستثمار ولبقية الهياكل الداعمة لمجهودات الدولة لتركيز الحوكمة الجديدة لمنظومة الاستثمار وللأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره وللأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار وخاصة فصله السابع والعشرين العنوان السابع احكام انتقالية وختامية.

الاستراتيجية والاهداف

1 -الإستراتيجية :

قصد ضمان سبل النجاح لانطلاق الصندوق التونسي للاستثمار، تم انجاز دراسة حول" الصندوق التونسي للاستثمار المهام واستراتيجية التدخل" أفضت إلى تحديد:

* **<u>المبادئ العامة لتدخلات الصندوق</u>:**

- محرك لرأس المال مخاطرة لخلق تأثير دافع للمستثمرين الخواص، والمبادر بخلق ديناميكية اقتصادية في المناطق الداخلية وعلى مستوى القطاعات ذات الأولوية:

  - عندما تكون جاذبية الاستثمار الجهوية أو القطاعية ضعيفة أو غير مشمولة
  - عندما يكون العائد على الاستثمار غير جذاب
  - عندما تكون الفترة غير ملائمة للاستثمار
  - التدخل من خلال آليات تمويل تكميلية لضمان استمرارية التمويل واستدامة الاستثمار
  - تعزيز الاستثمار من خلال التمويل المختلط

- توفير وسائل تمويل مجددة وتكميلية وتآزرية خلال جميع مراحل دورة حياة المؤسسة تمكن من معاضدة الموارد العمومية للصندوق.

- تركيز إدارة عصرية تعتمد الحوكمة المفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات وتبسيط الإجراءات واختصار الآجال.

2- أهم الأولويات والأهداف :

- تحسين مسار وإجراءات وآجال صرف المنح والمساهمات المنصوص عليها بقانون الاستثمار
- منصة الكترونية تمكن من رقمنة ودمج جميع مراحل صرف الامتيازات وتشبيكها مع المنظومات المعلوماتية المتعلقة بمرحلة الاسناد لدى هياكل الاسناد (APII,APIA, TIA) ولدى البنك المركزي
- حوكمة مفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات وتجميع المعطيات من خلال بنك معطيات مفتوح لجميع المتدخلين

3- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

* **التمشي العملي:**

عمليا انتهت هذه الدراسة إلى التوصيات التالية:

- ✓ اعتماد المرحلية في تحويل الاعتمادات المبرمجة بعنوان صرف المنح والمساهمات بالنسبة إلى الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات والاستثمارات المنجزة من المؤسسات الصغرى والمهن الصغرى وأنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي مع أفق 2022 وذلك وفق أولويات وباعتماد المعايير التالية:

*الصناديق الأكثر تأثيرا على الاستثمار ودفع الاقتصاد بصفة عامة،

*الصناديق التي تتوفر على اعتمادات مستقرة،

*الصناديق التي يتوفر المشرفون عليها حاليا على جاهزية عملية وإجرائية للتحويل،

*الصناديق التي يمكن أن تمثل حالات نجاح سريع يسمح بالاستفادة من الخبرة والانتقال إلى صناديق أخرى.

*الميزانيات التي لها تأثير كبير وهام على التشغيل والإدماج

- ✓ العمل على توفير الموارد المالية الضرورية لانطلاق الصندوق في مباشرة مهام الاكتتاب المباشر وغير المباشر في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال التنمية والصناديق ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تمت بالتنسيق والتشاور مع المؤسسات والهياكل المشرفة حاليا على هذه الصناديق والميزانيات وبصفة عامة مثلت أعمال هذه الدراسة الاستراتيجية فرصة ومجالا للتشاور مع جميع المتدخلين من القطاعين العام والخاص في مجالات الاستثمار والتمويل.

وقد تمت المصادقة على منهجية عمل الصندوق المقترحة من قبل هيئة رقابة الصندوق التونسي للاستثمار المنعقدة خلال جلسة بتاريخ 20 أفريل 2021 برئاسة السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والمتمثلة في اعتماد المرحلية في تحويل الاعتمادات والانطلاق بالاعتمادات المبرمجة بعنوان صرف المنح والمساهمات بالنسبة إلى:

- الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات بما يقابل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
- الاستثمارات المنجزة من المؤسسات الصغرى والمهن الصغرى بما يقابل الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى.
- أنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي

4- أهم الأنشطة

تقديم نشاط الصندوق خلال السداسي الأول لسنة 2021:

1- الدراسة الاستراتيجية لتدخلات الصندوق:

تم الانتهاء من انجاز الدراسة الاستراتيجية لتدخلات الصندوق وتمت المصادقة على نتائجها من قبل هيئة رقابة الصندوق التونسي للاستثمار خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 20 أفريل 2021 برئاسة السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والمتمثلة في اعتماد المرحلية في تحويل الاعتمادات والانطلاق بالاعتمادات المبرمجة بعنوان صرف المنح والمساهمات بالنسبة إلى الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات والاستثمارات المنجزة من المؤسسات الصغرى والمهن الصغرى وأنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي مع أفق 2022 والعمل على إدراج ذلك بقانون المالية والقيام بجميع الإجراءات في الغرض.

كما صادق أعضاء هيئة الرقابة على برنامج العمل المقترح لانطلاق الصندوق في نشاطه من خلال هيكلة مجموعة أولى من صناديق التمويل المختصة مع السعي بصفة عملية في تعبئة موارد مالية لمساندة الموارد العمومية:

- **صندوق تمويل الإنعاش المالي** موجه للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في مرحلة ما بعد أزمة الكوفيد بالتعاون مع صندوق الودائع والامانات

- **صندوق ادماج اقتصادي واجتماعي جهوي** يمكن أصحاب المهن الصغرى من الحصول على تمويلات ميسرة لرأس المال بغاية تيسير النفاذ الى التمويل لجزء كبير من المهن والقطاعات الاقتصادية؛ عبر آلية الاعتماد الواجب إرجاعه بالتعاون مع القطاع البنكي.
- **صندوق تمويل مشاريع السياحة البديلة**

وقد انطلق الصندوق التونسي للاستثمار في الأعمال التحضيرية والدراسات العملية لتنفيذ هذا البرنامج حيث تم الانتهاء من هيكلة **صندوق الادماج الاقتصادي والاجتماعي الجهوي** الذي يندرج ضمن آليات معالجة إشكاليات الفقر والتهميش على المستوى الجهوي إضافة إلى مقاومة الاقتصاد الريعي والاقتصاد الموازي كما يساهم في تحقيق أهداف التنمية وخلق الثروة على المستوى الجهوي والحد من ظواهر النزوح والهجرة غير الشرعية.

ويتجه إلى تمويل القطاعات التي تتسم بالاستدامة والقدرة على الإدماج وتستجيب للخصوصيات الجهوية مع العمل على النهوض بقطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية بما يمثل ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد مع العمل على بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في تيسير الولوج إلى التمويل لفائدة جميع فئات المجتمع.

2- الأعمال القانونية والإجرائية:

صادقت هيئة الرقابة على جميع النقاط التالية:

1. المصادقة على الإجراءات والأعمال الوقتية المتخذة في إطار التركيز القانوني والإداري لمصالح الصندوق
2. المصادقة على أعمال لجنة التدقيق
3. المصادقة على تسمية مراقب الحسابات للصندوق للسنوات 2023/2021
4. المصادقة على ميثاق عمل لجنة التدقيق.
5. المصادقة على ميزانية الصندوق: مع التوصية بالترفيع في نسبة التأطير على مستوى الموارد البشرية
6. المصادقة على مشروع تأجير أعضاء هيئة الرقابة وأعضاء اللجان.
7. المصادقة على تعيين أعضاء اللجان الدائمة المنبثقة عن هيئة الرقابة

8. المصادقة على دليل إجراءات شراءات وصفقات الصندوق

3- الحوكمة والتنظيم الإداري:

تم بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبتمويل منها إعداد الخطوط المرجعية ونشر طلب العروض للتعاقد مع مكاتب دراسات مختصة لإعداد:

- دليل إجراءات التدقيق الداخلي
- دليل إجراءات إدارة المخاطر ووضع خريطة للمخاطر
- النظام الأساسي الخاص بأعوان الصندوق، ووضع سياسة للموارد البشرية، وضبط إجراءات التوظيف والتقييم

كما تجدر الإشارة إلى أن الصندوق قد انطلق في الإجراءات الخاصة باقتناء وتركيز المنظومة المعلوماتية التي ستمكنه من تحقيق القيمة المضافة من خلال إدارة عصرية ومرقمنة تعمل على إنجاح الاستثمارات والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق أولوياته تكريسا لاستراتيجية الصندوق التي تعتمد على تبسيط الإجراءات وتقليص آجال صرف المنح لفائدة المستثمرين وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمر في الإدارة من خلال تكريس الحوكمة المفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات و تجميع المعطيات والمساعدة على اتخاذ القرار من خلال بنك معطيات مفتوح لجميع المتدخلين.

4- الأعمال التحضيرية لتحديد ميزانية 2022:

تم إجراء جملة من الجلسات والحوارات مع كافة المتدخلين في منظومة الاستثمار وخاصة منهم المنصوص عليهم بالفصل 27 من الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 وذلك باعتماد مقاربة **تشاركية** ذات بعدين قصير وطويل المدى تمكن من ضبط العلاقات بين مختلف المتدخلين والإجراءات العملية لصرف المنح والمساهمات وضبط الميزانية التقديرية لتدخلات الصندوق تكريسا لاستراتيجية الصندوق التي تعتمد على **تبسيط الإجراءات وتقليص آجال صرف** المنح لفائدة المستثمرين وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمر في الإدارة من خلال تكريس **الحوكمة المفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات** و تجميع المعطيات والمساعدة على اتخاذ القرار من خلال **بنك معطيات** مفتوح لجميع المتدخلين.

وفي هذا الصدد تم عقد جملة من اللقاءات مع وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والديوان الوطني التونسي للسياحة ووزارة الشباب والرياضة والادماج المهني تم خلالها:

– الشروع في تحديد ميزانية تقديرية لسنة 2022 لتدخلات الصندوق في هذه المجالات.

– ضبط أنموذج وثيقة تبادل معطيات للمشاريع المنتفعة بصرف المنح تضمّ المعلومات المطلوب توفيرها وجملة الوثائق المصاحبة.

– الشروع في الأعمال التحضيرية لإرساء منصّة معلوماتية مشتركة هدفها تبادل المعطيات الرقمية

– ضبط مجموعة اتفاقيات تعاون في الغرض مع الهياكل المذكورة سيتم امضاؤها قريبا.

وفي نفس الإطار عمل الصندوق بالتنسيق مع الإدارة العامة للامتيازات المالية والجبائية والإدارة العامة للتمويل بوزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار على تطوير اتفاقية التصرف في المساهمات حيث تم إعداد مصفوفة مقترحات من قبل الصندوق التونسي للاستثمار وتمت مناقشتها. وقد تم على إثرها إعداد اتفاقية جديدة تهدف إلى حوكمة المساهمات بما يضمن ديمومة المؤسسات والمحافظة على مواطن الشغل بها وتطورها.

كما تم التنسيق كذلك مع وزارة الشباب والرياضة والادماج المهني بخصوص تطوير اتفاقية التصرف في الاعتماد الواجب ارجاعه بالنسبة للاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات الصغرى والمهن الصغرى باعتماد مقاربة جديدة تعتمد الحوكمة وتسهيل الإجراءات.

وتم في هذا الإطار كذلك، عقد اجتماعات مع الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار بوزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار وقد أفضت هذه الاجتماعات إلى:

– ضبط الإجراءات العملية لترسيم الاعتمادات المبرمجة بعنوان صرف المنح والمساهمات بالنسبة إلى الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات والاستثمارات المنجزة من المؤسسات الصغرى والمهن الصغرى وأنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي بميزانية الصندوق لسنة 2022.

أما بالنسبة لإدارة المرحلة الانتقالية فقد تم الاتفاق مع البنك المركزي التونسي على:

- تنسيق الأدوار قصد ضمان استمرارية صرف المنح
- أن يتولّى الصندوق إعداد أنموذج وثيقة تبادل معطيات للمشاريع المنتفعة بصرف المنح تضمّ المعلومات المطلوب توفيرها وجملة الوثائق المصاحبة.
- العمل على تشبيك المنظومات المعلوماتية المتعلقة بصرف المنح والمساهمات.

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط 2022-2024

بيان البرنامج	2020	قانون المالية 2021	تقديرات 2022	2023	2024
التأجير العمومي	250	1200	1200	1380	1380
التسيير	250	800	640	640	640
التدخلات	**14100**	**73010**	**73410**	**101000**	**101000**
المجموع	**14600**	**75010**	**75250**	**103040**	**103040**

بطاقات المؤشرات الخاصة

ببرنامج القيادة والمساندة

مؤشـر 1 نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

رمز المؤشر : 9 / 1/ 1 /1

تسمية المؤشر: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

تاريخ تحيين المؤشر: 2021/08/26

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية كفاءة الموارد البشرية
4. **تعريف المؤشر:** الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي الى جانب التربصات بالخارج آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المتاحة بغية تطوير قدرات الإطارات وتحسين معارفهم مما ينعكس إيجابيا على اداءهم وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
5. **نوع المؤشر:** نشاط
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **التفريعات:** الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات/ مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج/ العدد الجملي للإطارات*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مخطط التكوين وتقرير انجاز مخطط التكوين
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مجموع الاطارات/ مخطط التكوين
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات / مصلحة الأعوان والتكوين
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 50 %
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:**
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات (الإدارة العامة للموارد البشرية)

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات	نسبة %	**58**	60	65	70	75

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- شهدت نسبة المستفيدين من التكوين ارتفاعا بالرغم من الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة الكورونا على حركة التنقل بين المدن وتحجير التجمعات والتظاهرات ومنع السفر داخل وخارج البلاد، حيث تمّ إنجاز عديد الدورات التكوينية لفائدة عدد مهم من الاعوان في مجال الإعلامية حيث استفاد منها 24 إطارا حول منظومة: Microsoft office 365 بالمركز الوطني للإعلامية، وكذلك تم تكوين 11 إطار في مجالات مختلفة، والقيام بتربصات بالخارج لفائدة 06 اطارت بالثلاثي الأول من السنة. كما نذكر انجاز العديد من الدورات التكوينية المنجزة هذه السنة والتي لا تندرج في نسبة احتساب المؤشر وذلك بتكوين مجموعة من العملة والأعوان في عدّة مجالات نذكر منها منظومة الشراء على الخط واختبارات مهنية في سياقة العربات صنف ب.

رسم بياني لتطور المؤشر:

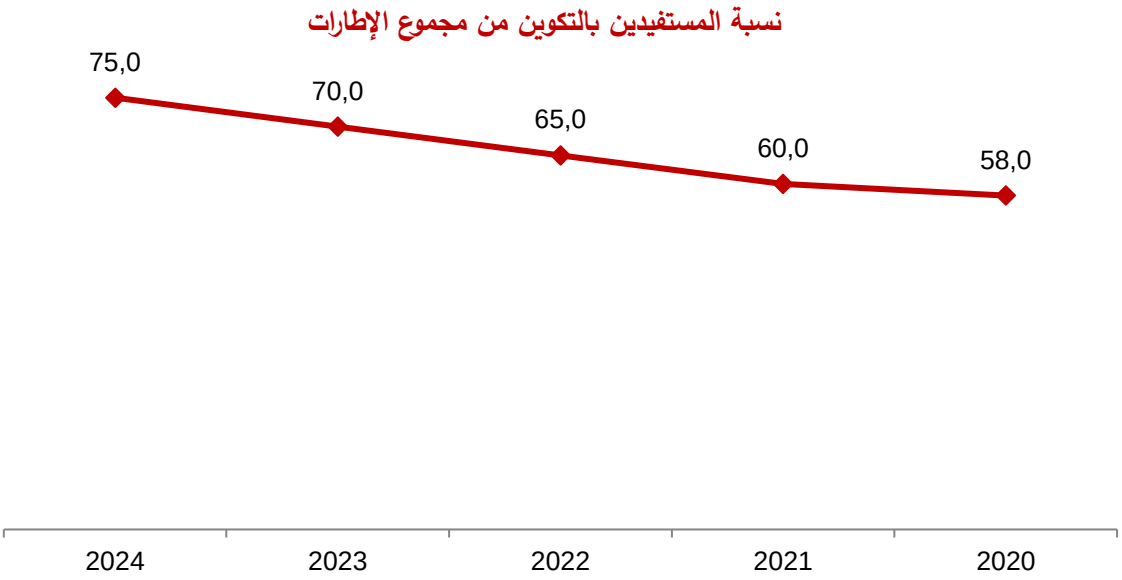

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنويع طرق تنفيذ الأنشطة التكوينية بإدراج أنشطة حضورية وأخرى عن بعد وأنشطة تمزج بين الطريقتين وذلك في طار دعم استخدام التكنولوجيات الحديثة لتامين برامج تكوين وتطوير قدرات الأعوان العموميين،

- برمجة دورات تكوينية قابلة للتنفيذ وذات مردودية عالية مع مدارس تكوينية ومعترف بشهاداتها في جميع الاختصاصات لا سيما في مجال اللغة الانقليزية،

- العمل على إيجاد فرص جديدة للتكوين والتربصات بالخارج،

- تشجيع الاعوان وتحسيسهم بأهمية المشاركة في الدورات التكوينية عن بعد خاصة في هذا الظرف العالمي الاستثنائي حتى يتسنى مواصلة تطوير قدرات الأعوان العموميين على إثر توقف التكوين الحضوري،

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- غياب منصة الكترونية عن بعد يتمتع بها جميع الاعوان بما تساهم من الحد من الاعتمادات المرصودة للتكوين نظرا للصعوبات المالية التي تشهدها الميزانية من جهة ولحماية الاعوان من انتشار عدوى فيروس الكورونا من جهة أخرى،

بطاقة مؤشـر2 : نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

رمز المؤشر :9/ 1/ 2 /1

تسمية المؤشر: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات.

تاريخ تحيين المؤشر: 30/09/2021

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات
4. **تعريف المؤشر:** التقيد بالبرمجة السنوية للنفقات
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نتائج
7. **التفريعات:** الادارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة عدد الاستشارات وطلبات العروض المنجزة حسب رزنامة البرمجة السنوية للنفقات مع مقبولية خمسة عشر يوما من التأخير في الإعلان على أقصى تقدير
2. **وحدة المؤشر: نسبة**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد عمليات التزود المبرمجة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الجداول المرفقة للبرمجة السنوية للنفقات (جداول طلبات العروض والشراءات خارج نطاق الصفقات)
5. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد عمليات التزود المبرمجة
6. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الجداول المرفقة للبرمجة السنوية للنفقات (جداول طلبات العروض والشراءات خارج نطاق الصفقات)
7. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** احصائيات
8. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية كل سنة
9. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80%

10. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات.

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة %	40	60	70	80	85

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم نجاعة أداء الإدارة فيما يتعلق باحترام رزنامة البرمجة السنوية للنفقات وذلك في جميع مراحلها بداية من تحديد الحاجيات إلى تنفيذ الصفقات والاستشارات.

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

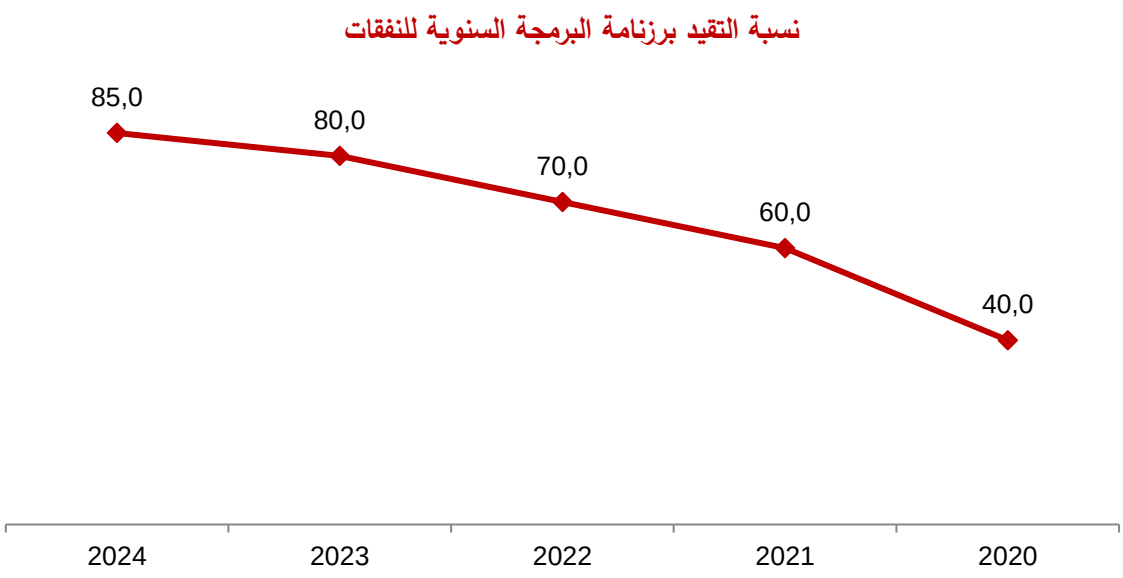

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الاختيار الأمثل لتوقيت تنفيذ الصفقات والاستشارات حسب مقتضيات العمل الإداري،
- الحرص على احترام آجال تنفيذ الصفقات والاستشارات،
- المتابعة الدورية لمختلف مراحل تنفيذ الميزانية،
- الحرص على إفاء الوزارة بجميع التزاماتها تجاه المزودين،

- الحرص على توزيع عمليات التزود على كامل السنة.

4. .تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مدى استجابة المزودين للطلبات موضوع التزود
- التغيير في صبغة وكميات التزود نتيجة ظروف غير متوقعة
- تأثير مختلف المتداخلين في آجال تنفيذ الصفقات

بطاقة مؤشـر3 : نسبة تطور النظام المعلوماتي

رمز المؤشر 9/ 1/ 3 /1

تسمية المؤشر: نسبة تطور النظام المعلوماتي

تاريخ تحيين المؤشر: آخر السنة

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير النظام المعلوماتي
4. **تعريف المؤشر:** مؤشر يحدد نسبة تطور النظام المعلوماتي ويتكون من أربع مؤشرات فرعية:
   - ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
   - ✓ نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
   - ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
   - ✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
7. **التفريعات:** لا توجد تفريعات

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (نسبة إنجاز ميزانية التجهيزات الإعلامية + نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية + نسبة إنجاز ميزانية التكوين في الإعلامية + نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية) /4
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية (%)
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الميزانية، توصيات تقرير التدقيق الخاص بسلامة النظام المعلوماتي، عدد مستعملي التطبيقات الإعلامية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقرير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ميزانية الوزارة / تقرير مهمة التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي / الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: نسبة تضاهي **100%**

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة %	68,0	70,0	71,0	72,0	73,0

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا وذلك باعتبار:

- توسيع مجال استغلال التطبيقات الإعلامية خاصة منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات،
- تحيين نظام السلامة المعلوماتية الخاص بمنظومات الفيروس المضاد والجدار الناري وحفظ المعطيات،
- إرساء الإمضاء الإلكتروني للمراسلات،
- إعداد الخطوط المرجعية الخاصة بإنجاز دراسة حول التعاون الدولي ممولة في إطار التعاون التونسي الألماني «GIZ» واختيار مكتب الدراسات «Deloitte». وقد انطلقت الأشغال مع موفى شهر جويلية 2021،
- المساهمة في مشروع تركيز خلية للتنسيق «Delivery Unit» الممول في إطار هبة من البنك الإفريقي للتنمية «BAD» والذي يهدف إلى تركيز منصة تحكم إلكترونية «Executive Dashboard» لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية. وقد قام الخبير المشرف على المشروع بإعداد الدراسات الأولية. كما تم مؤخرا القيام بالإجراءات الخاصة بانتداب خبير في تكنولوجيات الإعلامية الذي ستوكل إليه عملية تطوير المنظومة،
- المساهمة في مشروع "إنشاء منصة رقمية لإدارة المصفوفات ومشاريع الإصلاح" الممول من قبل البنك الدولي. وقد تم اختيار مؤسسة «Vneuron» لتطوير المنظومة،
- تركيز الإصدار الجديد من المنظومة الوطنية "التصرف الإلكتروني في المراسلات «Elise» على مستوى الوزارة ومساندة وتأطير المستعملين في استغلالها،
- استغلال منظومة أمان للعمل الحكومي ومنظومة مخزون ومنقولات،
- اقتناء إمضاءات إلكترونية.
- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال تجديد بعض المعدات وترقية النظم الأساسية والتخلي عن المنظومات التي لم تعد تشملها عمليات التحيين.
- تعزيز مجال التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سجل مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا ملحوظا خلال السنوات الفارطة ويؤمل أن يتحسن خلال السنوات القادمة من خلال العمل على تنفيذ البرامج السنوية لتطوير البنية التحتية والتكوين والتكثيف في استعمال التطبيقات الإعلامية وتركيز أسس السلامة المعلوماتية وتنفيذ برنامج التكوين لمواكبة أهم المستجدات في المجال.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

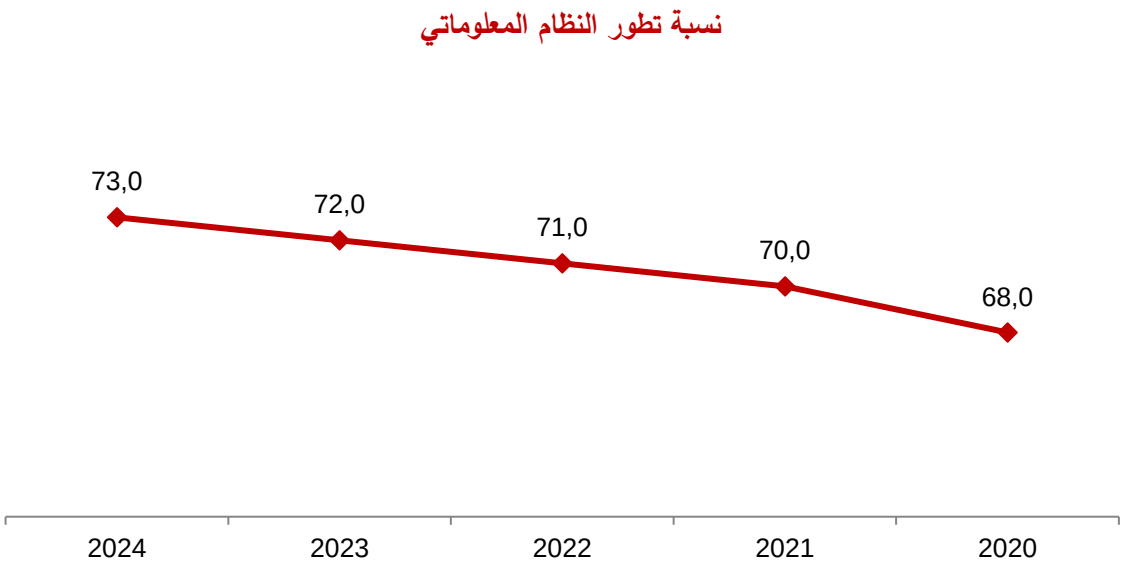

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

5. تجديد الأجهزة الإعلامية (تحديد الخاصيات الفنية، القيام بإجراءات الاقتناءات السنوية، تركيز البرمجيات الضرورية وتوزيع المعدات حسب معايير مضبوطة)

- اقتناء البرمجيات الخاصة بالسلامة المعلوماتية
- السهر على العناية بالمعدات والشبكة الداخلية
- تأطير ومساندة المستعملين
- إجراء تدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة
- إعداد برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات
- تطوير التطبيقات الخصوصية وصيانتها وتكوين المستعملين على استغلالها
- صيانة وتطوير موقع واب الوزارة والبوابات الوطنية
- استغلال التطبيقات الوطنية والأفقية والتطبيقات المتوفرة على الشبكة الإدارية المندمجة

6. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

لاشيء